مصر وتحديات المستقبل

٢٦- التدهور البيئى وتحدياته

ممدوح الشرقاوى*

مقدمـــة

عقدت دائرة الحوار بقاعة أ.د. أحمد حسنى بمعهد التخطيط القومى مدينه نصر – القاهرة فى السابع من جماد أول عام ١٤٣١ هـ ،الموافق الحادى والعشرين من ابريل عام٢٠١٠ وقد شارك فيها بحسب الترتيب الهجائى كلا من السادة:

م. احمد ابو السعود	رئيس قطاع الفروع –جهاز شئون البيئة
أ.د. أحمد الخولى	أستاذ التخطيط العمرانى – كلية الهندسة – جامعه المنوفية
أ.د.أحمد فرغلى	أستاذ التكاليف البيئية – كلية تجارة – جامعه القاهرة
م. ايمان طه امام	وكيل الادارة العامة للتخطيط بوزارة الموارد المالية والرى
م. بثينة عبد المنعم مصطفى	مدير عام الدراسات البيئية – الشركة القابضة لكهرباء مصر
أ.د. خالد فهمى	مستشار بمعهد التخطيط القومى
أ.خالد لطفى	مدير عام بوزارة التنمية المحلية
أ.د. عبد الفتاح ناصف	مستشار بالمعهد ورئيس تحرير المجلة
أ.د. عبد القادر دياب	مستشار بمركز دراسات الاستثمار وتخطيط وادارة المشروعات بالمعهد
أ.د. علا الحكيم	مستشار بمعهد التخطيط القومى– عضو مجلس الشورى
أ.د. فادية عبد السلام	مدير معهد التخطيط القومى

* أ.د. ممدوح الشرقاوى – مستشار بمركز دراسات الاستثمار وتخطيط وادارة المشروعات – معهد التخطيط القومى

أ.د. محمد الزرقا	الخبير البيئى
م. محمد عبد العزيز الجندى	النائب العام الاسبق
أ.د. محمد عز الدين الراعى	استاذ بجامعه الاسكندرية ومدير المركز العربى للحد من المخاطر
د. محمد عيد عبد المجيد	عضو مجلس ادارة جهاز شئون البيئة
أ.د. محمد مجدى عبد الوهاب	استاذ ألارصاد الجوية – كلية العلوم جامعه القاهرة
أ.د. محمود عبد الحى	مستشار بمعهد التخطيط القومى
أ.د. ممدوح الشرقاوى	مستشار بمركز دراسات الاستثمار وتخطيط وادارة المشروعات بالمعهد
أ.د. نفيسة ابو السعود	مستشار بمركز دراسات البيئة وادارة الموارد الطبيعية بالمعهد

وقائع دائرة الحوار

عبد الفتاح ناصف

نشكركم جميعا على تفضلكم بقبول دعوة هيئة تحرير المجلة لحضور هذا العدد من دوائر الحوار التى تتضمنها المجلة المصرية للتنمية والتخطيط ودائرة الحوار كما نعلم جميعا حول التدهور البيئى وتحدياته

نبدأ فى البداية بعرض سريع للموضوع ثم تبدأ المداخلات الرئيسية ، المداخلة الاولى تصل الى ٧–٨ دقائق الى ان نجد أن الجميع انتهى من المداخلات ثم نبدأ المرحلة الثانية التى تكون عادة عبارة عن ملاحظات دقيقتين ثلاثة حسب الملاحظة تستكمل بها الاجزاء الموجودة وتعليقات الزملاء على ما قيل

أبدأ بأن أطلب من الاخ أ.د. ممدوح الشرقاوى عرض الورقة التى اعدها لدائرة الحوار والتى تشمل على تقديم عام للموضوع وبعض محاور هذا الموضوع وقد اختار ٣ محاور رئيسية فى كل محور يحاول ان يضع مجموعة من التساؤلات الاجابة عليها تعنى اننا قد قمنا بتضمين أهم ما يمكن أن يقال حول التدهور البيئى ، لكن الورقة ليست مقيِّدة لما نناقشة فيمكن لأى واحد أن يضيف أى تساؤلات وهذا وارد خلال المناقشة .

ممدوح الشرقاوى

خلق الله سبحانه وتعالى الكون من هواء وماء وتربة وفق توازنات دقيقة تضمن للانسان حياة صحية سليمة من حيث ما يستنشقه من هواء صحى ، وما يتناوله من منتجات زراعية وحيوانية يتم زراعتها وتربيتها فى تربة نظيفة وتغذيتها بنباتات سليمة وما يشربه من مياه خالية من التلوث .ولم تكن قضية التدهور البيئى تحتل حيزا من تفكير الانسان واستمر الحال هكذا حتى جاء عصر الثورة الصناعية عام ١٨٥٠.

ومع التقدم الصناعى فى امريكا الشمالية واوربا واليابان وما صاحبه من تقدم قطاع النقل والأنشطة الأخرى، حدث استخدام جائر للموارد الطبيعية فى العالم .

ولقد صاحب التقدم الصناعى وما واكبة من توسع كمى وكيفى فى قطاع النقل والأنشطة الاقتصادية الأخرى استخدام كميات هائلة من الطاقة ،وحرق كميات هائلة من الفحم والبترول والغاز الطبيعى .ولقد نجم عن ذلك انبعاث كميات هائلة من ثانى اكسيد الكربون فى الهواء الجوى ، كما ان انبعاث الغازات الاخرى التى صاحبت التنمية الاقتصادية، مثل غاز الميثان، مركبات الكلورو فلورو كربون ، وسادس فلوريد الكبريت ، وغاز اكسيد النيتروز. أدى الى بروز ظاهرة الاحتباس الحرارى.

وفى هذا الصدد فان عام ١٨٥٠ شهد تسجيل أول بيانات دقيقة عن المناخ. ولقد تم عقد أول مؤتمر بيئى عالمى تابع للامم المتحدة فى ستكهولم فى عام١٩٧٢ ، كما أنشىء برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNDP) على أثر انعقاد هذا المؤتمر ورسالته أن يكون رائدا ومشجعا لقيام شراكات لرعاية البيئة على نحو يتيح للأمم والشعوب تحسين نوعية حياتها دون إضرار بنوعية حياة الأجيال المقبلة .

ومما تجدر الإشارة اليه أن قضية الاحتباس الحرارى لم تحظ بانتباه العالم حتى جاءت قمة الأرض فى ريو دى جانيرو بالبرازيل عام ١٩٩٢ ، فاعتمد رؤساء ١٧٢ دولة اتفاقية التغيير المناخى واتفقوا على التعاون من اجل التحكم فى مخاطر الاحتباس الحرارى .

وتتمثل مخاطر الاحتباس الحرارى ، نتيجة لارتفاع درجة الحرارة من درجة مئوية واحدة الى ٣,٥ درجة مئوية خلال القرن الحالى، فى حدوث تغيرات فى مجالات الزراعة مثل انحسار المناطق الزراعية ، ارتفاع مستوى سطح البحر مما يهدد بغرق دول ساحلية عديدة ، حدوث تغيرات فى توزيع الأمطار بما

يؤدى إلى انتشار ظاهرة التصحر ، حرائق الغابات، ندرة المياه، الانقراض السريع للكائنات الحيوانية ، انتشار المجاعات ، ..... الخ.

غير أنه توجد معاهدات أخرى مرتبطة بالبيئة و التغير المناخى مثل تلويث المحيطات والتصحر، والإضرار بطبقة الاوزون ....الخ . ومن امثلة هذه المعاهدات بروتوكول منتريال لعام١٩٨٧ والذى نص على عدم استخدام غازات الكلورفلوروكوربون التى تدمر طبقة الاوزون الواقية للارض .

وتعتبر إتفاقية الأمم المتحدة الاطارية لتغير المناخ لعام ١٩٩٢ واحدة من سلاسل الاتفاقيات الحديثة التى يشترك فيها مختلف دول العالم لمواجهة ظاهرة الاحتباس الحرارى. ولقد تمت مناقشة الاتفاقية وتوقيعها من قبل ١٦٥ دولة فى أقل من عامين وقد صدق عليها اكثر من ١٤٠ دولة واصبحت مسئولة قانونا علها ، اذ دخلت حيز التنفيذ فى ٢١ مارس ١٩٩٤.

وتشير إحدى إصدارات وزارة البيئة الى أنه مع تزايد الضغط الجماهيرى فى عام ١٩٩٧ ، استجابت الحكومات وصدر تقرير بروتوكول كيوتو. وهى عبارة عن إتفاقية دولية قائمة بذاتها ، ولكنها تابعة لاتفاقية مصدق عليها . وهذا يعنى ان بروتوكول تغيير المناخ يشارك فى مبادئه واعتباراته الاتفاقية الاطارية للتغيرات المناخية لكنه يضيف الجديد من البنود ليجعل الاتفاقية الاطارية اكثر قوة وتفصيلا.

ولقد دخل حيز التنفيذ فى ١٦ فبراير ٢٠٠٥ ويلزم ٣٧ دولة متقدمة بخفض نسب انبعاث الغازات الدفيئة لاسيما الناتجة عن احتراق الوقود الاحفورى ٥٪ أقل من المستويات المجحددة فى عام ١٩٩٠ بحلول الفترة من ٢٠٠٨ الى ٢٠١٢ حين تنتهى المرحلة الأولى من بروتوكول كيوتو عام ٢٠١٢.

وفى سلسلة من الجهود الدولية المتواصلة لمواجهة ظاهرة الاحتباس الحرارى عقد مؤتمر قمة كوبنهاجن حول قضية تغيير المناخ فى الفترة من ٧ الى ١٨ ديسمبر لسنة ٢٠٠٩ بحضور ممثلو ١٩٣ دولة وذلك من أجل التوصل إلى إبرام اتفاق عالمى جديد لحماية البيئة من مخاطر التغييرات المناخية يحل بديلا لبروتوكول كيوتو لسنة ١٩٩٧ الذى اوشك سريانه على الانتهاء . ولقد تمخض المؤتمر عن نتيجتين أولهما تحديد سقف ارتفاع حرارة سطح الارض بدرجتين مئويتين مقارنا بما كانت عليه قبل الثورة الصناعية . ثانيهما ، إنشاء صندوق مالى لمساعدة الدول الفقيرة لمواجهة تداعيات هذه الظاهرة . ويتضمن هذا الاتفاق

تخصيص ٣٠ مليار دولار على مدى الاعوام الثلاثة المقبلة على أن ترتفع الى ١٠٠ مليار دولار بحلول عام ٢٠٢٠.

وقد أعرب المجتمعون فى مؤتمر قمة كوبنهاجن على أن تشهد الفترة المقبلة مفاوضات حقيقية تقترن بها الأقوال بالأفعال لضمان نجاح المؤتمر القادم فى المكسيك فى ديسمبر ٢٠١٠.

وعلى الجانب الآخر تتعرض البيئة المائية لقدر كبير من التلوث، حيث يتم تصريف العديد من المواد التى تغير فى خصائصها على نحو يضر بالإنسان أو بالموارد الطبيعية أو بالمياه البحرية، والتى تتضمن الزيت أو المزيج الزيتى ، والنفايات والسوائل غير المعالجة المتخلفة من المنشآت الصناعية ، و تصريف مياه الصرف الصحى الملوثة و إلقاء القمامة والفضلات من السفن والمصافى البحرية التى تقوم بأعمال استكشاف واستغلال الموارد الطبيعية والمعدنية .

وفيما يتعلق بالمياه العذبة فان الاسراف الشديد فى استخدامها ترتب عليه تدهور للموارد المائية بسبب استنزاف خزانات المياه الجوفية، وتحول العديد منها الى خزانات مالحة ، إتباع طرق رى تقليدية للعديد من المحاصيل الزراعية يترتب عليها استخدام المياه بكميات غير اقتصادية، تلوث المياه الجوفية والسطحية بمياه الصرف الصحى ، والصرف الزراعى ...الخ.

وبالنسبة للتربة نجد أنها لم تفلت من التلوث، حيث الاستخدام المكثف للتربة فى الزراعة والاستخدام المكثف للمبيدات الحشرية السامة و استخدام مياه الصرف فى الزراعة و استخدام الأسمدة الكيماوية .

ولقد أدركت مصر الأهمية القصوى للتصدى للتدهور البيئى حيث صدر القانون رقم (٤) لسنة ١٩٩٤ فى شأن البيئة وبما لا يخل بتطبيق أحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ ، فى شأن حماية نهر النيل والمجارى المائية من التلوث.

كما تم تكليف أول وزير متفرغ لشئون البيئة بمجلس الوزراء بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٥ لسنة ١٩٩٧ . ومنذ ذلك الحين ركزت الوزارة بالتعاون مع كافة شركاء التنمية على تحديد الرؤية البيئية والخطوط العريضة للسياسات البيئية، وكذلك برامج العمل ذات الأولوية فى ضوء ما تشهده مصر من تغيرات اقتصادية واجتماعية وتحديات مرحلة جديدة فى طريق التنمية المتواصلة .

ولقد أنشىء جهاز شئون البيئة برئاسة مجلس الوزراء بموجب القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ فى شأن حماية البيئة ليحل محل جهاز شئون البيئة السابق إنشاؤه بموجب القرار الجمهوري رقم ٦٧١ لسنة ١٩٨٢ . ويعتبر جهاز شئون البيئة هو الجهاز التنفيذى لوزارة الدولة لشئون البيئة .

وعلى الرغم من هذا الاهتمام الواضح ، فإن هناك العديد من الموضوعات التى تستحق مزيدا من النقاش ونتناولها فى ثلاثة محاور .وما نود الإشارة إليه أن طرح المحاور التى تتناولها الورقة، وما تتضمنه من أسئلة لايشكل قيدا على الحوار ، إذ أنه من حق السادة الحضور طرح مايرونه من أسئلة لإثراء الحوار.

المحور الأول : التنمية الاقتصادية والتدهور البيئى:

شهدت مصر منذ الأخذ بسياسة السوق الحرة توسعا فى عدد من الانشطة الاقتصادية . وقد ترتب على ذلك زيادة فى إنبعاث غازات الاحتباس الحرارى.

وتشير المعلومات التى تتضمنها مسودة الملخص النهائى للإستراتيجية المصرية لآلية التنمية النظيفة، الى أن المصادر الأساسية لانبعاث غازات الاحتباس الحرارى فى مصر ، هى احتراق الوقود لأغراض الطاقة حيث ساهم قطاع الطاقة (٢٢٪) وقطاع الصناعة (٢١٪) وقطاع النقل (١٨٪).

وعليه فإن كلا من قطاعات إنتاج الطاقة والصناعة والنقل تشكل هدفا اساسيا أمام إجراءات خفض إنبعاثات الاحتباس الحرارى.

ولما كان ثانى أهم الغازات المسببة للاحتباس الحرارى بعد ثانى اكسيد الكربون هو غاز الميثان ، فإن قطاع الزراعة يصبح القطاع الرابع المساهم فى الغازات الحرارية.

وحتى نسعى للحفاظ على البيئة من التدهور من خلال خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحرارى، فإننا نطرح للحوار مايلى:

–هل يعتبر زيادة انتاج واستيراد السيارات الخاصة الى السوق المصرى مؤشرا مقبولا فى ظل ما تطلقه من غاز ثانى اكسيد الكربون ؟ وما الذى يحول دون التحول الى النقل العام؟

-مامدى امكانية نقل المصانع الملوثة للبيئة وفى مقدمتها صناعة الأسمنت الى خارج الحيز العمرانى للقاهرة وحلوان والمدن الأخرى ؟ وهل التوسع فى إنتاج الأسمنت لتلبية احتياجات الدول الأوروبية يعد أمرا مقبولا؟

-تعتبر صناعة دباغة الجلود من الصناعات الملوثة للبيئة ، ما الأسباب التى تحول دون نقلها الى منطقة الروبيكى ؟

-يعتبر تجمع مصنعى الرخام فى منطقة شق الثعبان من المناطق الملوثة للبيئة ، ما مدى إمكانية نقلها خارج القاهرة ؟ واذا كانت الاجابة بالسلب فما هى الأسباب؟

-تشكل المناطق الصناعية داخل الكتل السكنية مصدرا من مصادر التدهور البيئى ، لماذا لاتقام هذه المناطق خارج الكتل السكنية وسيما فى المناطق الصحراوية وهى مترامية الاطراف؟واذا ما نقلت هذه المناطق الصناعية الى الصحارى فاين توطن؟ وماهى الضمانات بعدم تلوث المياه الجوفية او التربة الزراعية فى المناطق التى تنقل اليها هذه الصناعات؟

-هل يمكن القول إن شق الطرق وسط المناطق الزراعية يحقق عائدا اقتصاديا اكبر مما يترتب عليه من تدهور بيئى ، وعلى وجه الخصوص تلويث الاراضى الزراعية على جانبى الطريق؟

-تسعى الدولة الى زيادة الرقعة الزراعية ، وفى ظل الندرة النسبية لمياه النيل يعاد استخدام مياه الصرف الزراعى فى الزراعة مرة اخرى ، غير أن مياه الصرف الزراعى اختلطت بالصرف الصحى والصرف الصناعى معايعنى تدهورا بيئيا شديدا متمثلا فى تلوث المياه والتربة الزراعية ، وهذا مايثير الاسئلة التالية :

-ما أثر استخدام هذه المياه على صحة المواطنين ؟

-ما أثر استخدام هذه المياه على سلامة المحاصيل الزراعية ؟

-ما أثر هذه المياه على سلامة الأسماك المتواجدة فى هذه المياه وسيما مياه البحيرات ؟

-يعتبر محصول الارز من المحاصيل شرهة الاستخدام للمياه ، شديد التلويث للبيئة من حيث حرق قش الارز وإطلاق غاز الميثان، الذى يعتبر ثانى غاز مسئول عن الاحتباس الحرارى , والسؤال هو ما الأسباب التى تدعو الى الاستمرار فى زراعة هذا المحصول ؟

-تعتبر الصناعات الكيماوية من اكبر الصناعات تلويثا للبيئة ، غير أن هذه الصناعات أحرزت تقدما بالغا فى العقد الماضى فى فرنسا، حيث نجحت على مدى عشر سنوات فى خفض مستويات التلوث الى النصف مع تحقيق زيادة فى الانتاج بنسبة ٢٥٪ ، ما المستوى التكنولوجى المستخدم فى الصناعات الكيماوية فى مصر وأثره على التلوث البيئى مقارنة بما حدث فى فرنسا؟

-تساهم المحطات الحرارية لتولية الطاقة الكهربائية بنصيب كبير من اجمالى الطاقة الكهربائية المولدة ، ما المستوى الذى وصلت اليه هذه المحطات من حيث استخدامها للمازوت والغاز الطبيعى، وهل تعتبر المستويات الحالية متماثلة مع مثيلاتها الدولية ؟

-تسعى الدولة خلال عمليات التنمية الصناعية الى إحلال الغاز الطبيعى كبديل البترول كما هو الحال فى محطات توليد الطاقة الكهربائية وكبديل للبنزين كما هو الحال فى السيارات، وذلك لخفض انبعاثات ثانى اكسيد الكربون ومن ثم المساهمة فى حماية البيئة ، بينما يرى البعض ان استخدام الغز الطبيعى ينبعث منه غاز اكسيد النيترزو، وهو من الغازات المسببة ايضا لأرتفاع درجة حرارة الأرض وبدرجة أعلى من الكربون ، والسؤال هو أين الحقيقة ؟ وما الحل؟

-يسعى المزارعون الى زيادة انتاجية المحاصيل الزراعية ، وهم فى سبيل تحقيق ذلك يستخدمون المبيدات الحشرية والأسمدة الكيماوية التى تلوث التربة والمحاصيل الزراعية ،- والسؤال هو كيف نحمى التربة من رش المبيدات ، وهل الدول الأوروبية على حق عندما حدت من استخدام الأسمدة الكيماوية ام نحن الذين على حق ؟ وما الحل ؟ وهل يتم تقنين استخدام الأسمدة؟

-ذكر البعض ان الصناعة المصرية تحتل مرتبة متأخرة من حيث استخدام الطاقة اذا ما قورنت بدول العالم المختلفة ومنها بعض الدول العربية مثل تونس والمغرب ،واذا ما قورنت ايضا بالدول الاوروبية، مامدى صحة ذلك ؟ وإذا كان الأمر كذلك فما السبب وما العلاج؟

المحور الثانى : السلوك المجتمعى والتدهور البيئى:

إن مانعنيه بالسلوك المجتمعى هو ما يتخذه افراد المجتمع من أفعال خلال حياتهم تجاه مجتمعهم والتى من شأنهم ان تضر بالبيئة ،فالفرد الذى يتخذ من الأفعال الشخصية مايمكن من الحفاظ على البيئة

من التدهور يوصف بانه انسان متحضر ، اما الذى يتخذ من الافعال الشخصية مايضر بالبيئة فهو إنسان اقل تحضرا .

ومن ثم قسمت شعوب العالم من حيث السلوك المجتمعى ومدى محافظتها على البيئة الى شعوب متحضره وأخرى اقل تحضرا . وعلى الرغم من أن قلة من أفراد المجتمع يصدر منهم سلوك غير حضارى فإنه من الضرورى مناقشة ذلك من خلال إثارة الأسئلة التالية :

-بماذا يفسر اهتمام المواطن المصرى بنظافة مسكنه ، بينما لايعنيه نظافة الشارع؟

-بما يفسر انتشار ظاهرة قيام بعض الافراد بزراعة الخضروات وتربية الاسماك على مياه الصرف الصحى؟

-اذا كانت المستشفيات هى أكثر الأماكن اهتماما بالصحة والمحافظة على البيئة ، بماذا يفسر تهرب المستشفيات من أن يكون لديها محارق للنفايات الطبية وتتحايل بامتلاكها عقود صورية مع شركات النظافة ،وهذا العقد لايكلفها سوى مائة جنيه شهريا ، وفى النهاية تذهب المخلفات الخطرة الى متعهدى جمع القمامة ، ويترتب عليها مايلى :

.استخدام الأقطان الملوثة فى صناعة المراتب والمنتجات الأخرى

.إعادة استخدام المواد البلاستيكية فى منتجات أخرى ، وما لذلك من أثار شديدة الخطورة على صحة المواطن ؟ وكيف يمكن التصدى لها ؟

-اذا كنا نسعى لزيادة انتاج الطاقة الكهربائية لمواجهة متطلبات التنمية، فهل يمكن اعتبار عمل المحلات والمقاهى طوال الليل ، وإضاءة العديد من الشوارع نهارا عملا تنمويا أم عملا يؤدى الى تدهور البيئة ، وما الحل ؟

-هل الزيادة فى فاتورة الكهرباء ترجع الى الإستخدام غير الرشيد للكهرباء أم لزيادة أسعار الكهرباء؟.وإذا كانت للإستخدام غير الرشيد ، كيف يتم معالجة ذلك ؟

-هل يمكن تغيير سلوك المواطنبن باقناعهم بعدم ارتداء البدلة الكاملة وربط العنق فى أشهر الصيف، لأنها تزيد من الاحساس بالحرارة ،وتدفع الأفراد إلى تشغيل أجهزة التبريد بدرجات أعلى ؟ واذا كان ذلك ممكنا فكيف يتم ذلك؟

-يرى البعض أن إقامة القصور والفيلات والتوسع فيها على طريق الاسكندرية الصحراوى وبما تتضمنه من حمامات سباحة يؤدى الى تسرب المياه الملوثة الى المياه الجوفية ،ومن ثم تدمير للبيئة وإصابة بالامراض الخطيرة مثل الكوليرا ، والفشل الكلوى والإلتهاب الكبدى ، ما مدى صحة ذلك وما الحل ؟

- يشكل التلوث السمعى والبصرى أحد مصادر التلوث البيئى كيف يمكن معالجة ذلك؟

المحور الثالث : التشريعات والسياسات الحكومية والتدهور البيئى:

إن المحافظة على البيئة عمل مشترك بين الحكومة وأجهزتها المختلفة من جهة، وأفراد المجتمع والمستثمرين من جهة أخرى .

ولكن الحكومة بصفتها الجهة المسئولة بشكل مباشر عن النقل ، الصناعة ، الطاقة ، الإسكان، وباقى القطاعات الاقتصادية الأخرى التى تؤدى الى تدهور البيئة ، عليها أن تصدر التشريعات والقوانين التى يضمن تطبيقها مقاومة التدهور البيئى.

وعلى الرغم من صدور القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ فى شأن حماية نهر النيل والمجارى المائية من التلوث ، والقانون رقم (٤) لنسة ١٩٩٤ بأصدار قانون فى شأن البيئة ، واخيرا القانون رقم (٩) لسنة ٢٠٠٩ أ بإصدار قانون فى شأن البيئة ، فيوجد العديد من الاسئلة التى نرى أهمية اثارتها فى هذا الموضوع وهى مايلى:

-يشكل نهر النيل شريان الحياة لمصر ، الى أى مدى نجحت القوانين فى الحد من صرف مياه المجارى والصرف الصناعى فى النيل ؟ والى أى مدى تعتبر مياه النيل صالحة للشرب، من حيث معدلات التلوث بما لا تتجاوز المعدلات الدولية المسموح بها ؟

-تعتبر المناطق الصناعية والمصانع الكبيرة أحد مصادر تلوث مياه نهر النيل والمجارى المائية ، والسؤال هو هل يتم فرض رقابة عليها من قبل جهاز شئون البيئة ووزارة الرى ووزارة الصحة للتأكد من التزامها بالمعايير البيئية المتعلقة بمياه الصرف الصناعى ؟ واذا كان الأمر كذلك فما هى الوسائل المستخدمة ؟

-طالعتنا إحدى الصحف القومية بمشروع نقل الأنشطة الملوثة مثل المسابك ، صناعة الفخار ، والخزف ، والزجاج من داخل الكتل السكنية الى مناطق صناعية وذلك لتحسين نوعية الهواء والقضاء على مشاكل التلوث داخل المدن ، ما الإنجاز الذى تم ؟ وهل توجد خطة زمنية ومصادر تمويل كافية لتحقيق ذلك؟

-يرى البعض أنه برغم أن قانون حماية البيئة فرض غرامات مالية على الشركات الصناعية المخالفة للمعايير البيئية ، فإن مصانع الأسمنت لا تعبأ بهذه الغرامات، حيث إنه تم فرض غرامة بمبلغ ٣٠ مليون جنيه على خمس شركات كبرى ، الا أنها لم تدفع الغرامات، ولا تعبأ بها ماتفسير ذلك ؟ وهل يمكن تجريم مثل هذه المخالفات؟

- يعتبر جمع وتدوير القمامة إحدى المشكلات الكبرى الملوثة للبيئة ، وفى سبيل حلها فرضت الحكومة رسوما للنظافة تحصل مع فواتير الكهرباء حتى تضمن تقريبا عدم تهرب احد من دفع الرسوم ، غير ان الامر وصل حاليا الى مستوى يرثى له ، وهذا مايثير الأسئلة التالية على الأقل :

- هل وصل الامر بنا الى عدم القدرة على تأسيس شركات وطنية تقوم بهذه المهمة ؟
- هل تردى الوضع يرجع الى عدم الدقة فى تقدير قيمة الرسوم، ومن ثم فإن الحصيلة غير كافية ؟
- هل يرجع الامر الى ثغرات فى العقود المبرمة مع الشركات الاجنبية، واذا كان الامر كذلك كيف يحدث ذلك ولدينا فقهاء فى القانون على مستوى عالمى ؟

-طالعتنا إحدى الصحف القومية بأن أحد المحافظين أعلن عن تبنية حملة موسعة لرفع المخلفات من المحافظة ، إلا أن أعضاء المجالس المحلية يؤكدون فى نفس الوقت أن حالة التردى التى وصلت اليها النظافة فى المحافظة، تتعلق بقدرات المسئولين وليس العجز فى الإمكانيات ، فهل يمكن الإستناد الى ذلك فى تفسير ظاهرة القمامة ؟

-تولى البنوك الدولية والبنك الدولى اهتماما خاصا بالمحافظة على البيئة، وذلك بالربط بين تقديم القروض للمشروعات، والتزام هذه المشروعات بالمحافظة على البيئة ، هل تتبنى البنوك المصرية هذه السياسة ؟ واذا لم يكن الأمر كذلك فما الأسباب؟

-حدد قانون الإسكان ارتفاع العقار ، غير أنه لم يحدد ارتفاع الشقة، مما ترتب عليه سوء التهوية، والشعور بارتفاع درجة الحرارة والسعى لاقتناء أجهزة التبريد ، ما السبب فى ذلك؟

-تضمن القانون رقم (٤) لسنة ١٩٩٤ وقانون البيئة رقم (٩) لسنة ٢٠٠٩ بتعديل بعض أحكام قانون فى شأن البيئة الصادر بالقانون رقم (٤) لسنة ١٩٩٤ ، عدد من المواد التى يثار حولها التساؤل منها مايلى :

•مادة (٣٦) والتى تنص أنه "لايجوز استخدام آلات ومحركات او مركبات ينتج عنها عادما، أو ينبعث منها دخانا كثيفا او صوتا مزعجا، يجاوز الحدود التى تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون،ومع عدم الاخلال باحكام قانون المرور يجوز لمأمورى الضبط القضائى من ضباط شرطة البيئة والمسطحات المائية وقف تشغيل او تسيير الآلآت والمحركات أو المركبات، وسحب تراخيصها لحين إزالة أسباب المخالفة .

•مادة (٣٧) ان يحظر قطعيا الحرق المكشوف للقمامة والمخالفات الصلبة وهنا تثار عدة اسئلة منها مايلى:

- لماذا لم يضاف حرق قش الأرز الى المادة (٣٧)أ.

- هل يتم تفعيل المادتين السابقتين ؟ واذا كان الأمر كذلك كيف يتم ذلك ؟ واذا لم يكن الامر كذلك فلماذا تم تضمينهما فى القانون ؟

-هل تتناسب العقوبات المقررة على المخالفين مع المخالفة، وأثرها بالغ السوء على البيئة وصحة المواطنين؟

استحدثت مصر فى عهد أحد وزراء الإدارة المحلية السابقين مسابقة لاختيار أنظف حى ،وأنظف قرية على مستوى الجمهورية ، وحققت التجربة نتائج إيجابية غير أنه فى عام ٢٠٠٦ اختفت المسابقة ، والسؤال هو لماذا اختفت المسابقة ؟ وهل يمكن أن تعود مرة أخرى ؟

-طالعتنا إحدى الصحف القومية بتوقيع بروتوكول للتعاون بين وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ووزارة الدولة لشئون البيئة، لوضع أسس وسياسات للحد من الأثار البيئية الضارة الناجمة عن التوسع فى استخداماجهزة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ،والعمل على حماية البيئة من خلال اتباع الطرق والاساليب العلمية السليمة من خلال عقد البرامج ، ولما كان المحمول يشكل أحد الأجهزة التى يمكن أن تضر بالبيئة وأنه منتشر بين طلاب المدارس والأطفال، فالسؤال الذى يثار هو لمن سوف تعقد الندوات وورش العمل والندوات ؟

-أعلنت الحكومة عن التوسع فى زراعة الأشجار الخشبية وريها بمياه الصرف المعالج كأحد الحلول لتقليل غاز ثانى اكسيد الكربون وزيادة نسبة الاكسجين ، الى أى مدى نجحت الدولة فى تحقيق ذلك ؟ وهل يوجد معوقات ؟

-يرى البعض أن ارتفاع مستوى سطح البحر بنصف متر سيؤدى الى إغراق السواحل المصرية ، كما أن تغير المناخ سيؤثر سلبا وبشدة على معدلات الفيضان السنوى لنهر النيل ، شريان الحياة فى مصر ،والسؤال هو هل توجد مراكز علمية تقوم بدراسة هذه الآراء ومتابعتها ؟

-ردد البعض مقولة أغرس شجرة أمام بيتك للمحافظة على البيئة ، هل يعتبر هذا الشعار مطلوب حاليا ، واذا كان الأمر كذلك ، فما هو الموقف من قانون الضريبة العقارية الذى يستند فى تقديره لقيمة الضريبة على مدى وجود أشجار فى الشارع من عدمه ؟

- كانت الدولة تضع سلات حديدية للمخلفات فى أعمدة الإنارة غير أنها اختفت ، ما تفسير ذلك؟

أحمد فرغلى

بسم الله الرحمن الرحيم .. اسجل شكر ى وتقديرى الى معهد التخطيط القومى لدعوتى الى هذه الندوة الهامة ، واسمحوا لى ان اشكر أ.د.الشرقاوى على هذه الورقة الشاملة التى لخص فيها كل المحاور والمشاكل البيئية وهذا يعتبر انجاز عظيم.

فى رايى الشخصى اود ان نفرق بين مصطلحين التدهور البيئى ، الإهدار البيئى . التدهور البيئى هو الحالة التى نصل فيها الى عدم السيطرة على العلاقة بين الإنتاج وكمية الفقد فى الموارد المادية والبشرية وهذه حالة قاسية جدا فانا كنت استاذن قبل ان نستخدم كلمة التدهور نقول ماذا نقصد بهذه الحالة .

الاهدار البيئى معناه اذا استخدمت كمية من المياه ولم أحصل على إنتاج مقابل لها بمعنى الإسراف فى الموارد البيئية .

هذان المصطلحان لابد من التفرقة بينهما ، من ناحية الأسئلة التى طرحت بالورقة فيما يتعلق بشبكة الطرق، انا موافق جدا عليه ولكن هى تحتاج الاتى ، تخطيط عمرانى أو تخطيط شبكة طرق فى المناطق التى فيها إستخدام عالى للوقود، نحن نجد طابور من العربات الملاكى تنتظر ساعة .....الخ.

لابد أن نعيد تخطيط شبكة الطرق بحيث نمنع السيارات الصغيرة أن تدخل فى مناطق معينه ونسمح لسيارات النقل الجماعى تسير فى هذه المسارات ، فهذه فعلا وسيلة فعالة وأنا أوافق عليها فيما يتعلق بتخفيض حدة الاحتباس الحرارى والتلوث...الخ.

عندما نتكلم عن نقل مصانع الاسمنت، أنا فى رأى الشخصى أن هذا الموضوع أثير منذ أن كان د. عبد الرحيم شحاته محافظا للقاهرة ، هذا موضوع صعب جدا حيث يجب أن نأخذ فى حسابنا أن مصانع الاسمنت ترتبط بالمواد الخام وهى الحجر الجيرى والذى ناخذ منه الكلينكر بعد الحرق ..الخ.هنا ليس هناك أى وسيلة إلا أن يكون هناك نظام إدارة بيئية متكامل لأى مصنع أسمنت ، هذه صعبة جدا أن نحققها ، فأنا أقول اذا كنا سنقول صناعة اسمنت اما نبطل انتاج أسمنت ونستورد أسمنت مثل الناس التى تصدر لنا التلوث الى جانب انهم يحضرون ليصارعوا على شراء مصانع الاسمنت ليصدروا لنا التلوث، فأنا أترجمها ترجمة صريحة ، اذن نقل مصانع الاسمنت تصطدم بشىء اخر وهو الموارد الطبيعية لن نستخدمها إذا إستوردنا الاسمنت ، وسيترتب على ذلك انخفاض فى إستخدام العمالة ، ومؤشرات اقتصادية كثيرة منها التصدير وزيادة الناتج الصناعى اذن نقل مصانع الاسمنت فيها صعوبة كبيرة .

الحقيقة عندما بدأنا نعمل فى التخطيط العمرانى من حيث البعد الاقتصادى ، والدكتور خالد موجود نقول انه يفضل انشاء المدينة السكانية بحيث تتضمن إقامة منطقة تجارية ، منطقة صناعية ومنطقة سكانية ، هذه فى حد ذاتها تحد من التلوث ، الناس لن تستخدم مواصلات لتصل لعملها حيث أنها قريبة من السكن لكن لابد من اشتراطات بيئية فى هذا المكان.

وعندما نأتى للزراعة البيئية نجد أنه يوجد مؤشر خطير جدا وهو أن ٨٠٪ من المياه تستخدم فى الزراعة،اذا نظرنا الى الناتج القومى الذى تحققه الزراعة نجده ٢٠٪ تناقص ، من أين يأتى هذا التناقص؟ هذا يأتى من الإهدار فى الموارد المائية وتوجد دراسة نحن شغالين فيها وصلنا الى أن الإهدار المائى فى القطاع الزراعى وصل الى ١٢ مليار جنيه ، شكرا سيادة الرئيس.

أحمد أبو السعود

بسم الله الرحمن الرحيم .. أبلغ حضراتكم اعتذار المهندس ماجد جورج وزير الدولة لشئون البيئة وأنا أنوب عنه.

الحقيقة الورقة لم أراها الا عند حضورى ، لكن المحاور التى بها كثيرة جدا وطبعا تحتاج لوقت ، كل محور من هذه المحاور يحتاج يوم لكن سأحاول بسرعة أمر على بعض النقاط.

طبعا تحديات العمل البيئى كلنا نعرفها وكما ذكر أ.د. ممدوح الناتج الصناعة القومى لدينا ما يزيد من ٦–٨ ٪ سنويا كنا ننتج عام ١٩٧٥ ٤ مليون طن اسمنت ، حاليا ننتج ٣٨ مليون طن من ١٧ مصنع ، ولدينا طلبات لحوالى خمس أو ست مصانع ، ١٤ مصنع تحت الانشاء.

البرنامج القومى لسيادة الرئيس الخاص بانشاء ١٠٠٠ مصنع فى خلال ٦ سنوات ، انتشار الصناعات الصغيرة والمتوسطة داخل الكتل السكنية ، هذه كلها تحديات فى قطاع الصناعة.

اذا اتجهنا الى قطاع النقل والمرور هناك مشكلتين أساسيتين فى هذا القطاع ، أولا التنامى أو زيادة الاعتماد على وسائل النقل الخاص وهى السيارات نتيجة تدهور النقل الجماعى وقد بدأت الدولة تتنبه لهذا الموضوع ولذلك تمت الموافقة على الخط الثالث لمترو الانفاق لأن هذه هو الحل للقاهرة الكبرى للخروج من أزمة المرور وهو أن أحسن وسائل النقل الجماعى واشجع الافراد على استخدام وسائل النقل الجماعى على حساب السيارات الخاصة.

فالسيارات قد ازدادت من حوالى ٢,٥ مليون سيارة فى عام ٢٠٠١ الى حوالى ٥,٢ مليون سيارة هذا العام فى القاهرة الكبرى ، وهذا هو المعلن حسب ارقام المرور، المشكلة الأكبر فى هذا القطاع ليس تنامى عدد السيارات فقط لكن لا يتوافق مع هذا خروج السيارات القديمة من الخدمة بمعنى لدى حوالى ٢٨٪ من اجمالى السيارات فى مصر منتجة قبل عام ١٩٨٠ ، سيارات متقادمة ، تكنولوجيات قديمة ، الموتورات متهالكة ، كثرة أعطال ، زيادة عوادم السيارات.

التحدى الثانى هو المخلفات الصلبة وكلنا نشعر بها فى الفترة الماضية نتيجة تدنى عمليات الجمع والنقل فى منظومة المخلفات الصلبة وزيادة التوالد اليومى ليصل ٦٠ ألف طن /يوم بمعدل زيادة حوالى ٤٪ سنويا، كما أن كفاءة الجمع والنقل تصل الى ٥٠٪ فى بعض المناطق وهذا قد أدى إلى تدخل سيادة الرئيس

شخصيا فى هذه المشكلة ، وتم تكليف وزارة البيئة ان تعيد هيكلة المنظومة كلها بالتنسيق مع المحليات بحيث نوجد شكل جديد ويعاد النظر فى منظومة المخلفات بالكامل. اضافة الى دراسة وزارة المالية لعقود الشركات لوجود مشاكل بها . وحتى يتحقق هذا النجاح فإنه من الضرورى إدخال القطاع لخاص فى هذه المنظومة.

وبتناولنا لموضوع المياه فيوجد مشاكل وتحديات فى هذا الموضوع ، نهر النيل وحمايته ، لدينا مشكلة فى التوازن بين العرض والطلب من المياه.، نصيبنا من مياه النيل ٥٥,٥ مليار م٣، استهلاكنا يتجاوز ٧٠ مليار م٣ الفارق يأتى من اعادة الاستخدام ، سواء إعادة إستخدام المياه الجوفية ، أو إعادة استخدام مياه الصرف الزراعى . وهناك تحدى فى إعادة استخدام مياه الصرف الزراعى نتيجة إختلاط الصرف الزراعى مع الصرف الصحى ، والصرف الصناعى. وهذا ماتحاول الدولة جاهدة التوسع فى مشروعات الصرف الصحى وخاصة فى القرى ، ولدينا برنامج لـ ٤٥٠ قرية يتم حاليا تنفيذ مشروعات الصرف فيها.

أنا أعتبر أن التحدى الحقيقى ليس أن أنشىء محطات صرف صحى ولكن التحدى الحقيقى هو تشغيل هذه المحطات ، نحن لدينا محطات كثيرة جدا ولكن للأسف الشديد ضعف كفاءة التشغيل والصيانة تؤدى الى أن المعالجة فى النهاية تكون متدنية وتكون المشكلة قائمة فهذا تحدى.

ايضا هناك تحد آخر وهو التنوع البيولوجى والحفاظ على الموارد الطبيعية والإلتزام بالمعاهدات الدولية.

آخر حاجة هو التغير المناخى وهذا تحدى كبير لن أتكلم فيه وأساتذتى موجودين يستطيعون الكلام عن التغير المناخى والتأثيرات المتوقعة فى مصر من التغير المناخى وماهى سلطة مصر فى التعامل مع التغير المناخى وعمليات التكيف مع هذه الظاهرة.

هذه كلها تحديات فما الذى تم عمله لكى نواجه هذه التحديات ؟ الحقيقة بالنسبة للمنظومة التشريعية ، كان عام ٢٠٠٧ يعتبر نقلة لمصر فى موضوع العمل البيئى حيث أن سيادة الرئيس دعى إلى اضافة مادة فى الدستور وهى المادة ٥٩ فى التعديلات الدستورية والتى تقول أن حماية البيئة حق لأى مواطن وهو واجب وطنى وبناء على هذا التعديل الدستورى إستطعنا فى وزارة البيئة ان ندخل تعديلات فى قانون ٤ لسنة ١٩٩٤ واعتمد من مجلس الشعب فى فبراير ٢٠٠٩ وبصدور هذه التعديلات تم تلافى

العديد من المشكلات التى واجهناها فى ١٠ سنوات وهذا لم اجده فى الورقة وهذه التعديلات مهمة جدا حيث أن حرق قش الارز تم تجريمة ورفعت الغرامة إلى ٥٠ الف جنيه.

برنامج الحد من التلوث الصناعى ، لدينا برنامج كبير جدا يتم تنفيذه يتجاوز ١,٢ مليار جنيه لتأهيل الصناعات الكبرى ، لدينا ايضا نقل الصناعات الصغيرة ، الفواخير حاليا تم تطويرها ويمكن الذهاب الى منطقة فواخير مصر القديمة حيث تعمل حاليا على أعلى مستوى ، مسابك الرصاص تم نقلها خارج الكتلة السكنية فى منطقة شبرا الخيمة ، المدابغ تم نقلها الى منطقة الروبيكى وسيتم فعلا خلال شهرين تشغيل مدابغ الروبيكة بعد أن تم حل مشاكلها ، هناك أشياء تتم لكن التحديات كثيرة جدا أنا لا أقول أننا توصلنا لحلول لكل المشاكل ، لا ، المشاكل موجودة ، لكن هناك إجراءات تتم وهذه الإجراءات أدت إلى تحسن واضح فى البيئة الكلام الذى يثار ان هناك تلوث وان التلوث يزداد، أنا أقول دعونا ننظر للمؤشرات وأنا أقول لا ، كل المؤشرات والنتائج الموجودة والتى تتمثل فى وزارة البيئة ، نتائج وزارة الرى حيث تقوم برصد مياه النيل ، نتائج وزارة الصحة ، هناك تحسن وإن كان غير ملحوظ لكن الإنحراف عن المعايير كان كبير ا، ونحن نقترب لكننا لم نصل الى المعايير المسموح بها ونحن نسير فى الطريق السليم.

بالنسبة لعوادم السيارات نحن طبعا نعمل على عدة محاور هناك محور خاص بتحويل السيارات للعمل بالغاز الطبيعى مع وزارة البترول وهذا المشروع نجح فى تحويل اكثر من ١٢٠ ألف سيارة تعمل بالغاز الطبيعى ، وانشاء ٢٩ محطة تموين غاز فى مصر تغطى ١٧ محافظة ، ومصر تعتبر من ضمن اعلى ١٥ دولة فى العالم تستخدم الغاز الطبيعى كوقود للسيارات والغاز الطبيعى يعتبر من الغازات صديقة البيئة.

بالنسبة للمشروع الثانى الذى تغذيه وزارة البيئة والذى أعتبره من أهم المشروعات التى تم تنفيذها خلال العامين السابقين هو مشروع إستبدال التاكسى القديم بآخر جديد وتم نقل السيارات القديمة إلى جبانة السيارات عند الكيلو ١٠ فى طريق مصر اسكندرية حيث يوجد اكثر من ٣٠ ألف سيارة موضوعة هناك والدولة وضعت اكثر من ٣٢٠ مليون جنيه حوافز لهذا الموضوع للمرحلة الاولى فقط . كنا نعطى كل سيارة ١٠ آلاف جنيه ، هذا المشروع جعل السائقين أنفسهم يقبلون على المشروع بحيث يوجد لدينا حاليا قائمة انتظار تصل الى ٣٠ ألف تاكسى خلاف الـ٣٠ الف التى تم تغييرهم . وهذا لم يتم بالإجبار ، ولكن

بإقتناع الأفراد حيث وجدوا أننا نعطيهم دعم نظير ترك السيارة القديمة وأخذ سيارة جديدة وقد أدى هذا إلى زيادة الاقبال لاستبدال تاكسياتهم . كما أن سلوك السائق الذى يأخذ التاكسى الجديد يكون مختلفا تماما رغم أنه هو نفس السائق فهذه حاجة من الحاجات التى عملناها.

نحن لدينا شبكة للرصد وأن نتائج ٢٠٠٩ تظهر ان هناك تحسنا فى الاتربه الصدرية العالقة ، هناك تحسن فى الرصاص.

أنا لازلت أقول اننا لم نحل المشاكل خاصة أنه ليس لدينا أمطار ، ومصر بلد صحراوى ، كلنا سمعنا عن أيسلندا والسحابة التى تغطى أوروبا والتى تسير آلاف الكيلو مترات ، نحن عندما قلنا العام الماضى أن هناك اتربة ستصل لنا من تشاد، الناس كانت تضحك وتقول كيف تسير كل هذه المسافة ، الآن هناك سحابة تمر عبر قارة كاملة لذلك نحن نريد أن نقول أن هناك انتقال عبر الحدود وهو يؤدى الى زيادة الاحساس بالاتربة.

الحاجة الثانية أن لدينا مشكلة نتيجة نمو الصناعات ، ونتيجة ازدياد عدد السيارات ، والحرق المكشوف والأتربة العالقة وهذا ماندرسه ، إنما العوامل الطبيعية لانستطيع عمل بشأنها.

بالنسبة لآخر نقطة ، المياه فى قانون البيئة رقم ٩ لسنة ٢٠٠٩ تم تشكيل المجلس الاعلى لحماية النيل برئاسة رئيس مجلس الوزراء، وهذا المجلس له قوة ويجتمع دوريا وأنا فى الامانة الفنية لهذا المجلس ويتم أخذ الموضوع بمنتهى الجدية ، وأن هذا المجلس يضم كل الوزراء المعنيين سواء وزير الاسكان من اجل الصرف الصحى ، وزير الصناعة، وزير الرى ، وزير البيئة ، كل الوزراء المعنيين موجودين ويقوم بعرض اعماله على رئيس الوزراء ويتم حاليا إعداد خطة لتحسين نوعية مياه نهر النيل وخفض احتمال التلوث من القطاع الصناعى وقطاع الصرف الصحى وشكرا.

ممدوح الشرقاوى

الحقيقة ماذكره المهندس أحمد أبو السعود من حيث ان عدد السيارات ازدادت من حوالى ٢,٥ مليون سيارة فى عام ٢٠٠١ الى حوالى ٥,٢ مليون سيارة هذا العام فى القاهرة الكبرى يوضح انه لايوجد تخطيط واضح بين الوزارة المعنية بالصناعة والبيئة ، فالشوارع تقريبا هى كما هى فى الوقت الذى بلغت

نسبة الزيادة فى عدد السيارات نحو ٢٠٨٪ ، وهذا يفسر عدة حقائق ، أولها أن تشجيع إنتاج السيارات الخاصة لحل ازمة المرور لم يكن صائبا لأنه جعل من مدينة القاهرة مدينة شبه مغلقة وأنه خلال السنوات الخمس القادمة ربما لن تستطيع السيارات الخاصة أن تجد لها طريقا فى القاهرة ، ثانيا ، أن تكدس السيارات الخاصة وماترتب عليه من الاختناق الشديد فى حركة المرور أدى الى زيادة كبيرة فى استهلاك البنزين دون مبرر حقيقى ومن ثم أدى ذلك ليس إلى زيادة حدة التلوث فى القاهرة ، ولكن إلى زيادة فاتورة استهلاك البنزين أى ان الحكومة باتباعها سياسة غير رشيدة فى حل ازمة المرور حملت المواطنين زيادة لا دخل لهم فيها فى إستهلاك الوقود وإهدار هذا المورد الهام القابل للنضوب سريعا . ثالثا ، أن أحد الحلول المطلوب التركيز عليها حاليا ومستقبلا هو تشجيع ودعم صناعة وسائل النقل العامة وعلى أن تقدم هذا الوسيلة خدمة عالية الجودة تشجع على إجتذاب أصحاب السيارات الخاصة للتحول اليها.

أحمد الخولى

الحقيقة يمكن أن نتكلم عن القوى الدافعة والضغوط ، ثم نتكلم عن الوضع الراهن ، وبعد ذلك نتكلم عن الآثار ثم الإستجابات التى تمت أو التى يجب أن تتم من خلال سيناريوهات يتم رسمها تحدد الى اى مستوى من مستويات الاداء البيئى يمكن أن تكون طريقة لتنظيم التفكير، دعنا نستمع إلى الناس تتكلم ثم ندرس الإحصاءات ونحدد القوى الدافعة التى أدت الى ضغوط معينة ، هذه الضغوط تؤدى الى الوضع الراهن المرتبط بمجموعة آثار ، لكن الوضع الراهن إذا استمرت آثاره تؤدى الى كذا ... وكذا ... وبالتالى لديك مجموعة إستجابات آخذ بجزء منها وهناك جزء مطروح للنقاش .ما يتم تنفيذه يجب تقويمه.

هنا سأتكلم فى ثلاث نقاط ، النقطة الاولى أن مشكلة البيئة بصفة عامة سواء كانت إنحرافا أو تدهورا كما تفضل د. أحمد فرغلى هى مشكلة مايسمى بالحوكمة لأن عملية إتخاذ القرار وتوطين الأنشطة و..و... الخ. كل هذا مرتبط بماذا تأخذ من البيئة ؟ وما الذى تعيده إلى البيئة ؟ هذا ما تعلمناه ، أن البيئة تأخذ منها الموارد الطبيعية وهى الخامات التى تدخل فى التصنيع ثم الناس تستهلك وتعيد للبيئة المخلفات والنفايات، هنا مسألة الحكم الجيد فى أنه اذا عملت تشريعات ، هل هذه التشريعات تنفذ أم لا ؟ هل التشريع وحده كافى أم أن هناك أدوات اقتصادية أخرى نحتاجها ؟ ماذا عن التعليم والوعى

والتدريب البيئى ؟ عندما نتناول مبدأ أن المسئول عن التلوث يدفع ثمن التلوث ، أما الذى التزم بالمواصفات والقانون لماذا يتحمل تكلفة زائدة ولا يكافىء على موقفه؟.

هذا هو الاتجاه الثانى وبالتالى مبادىء الحكم الجيد من مشاركة ، من مسائلة ، من شفافية ، من ضمنها القانون يطبق على كل الناس ، ليس هناك استثناء ، ففى القوانين تأتى بنود ويستثنى منه ، الا اذا رأت الجهة الادارية ، مرة يقال المحافظة ومرة الوزارة .

النقطة الثانية خاصة بقواعد النظام الاقتصادى ، هناك شروط للمنافسة الكاملة أو الجيدة ، وقلما تتوافر وبالتالى لابد أن تقوم الحكومة بتحقيق شروط التنافس فى السوق لكى تكون السوق به منافسة جيدة، هذا ليس موجود فى بلدنا أو أغلب الدول التى تعانى من التلوث ، ايضا اذا كان لدينا بعض أنواع صراع منافسة السوق يظل لدى اسواق ضعيفة فى صورة خدمات وسلع عامة ، الخوارج كلكم تعرفونها يمكن أحمد عمل مستشفى صدر وأنا عملت مسبك رصاص فى مهب الريح فمستشفى احمد لايمكن ان يعمل ، فالعوامل الخارجية للانشطة الاقتصادية تؤثر عليه لذلك لابد أن أحد يأتى هنا ويقول لابد من تخطيط لمناطق شغلنا فى التخطيط العمرانى هنا منطقة صناعية هنا منطقة سكنية ...الخ . وهذا حدث من قديم فهناك منطقة صناعية زحف العمران عليها ، فنسأل أين كنا نحن ؟ أين مراقبة العمران ؟

القضية الثانية فى التخلف وهى توفير السلعة العامة والتى نعرفها جيدا أنها السلعة التى يستخدمها الجميع دون أن يؤثر استهلاك أحد على اشباع فرد آخر بمعنى أننى اذا كنت رجل غنى اشم هواء ، فأحمد يختنق بجوارى المشاركة فى الاستهلاك ، أيضا أقول أحمد جاء من بيئة لا نحبهم لن أفر له الخدمه ، حماية ضد التلوث لاينفع ان استثنيه ، من ضمن السلع العامة ادارة المخلفات الصلبه وهى الزبالة بأنواعها وادارة عملية المخلفات تعتبر مؤشر من مؤشرات الحكم الجيد إذا أردت ان تعرف ماهو شكل الحكم لديك؟ هنا أين هؤلاء الناس الذين ائتمناهم لادارة هذا الموضوع لحسابنا ؟ الحقيقة أن تلوث البيئة معناه غياب التنافس فى السوق وأن الحكم الجيد غير محقق بالكامل .

نأتى لقضية اخرى مهمة وهى قضية الطاقة وهى مرتبطة بالحوكمة، قضية الطاقة ودعمها يجعل العالم النامى ونحن منهم التى جغرافيتهم تكون الى جوار عالم متقدم دائما يكون المقلب الخاص به أمريكا عملته فى المكسيك ، وأوربا تعملها فى شمال افريقيا ، وبالتالى الصناعات الملوثة الخاصة بهم هم

يحتاجونها لكن لايريدون أن تكون لديهم فينقلونها لديك وأنت بقوانين تسمح لهم لكى لايهرب المستثمر ، ولكى... ولكى ... حتى وصلت الى مراحل حتى أن هناك فى بعض الدول يسمحوا باشياء غير أخلاقية بغرض ان ذلك من اجل السياحة فهذه قضية ترجع للحكومة.

نأتى لقضية الدخل ، هناك دراسة من ٩ سنوات عن منحنيات كوزنتس وقد استخدموها على البيئة وتوصلت الى أنه فى مراحل معينه يكون التلوث البيئى عالى والدخل قليل ، وعندما نصل يزيد الدخل فإن الإنفاق على البيئة يرتفع والاهتمام بالبيئة والملوثات التى تكلم عليها د. أحمد فرغلى تبدأ تنخفض وهذا راجع لعدة اسباب أولها أنه مع زيادة الدخل وارتفاع مستوى المعيشة يمكن أن يقل عدد السكان ، وثانيا أصبح لديهم القدرة المالية للانفاق على ذلك ، ثالثا الرغبة فى ان يحسن معيشتهم حيث تعبنا فى سنوات الإنطلاق نريد أن نستريح ، المشكلة عندنا فى مصر أننا رحرحنا قبل أن ننطلق ، عملنا ساحل شمالى ومنتجعات ولم أعمل شىء لكى انتقل لمرحلة نضوج اقتصادى.

نأتى لقضية القاهرة ، هناك مايسمى النسق الحضرى وهى أن القاهرة تأتى فوق القمة لأن لها وظائف كثيرة جدا سواء على مستوى مصر أو مستوى الوطن العربى أو إفريقيا أو العالم ، فالمكاتب الإقليمية تجدها فى القاهرة ، جامعة الدول العربية تجدها فى القاهرة ربع جامعات مصر تجدها فى القاهرة ، الوزارات كلها موجودة فى ٢كم٢ حتى أن شارع إسماعيل أباظة به ٣ وزارات وعرضه ٨ متر . وزارة الاسكان وبجوارها التربية والتعليم ثم الإنتاج الحربى ، وكانوا فى الاصل فيلات بنات الخديوى إسماعيل، ثم نجد وزارة الإسكان تقول ان إرتفاع المبنى مرة وربع عرض الشارع ثم تبنى فى حديقة القصر برج من ١٥ دور، إذا عملت هذا وأنت حكومة كيف يلتزم الفرد بالقانون ؟ لابد أن يخالف .

القاهرة نتيجة وجودها ، القاهرة والاسكندرية الاثنين يضمان نحو ٢٥٪ من سكان مصر ، لماذا ؟ لانك وضعت مترو الأنفاق فى القاهرة فزودت السعة الإستيعابية للمدينة وبالتالى تجذب ناس آخرين ، لكن كان المفروض أن تأخذ هذه الاموال ويذهب لبلد مثل المنيا وتضعها هناك ، معدل العائد على الجنيه هناك ربما اعلى كثيرا من القاهرة هذا لايحدث وهذا يرجع الى الحكم الجيد، من الذى يصنع ذلك؟

اذا كنا نحن أصحاب الملك لايؤخذ رأينا فى أى شىء ، الدلتا يوضع بها ١٥ طريق جديد سريع بتكلفة ٢ مليار جنيه ، أين نزرع ؟ اذا كانت إحدى مشاكلنا فى مصر الحيازة القزمية ، عندما تكون

٧٠٪ من المزارعين لديهم فدان أو اقل وهذا كلام الإحصاء الزراعى عام ٢٠٠٠ فعندما يكون هناك طريق يمر ويأخذ ١٨ قيراط من اسرة هيعملوا إيه ويزرعوا فين؟ أنت تتكلم عن مكافحة الفقر عندما تسحب من المزارع الارض التى يعيش عليها معنى ذلك انك صنعت له فقر ، كيف تزرع الارض ؟ كيف يكون له انتماء لهذا البلد؟ سيهاجر هجرة غير شرعية ويرجع مرة واثنين وثلاثة ، هذه القضية كلها البيئة انعكاس لأوضاع اقتصادية واجتماعية وسياسية تحتاج لضبط، وشكرا.

خالد فهمى

صباح الخير .. أشكر المعهد وهيئة المجلة على دعوتى للحضور وأنا ابن المعهد وابن معاجر من فترة طويلة لكن سنعود قريبا.

شىء جيد أن الدكتور أحمد وصل الى الخلاصة التى قالها ، واذا أضفنا اليها الكلام الذى قاله المهندس أحمد ابو السعود والذى ركز على المشاكل الموجودة فى مصر ، واذا أضفنا اليها الكلام الذى قاله استاذنا د. أحمد عن السلوكيات والإنحراف البيئى والتدهور البيئى يمكن ان نكون صورة متكاملة مع بعض.

هناك ثالوث يجب أن نأخذه بحرص ونحن نتكلم عن البيئة الذى نتناوله من قديم والذى اخذ تعبيرات وأسماء مختلفة عبر ٣٠ سنة بأدبيات البيئة والتنمية وهو المنظومة الاقتصادية والاجتماعية ، والمنظومة التقنية ، والمنظومة الطبيعية وتفاعل هؤلاء الثلاثة مع بعض.

دعونا نتكلم عن مصر ، مصر تعانى من مشاكل كثيرة ، مشاكل كونبية ، مشاكل اقليمية بيئية ، ومشاكل وطنية بيئية اذا جاز التعبير.

المشاكل الكونية سندخل فى الاحتباس الحرارى والدكتور الراعى موجود وأخوة آخرون موجودون ، وأهم المشاكل الكونبية هى الإحتباس الحرارى ، وأثره علينا ونحن متأثرون ونحن ننتج تقريبا اقل من ١٪ من الغازات المنتجة فى العالم كله ، وبالتالى نحن ننظر لها أنها كربون وسنأخذ مقابل مادى ، وعندما نقلل الكربون سنأتى بمقابل مادى لجهاز البيئة نعمل به مشروعات ، ننظر لها من هذه الناحية تاركين الناحية الأهم وهى ما الذى سنفعله ؟ وما هى البرامج التى ستتم ؟ ومن أين تأتى هذه الاستثمارات ؟ وماهو أثرها على العمالة ؟ كل ذلك ونحن تواجهنا مشكلة النظام المصرى الذى لم يتعود عليها ، ونحن

لسنا جيدين فى التنسيق ، أصعب شىء أن ننسق ، فهذه مشاكل كونية لانعرف كيف نحلها ، ليس هناك R&D لكن اذا نسقنا يمكن أن نعمل كل هذا.

إذا دخلنا على المشاكل الاقليمية ، المشاكل الاقليمية منها التصحر والبحر الابيض المتوسط . والبحر الأحمر ، ومازال لاتوجد إلا جهات دولية هى التى تنسق هذه الموضوعات ولازال التنسيق داخليا فى مصر مابين الوزارات المعنية ضعيف مثلا التنمية البيئية الساحلية ستجد ٦٠٠ هيئة يعملون بها ولايستطيعون التنسيق مع بعض.

إذا إتجهنا للمشاكل الوطنية هواء، مياه ، قمامة ، تنوع بيولوجى ، التنوع البيولوجى معروف المحميات ومشكلتها مع المحافظات ومع الجيش ومع الدنيا كلها ، فى كيفية تنسيق العمل بين هذه الاجهزة لحماية البيئة ، التنازع بين وزارة السياحة ووزارة البيئة فى البحر الاحمر ، واضح جدا خلافات واضحة على ما الذى نحميه وما الذى لانحميه ؟ هل نعمل منشآت فندقية أو منتجعات سياحية بيئية ؟ هل تعمل هذا النمط أم ذاك ؟ هل نستقدم السياح الذين ينفقون ١٠ دولار فى اليوم أم الذين ينفقون ٣٠٠-٤٠٠ دولار فى اليوم ؟ حتى الآن لم يتحدد هذا وعندما يتحدد ذلك نستطيع ان نخطط ونتكلم ونراقب ونرصد، كل ذلك غير موجود.

المخلفات الصلبة حدث ولا حرج ، نحن نتكلم عن مخلفات بلدية ، المواطن ٧٠٠ جم واذا اضيفت باقى المخلفات تصل الى ٣ كجم، هذا طبقا لبيانات الحكومة وبيانات وزارة البيئة التى تقول أن المخلفات هى صناعية وزراعية ، وعندما ننظر لهيكلهم نجد أن ٤٩٪ تأتى من تطهير الترع ، وهذا مصدر جديد للمخلفات الصلبة وهو طبعا مصدر ثانوى ، الناس تلقى القمامة فى الترع وهم يخرجونها مرة أخرى ، هذا هو السبب فى الزيادة ، لكن نجد أيضا ٢٥٪ أخرى تأتى من المخلفات الصلبة ، فاذا حسبنا نصف ال٤٩٪ ، نجد أن ٥٠٪ من مشكلة المخلفات ، مخلفات صلبة.

إذا تكلمنا عن طريقة التعامل مع المخلفات الصلبة حدث ولا حرج كأنها عبء على المحليات عندمات تعاقدت مع شركات دولية جلست تتفرج عليهم ونسيت أن المشكلة اطراف متعددة يجب أن يعملوا مع بعض ويشركوا الجمهور فيها لدرجة إن إدارة البيئة حاليا تفكر فى الحرق ، تجمع وتضعه للحرق ، هناك الجيل الثالث لحرق المخلفات لإنتاج الطاقة لكن ما يأتى لنا هى تكنولوجيا متخلفة

ومتهالكه ويرفضها الغرب وينتقلا الى الحرق ذات المستوى العالى جدا من الحرارة للوصول الى اللدائن التى تحرق طاقة أكثر لكن مايحضر لنا جيل قديم.

حتى الجيل القديم فان المحطة تكلفنا نصف مليار إذا اشتريناها من الصين ، مليار إذا احضرناها من النمسا وألمانيا، وبالنظر إلى العمالة التى تقدمها المحطة الواردة من ألمانيا والنمسا تحقق ٥ فرص عمل فقط وهى تحرق ١٢٠٠ طن وتعطى درجة حرارة أقل، من ١٠٠٠ لكن الخلاصة هى اساسا قبل الحرق يتم الفصل لان وجود المخلف العضوى فى الزبالة عند الحرق سيؤثرؤ فى كفاءة الحرق وبالتالى يؤثر فى كمية الطاقة المستخرجة وتؤثر فى اقتصادياتها وبالتالى هم يعتمدون على الفصل واعادة التدوير ثم حرق الباقى ، وهناك التزام شديد حتى أنه إذا جاءت مخلفات خطرة يعرفون من أين أتت ، والحقيقة النية طيبة لكن التطبيق العملى يسير بعيدا عن هذا.

حينما يكون لدينا مشكلة كبيرة وتؤرقنا نستورد لها حل ونخلص منها ، مشكلة المخلفات الصلبة مثل ثانى ، أنا أقول هذه الأمثلة أنا لست مع حل ضد حل ، لابد أن يكون حل المخلفات الصلبة حل مفصل، محافظات الوجه البحرى غير محافظات الوجه القبلى غير محافظات الحدود هناك محافظات لها ظهير صحراوى ومحافظات ليس لها ظهير صحراوى ، ماهى تكلفة الجميع والنقل ؟ العملية لاتكون نمط وننزله هذا لايحدث ، لكن ليس لدينا وقت نبحث.

نقطة أخرى خاصة بالمياه هى أن ٨٥٪ تذهب للزراعة هذه المشكلة معروفة نتكلم فيها من ٢٥ سنة ، المشكلة ليس جديدة ، مشكلة المياه ومايحدث فى المياه ودول حوض اليل ، وحتى الآن لابد أن نفوق فى آخر لحظة ونقول هناك مشكلة ، الذى أريد أن أصل اليه هو أن هذا يعكس نمط غير عادى لمشاكل قومية وطنية ، وأنا مع د. أحمد عندما يقول أن البيئة الطبيعية نرى فيها النظام الاقتصادى والسياسى وبالتالى ليس هناك حل جذرى ، الوزارات مشكورة تحاول من جهتها ، نحن لانقول أن الجهود قليلة ، لكن نقول انه ينقصنا استراتيجية توضع لتنسيق دور الوزارات ، تجمع رجال الاعمال ، المواطنين وهذا هو التحدى الاكبر وبالتالى نحن نسأل لماذا فى البيئة ؟ هناك اشياء اخرى تحتاج تنسيق.

نحن مشكلتنا الاساسية كيف ندير هذه المشكلة ؟ يمكن أن نقول بعد ٢٠ سن سنعمل كذا، ويكون لدينا خطة نلتزم بها ، وهذا لايحدث ، لدينا ٣ خطط قومية للبيئة لا ينفذ أحد منها وأنا لا أقول أن

وزارة البيئة لاتنقد لأن هذه خطة قومية كل الوزارات لاتنفذ فأنا لا أنتقد وزارة البيئة ولا أتكلم على الوزارات ولا أنتقد وزارات ، لكن مشكلتنا الأساسية هى كيفية إدارة العلاقة بين المجتمع والبيئة.

آخر نقطة فى الاقتصاد ، ننظر لما يحدث حاليا الأزمة المالية العالمية جعلت ال UNDPتطلع حاجة جديدة اسمها Green Deal أسوة بال New Deal التى عملوها فى أزمة الثلاثينات ، ال Green Deal ونرى أوباما فى التغيير ، الناس تفكر تفكير آخر حاليا ، الناس تفكر حاليا أن آلية السوق مهما عملت غير كافية وأن هناك عودة لدور الدولة وهناك عودة إلى مؤسسات قومية وإلى نوع معين من التخطيط والبرامج مع توجيه الدولة ، الناس كلها تفكر فى هذا ، ونحن ليس لدينا آليه سوق ، نحن لدينا سوق احتكارى وشبه احتكارى فالاقتصاد ودائما أقول اذا سألت الاقتصاديين سؤال ستجد مائة إجابة وبالتالى فان الاقتصاديين لديهم القدرة على تطويع الارقام لأفكار معينة وحلول معينة ، هذا من ناحية الاقتصاديين.

من ناحية البيئيين عندهم حاجة غريبة جدا وهى أنهم يخفضوا التكلفة الاقتصادية أكثر من التكلفة الحقيقية ويرفعوا العائد وهذا ترويج للسياسات ، الاقتصاديين يقللوا من العائد ويرفعوا التكلفة ، فمن الضرورى نأتى للمنتصف لنبحث ماذا نعمل ؟ أنا لا أسمح للبيئيين المغالاة فى الدعوة الى البيئة ولا أسمح للاقتصاديين بالمغالاة فى تراكم الثروة وتراكم الاموال.

هناك فى العالم كله يتحدثون عن ١٠ مبادىء لمعالجة العلاقة مابين البيئة والمجتمع والسياسة والاقتصاد من ضمنهم ، على سبيل المثال لا الحصر أول مبدأ موجود هو أنه من الضرورى أن يتطور الاقتصاد من قيمة المبادلة وقيمة الإستخدام ، فقيمة المبادلة تؤدى الى تراكم الثروة لأن سعر السلعة يحدد قيمتها من تبادل السلع وبالتالى يؤدى الى زيادة الرقم ، فى حين أن قيمة الاستخدام بالذات مع الاجيال المستخدمة يؤدى الى أن تراكم الثروة لايكون فى صورة موارد ولكن فى صورة تراكم موارد طبيعية وسلع وخدمات للأجيال القادمة وبالتالى هناك ثورة كبيرة فى علم الاقتصاد مطلوبة لكى نصنع نظريات وتطبيقات لهذا الكلام.

الحاجة الثانية التى نتكلم عنها أن هناك حاجة للتنوع ، التنوع ليس التنوع الطبيعى فقط ، لكن التنوع فى النظم الاجتماعية والسياسية ، وليس هناك شرط أن النمط الامريكى للاستهلاك أو أن النمط العربى للاستهلاك هو الذى يسود العالم وكلنا نسير خلفه ، أفكار قديمة فى شكل جديد تكلم عليها

أستاذنـــا د. اسماعيل صبرى رحمه الله عندما كان يتكلم عن التنمية المعتمدة على الذات ، كلام قديم اثبتت التجارب ان فيه جزء كبير من الصحة ونحن محتاجون حاليا الى أن نغير ، فى العالم كله يتكلموا عن التغيير فى النظم الاجتماعية والسياسية ونحن فى مصر حتى الآن لانفكر فى التغيير.

الخلاصة أنه لايمكن النظر الى مشاكل البيئة بعيدا عن النظر الى المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وهذا هو الطريق الوحيد للربط بينهم فى الفكر وفى تصميم الخطط وفى التنفيذ والمتابعة ، وشكرا.

محمد عز الدين الراعى

الحقيقة سأحدد نفسى فى التغيرات المناخية ومشكلتها لأن كل من سبقونى بالكلام حددوا المعالم الرئيسية للكلام لكن أنا ارى أن مشكلة التغيرات المناخية تمثل نمط متكامل فى هذه المسألة.

التغيرات المناخية تعنى زيادة الغازات الماصة للحرارة بدأ يؤثر على العالم ككل ففى مصر على حسب آخر تقدير Second National Communication الخاص بمصر تطلع ٠,٧٪ من انبعاثات العالم ورغم هذا فإن مصر لديها نظام مؤسسى لتقليل ال ٠,٧٪ ، نظام مؤسسى قوى جدا وفعال لتقليل ال ٠,٧٪ الذى سيحدث بعد ٤٠ سنة ، لكن واقع على مصر تاثيرات على مورد المياه ، المناطق الساحلية ، الزراعة، الدلتا ، الاقتصاد ، ارتفاع سطح البحر ، السياحة ، جميع القطاعات تتأثر ولم يكن لدينا الى شهر مضى أى أنظمة مؤسسية لمتابعة هذه الظاهرة .

من حوالى شهر صدر قرار رئيس الوزراء بإنشاء المركز القومى للتغيرات المناخية ، والحقيقة أنا أؤيد كلام المهندس أحمد أن هناك مظاهر كثيرة للتقدم ولكن للأسف أقول أنها متأخرة جدا ، لقد نادينا بهذا الكلام منذ عام ١٩٨٠ وعندما يحدث عام ٢٠١٠ فهذا متأخر جدا.

سوف احدث حضراتكم بشىء شخصى ، عندما سافرت لأول مرة لجامعة كاليفورنيا بيركلى عام ١٩٦٥ أول شىء قالوا لى ستقابل الأستاذ الساعة الثامنة والنصف ذهبت لمقابلته قال لى الآتى : كل واحد يستطيع أن يحصل على دكتوراه بعد ١٠ سنوات بعد ٢٠ سنة ، نحن هنا ننظر الى انك تحصل على دكتوراه فى الوقت المناسب مثل الآخرين قال Time for us is very important factor اذا اخذت دكتوراه بعد ٧ سنوات لا احتاجك ، هذه هى النقطة ان الوقت لدينا مريح جدا.

فى ظاهرة التغيرات المناخية نستطيع ان نتكلم فى ثلاثة اشياء ، العلم ن الظاهرة فيها العلم ثم مدى تأثرنا والشىء الثالث ماذا نستطيع ان نفعل ؟ فالعلم للاسف لايستطيع ان نساهم فيه كثيرا ، نحن

فقط مجدرد متفرجين والمحرم الحقيقى الذى يطلع هو العلم واعترف انه سيدفع ال compensation التعويض الخاص بنا فنرد نحن الضحية ونقول لا لم يحدث ، هذه هى أحد غرائب التاريخ.

نأتى لمدى تأثرنا ، مدى تأثرنا شديد جدا ودرس بأشياء كثيرة ورغم تواجد قوانين قوية جدا ، هذه القوانين لا تطبق مثلها مثل الظواهر البيئية ككل ، كثير من القوانين وربما Hستاذنا سيادة المستشار الجندى يعرف ويعانى وكلنا عانينا من هذا وأجد الاسباب فى عدم تطبيق القوانين هو انه لا توجد لدينا نظم مؤسسية للرصد والمتابعة ، غير موجودة ، عندما بدأنا ننظر الى نظم القياسات فى Second National Communication لم نجد لدينا غير الأرصاد الجوية ، ، وبالمناسبة الارصاد الجوية هى أحد الجهات التى تقول ليس هناك تغيرات مناخية وتسميها الخدعة الكبرى رغم أنه أولا ، البيانات ، وقد عملت بحوث فى هذا المجال لمدة ٣٠ سنة ولم أستطع ان أحصل على بيان من الأرصاد الجوية ، كنت أحضر بيانات مصر ولازالت حتى الآن من واشنطن ، وهذه البيانات متاحة مجانا ، فعدم وجود النظم السياسية وايضا عدم التخطيط ،والتخطيط يقوم بدوره ولدينا امثلة كبيرة جدا، التخطيط قام بدوره لكن ليس هناك متابعة لأنه لا توجد لدينا نظم مؤسسية للمتابعة.

الوعى ، ولدينا الامثلة على الوعى ومثال صارخ الأفراد الموجودين فى البحر الاحمر وجهارا يردمون على الشعب المرجانية ليكسبوا عدة امتار من الأرض يحتاجها ثم نقول ليس لدينا سياحة ، ليس لديك سياحة لأنك قتلت الموارد المتاحة ثم بعد أن تتضح للعيان لا استطيع أن أستخرج الشعب المرجانية من الرمال التى دفنتها وهذه امثلة للظواهر البيئية ، توقف حركة المرور ، توقف ..، توقف ... اذا تيقنت الناس ان هناك مشكلة تصبح غير مجدية ، الحل لايستطيع ان يعكسها أو يتكلم عنها.

نأتى للكوارث والسيول ، كل هذه العمليات من المتوقع أن تزيد بسبب التغيرات المناخية ، ومع ذلك لاتوجد اتجاهات الى التكيف مع هذه الظاهرة ، نظام التكيف نظام بطىء جدا.

ما أريد أن أقوله أن العلم والتكنولوجيا لابد أن يكون توجه عام للدوله ، وتوجه حقيقى وليس توجه شكلى لان مشاكلنا عبارة عن تراكم عدم الاهتمام بالعلم والتكنولوجيا من البداية ، تراكمات متكاملة وهى التى تؤدى الى المشاكل الخاصة بنا وهذه هى النقاط التى أردت الحديث فيها.

بالنسبة لمركز التغيرات المناخية سيكون دورة أولا تجميع النظام الخاص بتجميع البيانات ونقطة أسياسية هى أن معظم العمل الذى تم سواء كان فى التغيرات المناخية أو خلافه كان مدعوما من جهات

خارجية، فالجهات الخارجية فى معظم الأحيان عادة – إن لم يكن فى كل الاحوال – تربط عمليات التقليل او التخفيف من الإنبعاثات مع عمليات التأقلم عليها، وبالتالى لابد ان يكون لدينا نظام مؤسسى للتكيف مع التغيرات المناخية مرتبط بعمليات التخفيف وبالتالى ستجمع البيانات، لكن يحدث لدينا اشياء غريبة الشكل ،وزارة الموارد المائية ترسل خبراء ليتعلموا reasonal surplation models ، وزارة الزراعة تعمل نفس العملية والجامعات تعمل نفس العملية ولا أحد يتصل بالآخر الذى يطلع هذه العملية كله horizontal expantion حيث أن ال vertical expantion is very limitedوبالتالى لنا أن نفكر من هذا المعهد، من ٢٠ سنة وسوف يكون هذا المركز تابع لوزارة البيئة ، وايضا اللجنة الوطنية للتغيرات المناخية برئاسة الوزير كلفت بان تضع Infrastructure لهذا النظام وأنا أراها متأخرة جدا لكنه عمل ايجابى ، شكرا.

محمد عيد عبد المجيد

بتوجه من معالى الوزير أمين أباظه – فقد كلفنى من أ.د.أيمن ابو حديد– رئيس المركز بحضور هذه الندوة وقرأت ورقة المحاور التي أعدها الدكتور / ممدوح – وأنا أشكره عليها جداً ،وإحتراماً للمجهود الذي بذله فقد قرأت الورقة ولدي بعض التعليقات التي أسردها بتسلسلها الطبيعي وبالتالي ستكون إضافة للورقة.

سأبدأ بالقول أنني شرفت بأن أكون أحد المجاهدين في مؤتمر كوبنهاجن حيث كنا ننام على الأرض، ولأول مرة في حياتي أحضر جلسة مفاوضات تستمر ٢٤ ساعة ،تبدأ الساعة الثامنة صباحاً وتنتهي الساعة الثامنة صباح اليوم التالي ،تصور سيادتك جالس ضمن ١٩٢ دولة يتفاوضوا ،ولابد أن تتحدث الـ ١٩٢ دولة ، ولكي ننتهي تعطي كل دولة ٣ دقائق كما تنص الأمم المتحدة ،معنى ذلك أن تمر ١٤ ساعة حتى يتكلم الجميع.

وكيوتو عندما وضعت ،وضعت على أساس كيفية تنفيذ الالتزامات بخفض الانبعاثات الغازية وكذلك دفع الإلتزامات المالية إلى الدول النامية الذين يقع عليهم العبء الأكبر في التأثر بظاهرة التغيرات المناخية.

لكن المشكلة في كيوتو هو إستخدامها من قبل الدول المتقدمة لإيقاف معدل التنمية الاقتصادية في الدول الأخرى ويدل على هذا الخلاف الذي حدث في كوبنهاجن بين الولايات المتحدة والصين ،والمشكلة

أن أمريكا إستخدمت بروتوكول كيوتو لإيقاف التنمية في الصين عن طريق خفض الإنبعاثات الغازية وهو الأمر الذي يتطلب خفض معدلات التنمية الاقتصادية.

هذا يقودنا إلى أن الإنبعاثات الغازية معناها تنمية بشرية ،تنمية اقتصادية ،المجتمعات التي لم يظهر فيها أي نوع من الإنبعاثات مجتمعات ليست فيها تنمية كافية أو احتياجات المواطنين فيها قليلة ،فكلما زاد عدد الناس ، كلما زادت احتياجاتهم كلما زادت معدلات التنمية ،ومن الطبيعي أن تكون هناك إنبعاثات غازية تؤدي إلى التدهور البيئي ،وهذا ما أود إضافته لموضوعنا.

طبعاً سآخذ آخر كلمة قالها أستاذي الدكتور / الراعي – وهي جزئية التكنولوجيا ،أهم مخرج من كوبنهاجن ،أن كوبنهاجن لم تكن فشلاً بالعكس كانت نجاحاً ،ونجاحاً شديداً ،والذي حضرها يعرف هذا الكلام فهي كانت نجاحاً للدول النامية بالذات وكان موقفاً رائعاً جداً خاصةً من دول مجموعة الـ ٧٧ والمجموعة الأفريقية التي وقفت وقفة كاملة أمام الدول المتقدمة وأخذنا مكاسب ،ومن ضمنها القرارات التي اتخذت لإنشاء ٣ مراكز تكنولوجية للتغيرات المناخية على مستوى العالم وهي التي ستدير ما يسمى Copenhagen Green Fund. واحد في أفريقيا وواحد في آسيا والثالث في أمريكا اللاتينية.

لكن إذا نظرنا للنقطة الأساسية ،نريد أن نقول أن ما يحدث من تغيرات مناخية فهو بسبب التنمية الصناعية في الدول المتقدمة ولابد من وجود دليل علمي يؤيد هذا الكلام ،وبدون هذا الدليل لن تأخذ أي دولة نامية دعم مادي من الـ ١٠ مليار دولار حتى ٢٠١٢ أو ١٠٠ مليار دولار حتى ٢٠٢٠ ،أنت تقدم الدليل العلمي لهذه المراكز الدولية المقترح إنشائها بالإضافة إلى الخطة الإستراتيجية لمواجهة تلك التغيرات والإحتياجات التكنولوجية المطلوبة وهي التي تتولى التأكد من أن التغيرات المناخية هي المصدر الأساسي لتلك المشاكل.

نأتي للزراعة بصفتي رجل زراعي ،ما يهمني في قطاع الزراعة شيء واحد ،هل المدخلات الزراعية حدث لها تغير أم لا ،وبالتالي الإنتاج الزراعي يتغير ،وهذه المدخلات هي: (أرض– مياه– مناخ– محصول) ،هل الأرض الزراعية والناس تتكلم عن غرق الدلتا – ما هو معنى غرق الدلتا؟ إن هناك مفهومان لارتفاع منسوب المياه الجوفية في الدلتا ،الأول أن قارة أفريقيا تنخفض وهذا يحدث في رأس البر وبلطيم

من قديم ومياه البحر ثابتة فتدخل المياه إلى الدلتا أو أن هناك ذوبان للجليد نتيجة للاحتباس الحراري مما يؤدي إلى ارتفاع سطح البحر ،أم الإثنين مع بعض أم واحدة ثابتة والثانية تتحرك؟

لكن أنا أقول أن هناك تغير في نوعية التربة في شمال الدلتا ،من أين؟ القضية أن هناك أرض يحدث لها تدهور نتيجة أن مياه البحر المتوسط تدخل ،المياه الجوفية تتسبب في ملوحة الأرض ،أراضي الدرجة الأولى أصبحت درجة ثانية ،والثانية إلى الثالثة ومن الثالثة إلى الرابعة والرابعة خرجت من الإنتاج الزراعي نهائياً وأصبحت أرض غدقة تدخل في الإستزراع السمكي.

وفي مقابل ذلك ولمواجهة ذلك التدهور في الأراضي الزراعية ومنذ بداية السبعينات فإن وزارة الزراعة من خلال مركز البحوث الزراعية قامت بتنفيذ برنامج لتحسين تلك الأراضي للمحافظة على الإنتاجية وعلى تلك المساحة الهامة من الأراضي في شمال الدلتا. وفي نفس الوقت فإن مركز البحوث الزراعية ينفذ برنامج وطني لإنتاج أصناف نباتية جديدة ذات القدرة على مواجهة التغيرات التي تحدث في نوعية الأراضي الزراعية ومنها ارتفاع نسبة الملوحة أو درجة الحرارة.

وهناك أيضاً العديد من الإضافات المؤسسية لمتابعة تأثير التغيرات المناخية على قطاع الزراعة ومنها إنشاء المعمل المركزي للمناخ الزراعي عام ١٩٩٦ ،بهدف متابعة التغيرات المناخية من خلال بيانات الأرصاد ودراسة تأثيرها على الإنتاج الزراعي وأتبع ذلك تشكيل اللجنة العليا للتغيرات المناخية برئاسة معالي الوزير عام ٢٠٠٧ والتي لها لجنة تنفيذية ويدخل في عضويتها ليس فقط من قطاع الزراعة ولكن من الري والبحث العلمي والتعاون الدولي وغيرهم. وهناك إضافة مؤسسية مهمة جداً وهي إنشاء مركز معلومات التغيرات المناخية حتى يكون مصدر معلومات لكل ما يحدث ليس فقط على المستوى الوطني ولكن على المستوى الإقليمي والدولي ووضع الإستراتيجية المصرية لتكيف ومواجهة التغيرات المناخية من خلال البرامج البحثية المختلفة بهدف إيقاف التدهور البيئي في قطاع الزراعة وكذلك المحافظة على الإنتاجية الزراعية والثروة الحيوانية وخفض معدل الإصابة بالأمراض التي قد تنتشر بين القطعان الحيوانية نتيجة للتغيرات المناخية ومنها أمراض الحمى القلاعية ،الوادي المتصدع وغيرها.

أيضاً ذكر أن الزراعة تستهلك ٨٠٪ من المياه ،أنا أصدق هذا الكلام لكن إذا أتينا إلى غازات الاحتباس الحراري بينما الصناعة تستهلك ١٠٪ من المياه لكنها تتسبب في ٣٥٪ من غازات الاحتباس

الحراري لذلك إذا كانت الزراعة تستهلك ٨٠٪ من المياه فإنها تتسبب فقط في ٧٪ ،رغم ذلك نحن في وزارة الزراعة نقوم بعمل مشروع ضخم جداً وهو مشروع تطوير ري الدلتا وسيتحول الري إلى مواسير تحت الأرض وسيكون ري تحت السطح ،هذا يعطينا حاجتين مهمتين جداً ،أراضي الترع الصغيرة ستتحول إلى أرض زراعية وهي حوالي نصف مليون فدان ،والثانية أن معدل الفقد في المياه سيقل بنسبة ٦٠٪ وهذا شيء مهم جداً.

نقطة أخرى خاصة بالتغيرات المناخية في مصر وهي مسألة الأرز ،إذا نظرنا إلى الانبعاثات الغازية من أراضي الأرز ومساحته ١,٢ مليون فدان في السنة تصل إلى حوالي ٨ مليون طن ثاني أكسيد كربون في صورة غاز الميثان ،الطن من غاز الميثان يعادل ٢١ طن ثاني أكسيد الكربون ،وإذا توسعنا في مساحة أرض الأرز إلى ١,٨ — ٢ مليون فإن الـ ٨ مليون سيصبحون ١٦ مليون طن عام ٢٠٢٠ فهذه أحد المشاكل لذلك أقول أن ما نعمله حالياً في قطاع الزراعة لإيقاف هذا التدهور هو أننا نغير زراعة الأرز من زراعة غدقه مغطاة بالمياه ٦٥ يوم إلى زراعة جافة وهذا سيقلل من انبعاثات غاز الميثان فهذه مهمة جداً أن نأخذ فترة ٦–٧ سنوات لتحقيق هذا الكلام وتحويل نمط الزراعة.

من ناحية المخلفات الزراعية ودورها في التدهور البيئي. أنا تشرفت أنني عملت في أمريكا واشتركت في دراسة كيفية عدم الاعتماد على البترول كمصدر للطاقة وكانت نتيجتها أن الزراعة هي الأساس في الاستغناء عن البترول ،وسأعطي مثال صغير جداً في موضوع المخلفات وأنا من الناس التي ترفض كلمة مخلفات ،هذه كلمة غير صائبة /هذا منتج أخرجه ربنا من الأرض نسميه مخلفات ،أنت عندما تزرع ذرة ،الفدان ينتج ١٥ طن ذرة منهم ٣ طن نسميهم ذرة ،١٢ طن نسميهم مخلفات والاثنين نفس التركيب وآخذين نفس المياه ونفس السماد ونفس الوقت والمجهود ونفس الأموال وكل شيء ،كيف أن ٣طن منهم تجري خلفهم وتترك ١٢ طن أنفقت عليهم. هذا ما بنيت عليه إستراتيجية الطاقة النظيفة والطاقة البديلة والصناعة الخضراء والتي نسميها الوقود الحيوي وتأثيره على الانبعاث الحراري ٦١٪ أقل من الجازولين العادي فهذا هو الاتجاه ،وهذا يظهر أن الطاقة النظيفة أحد البدائل والمدخلات في كيفية التغلب على مشكلات التدهور البيئي.

وسأرجع إلى قضية المخلفات حيث أن هناك اتجاه لحماية البيئة من التدهور نتيجة لتراكم المخلفات الزراعية وانبعاث غازات الميثان منها فهناك اتجاه عالمي وتكنولوجي جديدة لتحويل تلك المخلفات إلى مادة كربونية تستخدم كمحسن للأراضي الزراعية مع إنتاج غاز الهيدروجين الذي يستخدم كوقود لتوليد الكهرباء وهي مصدر طاقة نظيفة لا تؤدي إلى إنتاج غازات تؤثر على الاحتباس الحراري.

إذن هنا أقول الآتي أن هناك من الحلول التي تجعل الكلام الموجود في الورقة التي أعدها د/ الشرقاوي – وهي ورقة جميلة جداً أشكره عليها ،الكلام الموجود فيها كلام جميل جداً لأن هناك حلول وحلول علمية.

محمد الزرقا

أشكر المعهد على توجيه الدعوة لى وإتاحة الفرصة مع هذا الجمع من العلماء، والحقيقة الورقة جيده جدا غطت موضوعات كثيرة جدا وأود أن أضيف عدة نقاط ، لن أدخل فى تفاصيل فنية لان لها مجال آخر.

بالنسبة للاتفاق الذى أشار اليه د. محمد عبد المجيد وهو ميثاق كوبنهاجن فى ديسمبر ٢٠٠٩ بالاضافة الى الدليل العلمى الذى وضعوه كشرط لكى تستفيد الدول النامية وضعوا شرط آخر وهو مهم جدا ويرجع الى الحكومية التى ذكرها د. أحمد الخولى وتوفر الشفافية فى الدولة التى تستفيد من هذا المبلغ اضافة الى الدليل العلمى أن يكون هناك شفافية فى الحكم وبالتالى هذا سيحد كثيرا من دول المنطقة ان تستفيد من ال ١٠ مليار والتى ستزيد الى ١٠٠ مليار عام ٢٠٢٠.

النقطة الثانية التى أود إضافتها الى تصورات د. الشرقاوى فى عملية النقل ، الحقيقة نحن لا نهتم بالنقل النهرى ، والنقل النهرى يمكن ان يزيد من طاقة النقل بدلا من الاعتماد على النقل البرى الذى يزيد من تلوث الهواء بالشكل الذى نراه .

عملية نقل المصانع الحقيقة أثيرت ونوقشت ولكن نحن مع الاسف عندما نتكلم عن التكلفة والعائد نغفل تماما التكلفة التى ستتكبدها الدولة لعلاج الناس اذا لم تنقل أسباب التلوث الى مناطق أخرى ماهى تكلفة علاج العمالة وماهى قيمة خروجهم من الإنتاج؟

ايضا اريد أن أضيف الى ماجاء بالمحور الثانى ثقافة البيئة ، نحن ينقصنا ثقافة البيئة ، أخيرا فى المجلس الاعلى للثقافة أنشأوا لجنة إسمها لجنة ثقافة البيئة ، وأنا لى الشرف أن أكون ضمن هذه اللجنة، ونحن نجد أن معظمهم الناس تاخذ البيئة للاسف بفهم خاطىء وسيىء جدا حيث يقال هذا انسان بيئة؟ فلابد أن نثقف الناس بيئيا ولكى نثقفهم بيئيا لابد أن نفهم ماهى حقيقة البيئة ونحببهم فى البيئة ومن يحب شىء سيحافظ عليه من غير قوانين وهذا ماينقصنا حقيقة.

نرجع للمخلفات التى اشار اليها د. محمد عبد المجيد وقال ليس هناك مخلفات ، الحقيقة هناك مخلفات وأعتقد أن مايقصده الفرق بين المخلفات والنفايات ، والحقيقة كل شىء ينتج عنه مخلفات لكن ليس من الضرورى ان نرميها ، عندما نرميها تصبح نفايات ليس لها إستخدام ، عندما يكون لها إستخدامات أخرى نطلق عليها مخلفات ، واذا كان ليس لها أى استخدام تكون نفايات.

الحقيقة أود الدخول فى دور العلم والتكنولوجيا الذى أشار اليه د. الراعى ود. محمد عبد المجيد وأنه هو الحل ، هذا هو الحل ، وهناك الآن علوم النانو تكنولوجى يدخل حاليا فى مشاكل البيئة ، وكان هناك مؤتمر فى الأسبوع الماضى فى الاسكندرية عن النانوتكنولوجى وتاثيره على البيئة وهذا اتجاه يجب أن ناخذه فى اعتبارلانا عندما نتكلم عما يجب ان نفعله .

عندما نتكلم عن الإلزام والإلتزام وهذا هو ما سيتحدث عنه المستشار الجندى عن كيفية تفعيل القوانين.

انا ايضا ارى أن الورقة كان يجب ان تهتم قليلا بعملية النمو الحضرى والانتقال من الريف الى المدينة وربما اشار د. الخولى الى أننا اذا اتفقنا فى الاقاليم اكثر سيكون العائد اكثر لانه قد اصبحت الهجرة من الريف الى المدينة كثيرة ونتج عنها العشوائيات.

الحقيقة لدى نقاط كثيرة لكن التزاما بالوقت ، للاسف لدينا الاعلام – وأنا لم أجد أحد مدعوا من الإعلام – دوره مهم جدا ولابد للإعلام أن يركز على المعلومة المفيدة ، يعلم الناس فالإعلام وسيلة لتعليم الناس وتثيقفهم بدلا من ان يعتمد على الخبر فقط وشكرا.

عبد الفتاح ناصف

أنا إذا سمحتم لى سأقول كلمة ، لقد سمعت أحد الزملاء وهو يتكلم على القانون الخاص بقش الأرز أو المخلفات الزراعية ، العبرة هنا بالنسبة لقش الارز ، هل اتخذنا الاجراءات الايجابية التى تقضى على المشكلة ، أم أنه قانون فقط؟

المشكلة لدينا فى مصر أننا نلجأ بسرعة للقانون دون أن يكون لدينا خطط لمواجة العوامل المؤثرة على الوضع القائم، أهلا وسهلا بالقانون إذا كان داعما للإجراءات والخطط اللازمة لتصحيح الأوضاع السائدة، هل خططنا مثلا للصناعات التى يمكن ان يستغل القش فيها ؟ ايضا فى مشكلة المرور قيل لابد من تغليط الغرامات دون ان نوجد الاماكن التى يستطيع الناس وضع سياراتهم فيها ، اذن القانون اصبح فقط لجمع مزيد الاموال.

محمد عبد العزيز الجنيدى

طبعا المحور الذى سأركز عليه هو المحور الثالث الذى هو التشريعات والسياسات الحكومية والتدهور البيئى لأن هذا هو المحور الذى استطيع الكلام فيه جيدا ويكون لدى خلفية فيه.

ليس هناك شك أن لدينا قوانين كثيرة جدا وكافية المفروض انها كافية ، وأخيرا التعديل الذى حصل على قانون البيئة اكمل أشياء كثيرة جدا كانت ناقصة ، وأهم الاشياء التى عملها تعديل القانون ٩ لسنة ٢٠٠٩ إدخال الاحمال النوعية التى لم تكن موجودة وكنا ننظر فقط على تركيزات الملوثات ، لكن ادخلنا فى قانون ٩ لسنة ٢٠٠٩ الاحمال لأن هذه مهمة صعبة جدا لأن كمية الملوثات هى التى تعنينا اكثر.

حدث هناك تعديلات أخرى كثيرة جدا ، فطبعا المعايير والمعدات ارتفعت بالنسبة للملوثات، والنقطة التى قالها المهندس أحمد ابو السعود أن الجنحة اصبحت جناية ، الحقيقة انها ليست جناية ولا زالت جنحة والحبس فيها للحرق المكشوف لأننا وجدنا الحرق المكشوف هو من أهم أسباب تلوث البيئة بالهواء بالذات، حرق القمامة المكشوف فى القطامية ومنشأة ناصر إضافة إلى حرق المخلفات الزراعية التى يتم اللجوء اليها للتخلص منها، ولقد اضفنا الى تعريف المخلفات الزراعية شرطين اساسيين.

يتخلص منها صاحبها أو يشرع فى حرقها لكن غير هذا لا تكون قمامة أو نفايات ، فهى يمكن أن تستخدم كما قال الدكتور محمد لكن اذا تخلى عنها صاحبها أو شرع فى حرقها تعتبر قمامة او نفايات، إذا حرقت يخضع صاحبها لعقوبة الحبس وهى التى لاتزيد عن سنة أو غرامة من ٥ حتى ٢٠ ألف جنيه او الإثنين معا، هذا هو التجريم الذى حدث بالنسبة لموضوع من الارز ، وكانت فى مواجهة المشروع الذى قامت به وزارة البيئة وهو جمع الارز والكبس والمكابس وتوزيع المكابس على الفلاحين والجمعيات الإهلية لكى تستفيد بقش الارز لكن الذى يرمية او يشرع فى حرقه عملنا له عقوبة والوزير هو الذى طلب هذا لأنه كان يتم القبض على الشخص ثم ينصرف لانه ليس هناك جريمة.

ما اود أن اقوله اكثر أن لدينا تشريعات ولدينا تشريعات كافية وكان من أهم ماتضمنه القانون مادة هامة جدا هى المادة (١٣ مكرر) تقول "لايجوز ان يمارس احد اعمال البيئة الا اذا كان مؤهل لهذا العمل " وهذا يقضى على ادعياء البيئة الذين انتشروا ، دبلوم صناعي يقول خبير بيئى فأعد هذا النص وكان نقلة كبيرة جدا وهى تنظيم مزاولة مهنة البيئيين انه لايزاولها الا من هو متخصص فى هذا المجال سواء بالمؤهلات او الخبرة التى انقضى عليه كذا.

وهناك لجنة مشكلة من ٦ علماء منهم د. طلبة ، د. القصاص ، د. كمال البتانونى ، ٦ علماء يرأسهم الوزير ليقول هل هذا يمكن أن يشتغل باعمال البيئة أم لا بمؤهلاته وخبراته ، وكذلك المكاتب الاستشارية يكون اعتمادها من هذه اللجنة بشهادة اعتماد ، بمعنى الفرد يأخذ ترخيص بالعمل البيئى من وزارة البيئة بناء على قرار اللجنة والمكاتب الاستشارية تأخذ شهادة اعتماد ايضا من هذه اللجنة بناء على خبرات ومؤهلات مستشارية وهذا مهم جدا لأنه سيكون قضينا على ناس كثيرة تعمل فى مجال البيئة.

المشكلة التى سأتحدث عنها انه مع وجود هذه القوانين لدينا مشكلة كبرى وهذه لاحظتها بنفسى وأنا أعمل دراسة على تشريعات البيئة العربية كلها ، عملت الدراسة بتكليف الجامعة العربية وال UNDP عن التشريعات العربية كلها ومدى التزامها بالاتفاقيات الدولية ومدى توافقها مع المفاهيم الدولية البيئية وجدنا ان هناك مشكلة مشتركة بينهم كلهم يشتكوا منها فى الرياض ان التشريعات البيئية فى الدول العربية كلها لا تحترم ولا تنفذ وهذا موجود لدينا بشكل ظاهر جدا وهذا مانعانى منه فى العمل الاهلى حيث أتولى رئاسة جمعية شرسة جدا فى الاسكندرية إسمها جمعية أصدقاء البيئة ومع ذلك اجد عنف شديد جدا من جانب الحكومة فى مخالفة قوانين البيئة وهذه مسألة خطيرة جدا.

هنا أقول إذا كان هناك يوجد تدهور بيئى فالسبب سلوكيات حكومية ومخالفة الحكومة للقوانين البيئية على اطلاقها وأولها عندما أحضرت القانون ٤٨ وجدت فى المذكرة الايضاحية " وقد اشتدت أزمة الصرف الصحى فى الستينيات بالقاهرة الكبرى تقرر الصرف على النيل" وهذا مسجل فى المذكرة الايضاحية المرسلة لمجلس الشعب، وحتى الآن هذا القرار لم يتم الغائه ، حتى الآن لازال الصرف على النيل يجرى وهذا ناتج على أن تغطية الصرف الصحى فى المدن لاتزيد عن ٣٠ ٪ الباق ليس لديه صرف صحى ، لأنها كانت قرى وتحولت الى مراكز ثم مدن وليس فيها جهاز صرف صحى ، الأجهزة الموجودة فى طنطا والمدن القديمة أجهزة استهلكت أصبحت قوتها لا تستتطيع التغطية مع الزيادة السكانية الرهيبة التى حدثت فالنتيجة أن الحكومة تلقى على النيل فعلا ، الصرف الصحى الحكومى يلقى على النيل كله وهذا نوع من التصرفات الحكومية ولذلك من اسوان الى الاسكندرية يلقى الصرف الصحى فى النيل ، أقربها كنت أتكلم مع المهندس محمد ابو زيد وزير الرى بان مصرف الرهاوى يلقى مليون م٣ يوميا صرف صحى خام لأنه فوق الطاقة الخاصة لمحطة زنين وأبو رواش حيث طاقتها الاستيعابية لاتستوعب ما يصل لها فالزيادة تمرر فى مواسير على مصرف الرهاوى على فرع رشيد وتأتى لى بالاسكندرية اشربها صرف صحى خام.

أكبر نموذج للتخبط الذى يحدث لدينا هو ما يتعلق ببحيرة مريوط بالاسكندرية وهو هم كبير ، فى الإسكندرية جميع الجهات ترمى فيها ، وزارة الرى ترمى فيها مصارف الرى بما فيها من ملوثات زراعية ضارة جدا، مبيدات على مخلفات المصارف الزراعية ، هيئة الصرف الصحى جعلت الصب الخاص بها ترمى فيه وايضا المصانع ، كل شركات البترول المحيطة بها تلقى مخلفاتها فيها ، وعندما تحدثنا معهم من فرع شئون البيئة قالوا ان الشركة توفق اوضاعها والحقيقة ليس هناك توفيق أوضاع لابد فترة التوفيق انتهت من عام ١٩٩٨ انما لازالوا يلقون ، ورغم أن هناك هيئة تسمى إدارة بحيرة مريوط تابعة للثروة السمكية لم يحدث شىء.

الحقيقة أنا أختصر فى الكلام لكن المشكلة مؤرقة جدا حيث أن الجهات الحكومية هى التى تلوث وإذا كان هناك تدهور بيئى فإن الجهات المسئولة هى الجهات الحكومية وعندما اقول هذا للمحافظ يزعل جدا ولما وجدنا قد أعددنا حملة بسبب نفوق الأسماك فى بحيرة مريوط من البترول قال انه مات من البرد ثم بعد يومين أصدروا تقريرا من اطباء بيطيرين انه مات بسبب اصابته بفيرس ، قلت نرسله لوارة الصحة

لتعطية مضاد حيوى . فالنتيجة أننا اصبحنا نضحك على بعض ، ثم يعطى الصيادين شيك بمبلغ ١٢٠ ألف جنيه لكى يسكتوا ثم يهدد اعضاء المجلس المحلى أن من سيتكلم على بحيرة مريوط انها ملوثة يسىء لسمعة مصر وسأبلغ النيابة ضده لأنه يروج إشاعات ويسىء لسمعة مصر.

ما أود أن أقوه أننا إنتهينا فى الدراسة التى عملناها للدول العربية مجتمعه فى مؤتمر بالرياض طلبوا منى وزراء البيئة العرب أن أضع لهم مذكرة عن أسباب عدم تفعيل التشريعات البيئية فكان أولها عدم وجود الارادة السياسية الحقيقية لتفعيل هذه التشريعات ، الرئيس فى كل مجلس شعب فى اول دورة يتحدث عن البيئة لكن لا يوجد تنفيذ ، ليس هناك اى وزارة تحترم البيئة عملوا ميناء نهرى فى قلب بحيرة مريوط ، الميناء ملوث ، المعروف ان الميناء مكان للزيوت والملوثات من المراكب ، هل نعملها داخل البحيرة بما فيها من ملوثات ، كل يوم يردم البلدوزر الخاص بالمحافظة مساحات خلف :كافور: ، هناك مثل مساحة "كافور" وزيادة لكى ينشىء مدينة اسمها الاسكندرية الجديدة فهذه كلها قرارات حكومية.

لذلك ربط السياسات الحكومية بالتدهور البيئى مضبوط لأنها سياسات حكومية لا تحترم البيئة ، عدم إحترام للقوانين وكما قلت هناك شبكة من القوانين ، فبحيرة مريوط ينطبق عليها ٣ قوانين ، قانون ٤٨ لسنة ١٩٩٢، بإعتبارها جزء من المجارى المائية التى نص عليها القانون ٤٨ ، قانون ١٢٤ بإعتبارها مصايد اسماك قانون ٤ لسنة ١٩٩٤ باعتبارها مياه متاخمة للمياه الساحلية فى خليج الماكس وتلوث خليج المكس لأنها تصرف عل خليج المكس فنحن لدينا مشكلة فى هذا ولا يجلس أحد مع الاخر ولذلك قلت أن ملاذنا الوحيد هو تكوين ادارة متكاملة للمناطق الساحلية تحكم هذه البحيرة ، وشكرا.

محمود عبد الحى

بسم الله الرحمن الرحيم .. هذه جلسة ثرية جدا وانا شخصيا استفدت وتعلمت كثيرا عن البيئة من المعلومات القيمة والتحليلات التى قدمها الزملاء الافاضل ممن سبقونى فى الحديث.

وملاحظتى الأولى هى أننا كالعادة يارعون فى التشخيص ، وقد نكون فى ناقدين أو مهاجرين أو مدافعين تجاه مايجرى على ارض الواقع خاصة مايتعلق بالسياسات والاجراءات والسلوكيات ... وهذا كله امر مطلوب ومفيد لفهم القضاي والمشكلات وادراك ابعادها . ولكن المغارقة التى تؤرق كل من له اهتمام بشئون الوطن هى ان التنفيذ كثيرا مايكون قاصرا بشدة عن مستوى التشخيص والفهم ، وحتى اذا ما

تحدث مسئولون عن منجزات . فى هذا المجال أو ذاك فإن كثيرا – وربما غالبية من – المواطنين ، بما فيهم متخصصون ومتابعون للشأن العام– لايلمسون هذه المنجزات على أرض الواقع ... ومايتعلق بشئون البيئة ليس استثناء من هذه المجالات .

وأذكر انه منذ بضع سنوات نقلت صحف قومية اخبارا عن حصول مصر على جائزة فى شئون البيئة ، والمفارقة المضحكة المبكية اننى قرأت هذا الخبر ورائحة ودخان حرائق الزبالة تزكم الانف وتضييق الصدر. ولعل احدث مثال على مثل هذه المفارقات ما ورد حالا فى هذا اللقاء – وعلى لسان احد الزملاء الافاضل المشاركون فى الحوار – عن مشروع استبدال التاكسيات القديمة كانجاز للحكومة فى مجال الحفاظ على البيئة ... وهو بالفعل انجاز وجهد مشكور ، ولكنه للاسف منقوص وغلبت عليه اعتبارات تنشيط الطلب على انشطة صناعات تجميع السيارات وتجارتها الاستيرادية والمحلية ، غلب ذلك بقدر اكبر كثيرا من الحفاظ على البيئة ، وإلا ماهو تفسير ما ورد حالا على لسانالمهندس احمد – مدللا على الانجاز فى هذا المشروع – من دعوة الى الذهاب الى الكيلو ١٠ طريق مصر– اسكندرية الصحراوى لنجد صيانة سيارات بها ٣٠ ألف سيارة ثم استبدالها ... هذا فى الواقع ، وكما ندرك جميعا ، مخلفات صلبة ، وأعتقد أنه لو كان الحفاظ على البيئة هو شاغلنا الأول فى هذا الموضوع لكان من الواجب أن يكون تدوير هذه المخلفات – بما يحقق ايضا منافع اقتصادية هامة – جزءا عضويا متكاملا ضمن مشروع احلل التكسيات القديمة ... وأرجو الا نترك هذه المخلفات هكذا فى العراء لتتحول ركاما من الصدأ أو تلوث البيئة.

الحديث عن أهمية الحفاظ على البيئة فى البحر الاحمر ... منذ نحو عشر سنوات اجريت دراسة رائدة فى معهد التخطيط القومى عن هذا الموضوع ، وفازت هذه الدراسة بجائزة على المستوى الاقليمى العربى ، وأشارت هذه الدراسة الى مشكلات التعامل الجائر مع البيئة فى منطقة البحر الاحمر المصرية ، من تدمير للشعب المرجانية الى ردم اجزاء من الشاطىء وغير ذلك من اشكال للاعتداء على البيئة . فمن الذى تحرك منذ ذلك الوقت لعلاج هذه الامور ؟ وماذا كانت نتائج هذا التحرك ؟ وكيف تم التعامل مع المتسببين فى هذه الاشكال من التعامل الجائر مع البيئة؟ اسئلة مازالت بلا اجابات محددة واضحة ، وأعتقد ان من واجب المسئولين التجاوب الايجابى الفاعل مع مثل هذه الدراسات واحاطة القائمين بها بما

تم اتخاذه من سياسات وإجراءات متصلة بها ... ولكن ذلك لم يحدث ، فكيف نعمق الوعى البيئى ونشجع البحوث والدراسات فى مجالات الحفاظ على البيئة مع الاصرار على مثل هذا التجاهل؟

وفيما يخص موضوع الطاقة ، وهو موضوع بالغ الاهمية من كافة الجوانب ومنها البيئة بطبيعة ، فإن الطاقة المتجددة الآمنة بيئيا اصبحت مسألة حياة أو موت ، خاصة مع اقتراب نضوب البترول والغاز بينما كان يجب ان تكون الطاقة متجددة النظيفة على رأس أولوياتنا منذ زمن طويل . ومع ذلك التأخير فى الاهتمام بهذا الامر ماهو حالنا ؟ نطرح البديل النووى ومع ذلك نتقدم فيه ببطء شديد ولسنا ندرى على أسس ، هل سنصنع الوقود النووى ام سنقنع بان نستوردة من الخارج . وفى هذه الحالة الاخيرة هل تكون الطاقة النووية بهذا الوضع متجددة بالنسبة لنا ولا تنصب ؟ أم أن ذلك سيضعنا تحت رحمة موردى الوقود النووى لنواجه شكلا آخر من النضوب ليس من السهل حسابه او توقعه مثل نضوب البترول والغاز، فهو يمكن ان يكون نضوبا مرتبطا بضغوط سياسية ومصلحية للدول الكبرى ولاسرائيل ، وما محاولات العبث فى وصول مياه النيل الى مصر الا شكل من أشكال هذا التنصيب السياسى المصلحى ، ذلك انذار يجب ان نعيه جيدا.. لماذا لا نركز على الطاقة الشمسية باعتبارلاها طاقة نظيفة ومتجددة وآمنة بيئيا من كافة الجوانب الطبيعية والسياسية والاقتصادية ؟ قرأنا فى الصحف المصرية ، منذ بضعة شهور، أن شركة اسبانية عرضت على الحكومة المصرية اقامة محطة ضخمة للطاقة الشمسية بالساحل الشمالى لتصدير الطاقة الى اوروبا ، فما دلالة ذلك؟ هل نحن فى غنى عن مثل هذه الطاقة ويمكن ان نساعد فى توفيرها للاوروبين ؟ أم ماذا؟

الحقيقة اننى أرى شواهد كثيرة تشكك فى مدى جديتنا ، وعلى رأسنا الحكومة فى الحفاظ على البيئة وتحقيق الامان البيئى . من هذه الشواهد تراكم مخلفات البناء أو بالاحرى مخلفات البناء للعمارات الجديدة واعادة هدم وحداتها من الداخل ، وهذا هو السفه بعينه وتدمير بيئى متعدد الابعاد : موارد تستنزف وتكهن بلا انتفاع منها ، وتكهينها يحدث تراكما مدمرا للبيئة بمزيد من المخلفات الصلبة التى يصعب التخلص منها أو إعادة تدويرها ، فأى سفه هذا؟ ولما تسمح به الحكومة ؟ لماذا لا تسن قوانين وتفرض اجراءات تمنع هذه السفه المدمر للموارد وللبيئة؟ هل من الصعب إلزام كل من يبنى عمارة سكنية إما ببيع وتسليم وحداتها ، بلا اى تشطيبات لبترك ذلك للمشترى او الساكن دو اى هدر او استخراج

مخلفات . أو أن يلتزم بانى العمارة (شركة كانت أم فردا) بمواصفات تشطيب نهائى عالى الجودة عامة ومتفاوت فى الفخامة او مستوى الرفاهية حسب الاحياء ومساحات الوحدات ويلتزم بمشترى الوحدة او ساكنها بعدم تغييرها هدما او تكسيرا ينتج عنه مخلفات صلبة ... هل صعب على الحكومة فرض اى من هذين البديلين فى كود البناء والقوانين المنظمة لبيع وتاجير الوحدات السكنية ؟ أن أننا نأخذ قواني وحرية السوق على أنها فوضى ثم نعانى نتائجها؟

وإذا ما انتقلنا الى قطاع النقل والمواصلات نجد أن الحكومة يمكن أن تلعب دورا تنظيميا ورقابيا أكثر فعالية وتحضرا وتوفيرا للطاقة وتقليلا لتلوث البيئة ، خاصة الهواء بما يعنيه ذلك من آثار ايجابية فى مكافحة أمراض التنفس وتخفيض تكاليف المعيشة للمواطنين بتوفير ماينفقونه من مال ووقت بسبب مشاكل الانتقال والمواصلات. لنأخذ مثلا تنظيم المرور، حقيقة لمسنا فى الاعوام الاخيرة جهدا من المسئولين عن ذلك للبحث عن سبل تخفيف التكدس والزحام المرورى ولكن يؤخذ على هذا الجهد عدم المتابعةوالتقييم والتعديل فى ضوء تنائج ذلك ، وكمثال على هذا ماحدث فى معظم تقاطعات الشوارع والطرق داخل القاهرة من إحلال اسلوب الدوران على شكل الحرف الانجليزى Uبدلا من المرور المتقاطع فى مفارق الطرق، فهل هذا الاسلوب حقق الهدف من تطبيقه أم زاد مشكلة التكدس تعقيد وأضاف اليها ارتفاع معدلات استهلاك الوقود والتلوث والحوادث والخلافات بين الناس عند التقاطعات ؟ لماذا لانجرب اسلوبا آخر مثل التسيير الدورى (بالاشارات المرورية او جنود) لكل واحد من الاتجاهات الاربعة عند التقاطع؟

وقضية اخرى متصلة بمترو الانفاق ، فمن أهم المنافع الاقتصادية والمرورية لمتر الانفاق فى الدول السابقة لنا فى هذا المجال هو أنه وسيلة فعالة فى تشجيع اصحاب السيارات الخاصة على عدم استخدامها فى وسط المدينة والاماكن المزدحمة بالنشطة التجارية والخدمية ، ولكى يتحقق ذلك لابد أن يراعى الجهاز المسئول عن مترو الانفاق توفير مساحات آمنة ومجهزة بخدمات الحراسة (حتى ولو بمقابل معقول فى حال مصر) كمواقف للسيارات ملاصقة لمحطات معينة لمترو الانفاق يتم اختيارها بعناية لتشجيع اصحاب السيارات الخاصة على تركها فى هذه المواقف واستخدام المترو لقضاء مشاويرهم ، وهذه المواقف غالبا ما تكون مجانية فى الخارج ولكن لا مانع ان تكون برسوم معقولة (جنيه فى الساعة) فى

حالة مصر. فلماذا لم نحرص على ذلك فى خطى المترو الاول والثانى ؟ وهل هناك أمل فى تحقيق ذلك فى الخط الثالث ومحاولة تداركه قدر الامكان فى الخطين العاملين حاليا؟

وهناك الكثير من علامات الاستفهام والتعجب بشان انتشار المقاهى والكافتريات والسماح لها جهارا نهارا وليلا بتقديم الشيشة وتدخينها لتستقطب عشرات الالوف من الشباب والشابات علاوة على أعداد كبيرة من المراحل العمرية الاخرى رجال ونساء ،ليدخنوا المعسل(مع احسان الظن واستبعاد المخدرات) ويلوثوا الهواء ويدمروا اموالهم وصحتهم؟

نفس القدر من علامات الاستفهام والتعجب بشأن المدن والمجتمعات العمرانية الجديدة وافتقادها المضمون الحقيقى للتنمية العمرانية المتكاملة (مساكن- خدمات –فرص عمل تخلق مجتمعا عمرانيا متكامل الابعاد الاقتصادي والاجتماعية بحيث لاتكون لدى اعضائه حاجة يومية للانتقال من حيزة المحلى واليه طلبا للرزق او خدمات تعليمة وصحية وتسوقية) هل حاولت الجهات المختصة دراسة وتقدير حجم الحركة اليومية من وإلى هذه المدن والمجتمعات وتقديرا آثارها البيئية المدمرة فضلا عن آثارها الاقتصادية والاجتماعية السلبية من نواحى متعددة ؟ مثل هذه الدراسات والتقديرات ارج وان نهتم بها لعلها تحرك لدى المسئولين عن انشاء هذه منطق يحصر نفسه فى تعظيم الربح، الى رحابه منطق التنمية العمرانية المتكاملة وفى ذلك سيكون المجتمع كله هو الرابح الاول بما فيه الحكومة ، ولن يحرم المقاولون من فرص جيدة للربح الحلال.

كل هذه القضايا لا بد من الجدية والحزمة والارادة فى علاجها ، ومن أهم سبل ذلك تغيير سلوكيات الجميع – حكومة ورجال اعمال ومواطنين- بحيث تكون سلوكيات امينة متحضرة تحرص على فرص افضل للحياة للجميع ، والبيئة الآمنة النظيفة من كل الجوانب هى من اهم شروط اتاحة مثل هذه الفرص.

نفيسة ابو السعود

بسم الله الرحمن الرحيم.... نحن معترفون ان هناك مظاهر عديدة لتدهور عناصر البيئة ، سواء كانت البيئة الطبيعية او البيئة الحضرية كما ذكر د. خالد فى التقسية المتفق عليها فى ثلاثين منظومات

البيئة، وايضا متفقون على أن هذه المظاهر او تدهور عناصر البيئة تم مناقشته فى العديد من الندوات والمؤتمرات والابحاث ، وتم ايضا مناقشة اسبابه وكيفية مواجهته.

على الجانب الآخر هناك ايضا مجهودات كثيرة وقصص نجاح كثيرة وكما ذكر اننا لا نشعر بجزء كبير منها لان مستويات التلوث كانت مرتفعة جدا فاى نقص او تحسن فى هذه المستويات لا نحس به بسهولة.

يتضح من النقاش ان هناك عدة فجوات تمثل تحديات فى موضوع التدهور البيئى ، اول فجوة هى فجوة مهمة جدا وتم مناقشتها ايضا هى الفجوة ما بين التشريعات والتنفيذ وقد تكلم فيها سيادة المستشار محمد عبد العزيز الجندى اعطى مثالا بالنسبة للبيئة هناك تشريع اساسى هو قانون البيئة ، القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ والذى تم تعديله بالقانون ٩ لسنة ٢٠٠٩ ، وهناك قوانين اخرى كثيرة بها بنود مرتبطة بحماية البيئة لكن القانون ٤ لسنة ١٩٩٤ الذى عدل الى القانون ٩ لسنة ٢٠٠٩ ينص على ضرورة اجراء دراسةجدوى بيئية المسماه بدراسة تقييم التأثير البيئى لجميع المشروعات والأنشطة الجديدة التى تتم وحدد الضوابط والارشادات وكيفية الدراسة قبل البدء فى المشروع.

وإجراء هذه الدراسة وضع فى القانون لسبب اساسى هو الحماية من أى انبعاثات أو أى إستخدام غير رشيد لموارد البيئة الطبيعية او غيرها ، وفى النهاية يؤدى الى الحفاظ على عناصر البيئة وعدم احداث مزيد من التدهور ، فاذا نظرنا للواقع نجد ان هذه الدراسة تتم فعلا لكثير جدا من المشروعات بجميع الانواع بما فيها مشروعات الطرق الجديدة قبل البدء فى المشروع لمعرفة كيف سيؤثر هذا المشروع على عناصر البيئة بشكل عام.

ان اجراء الدراسة وحده ليس كافيا لضمان الحماية البيئية ، المفروض الدائرة تستكمل ويتم بعد التنفيذ عمليات المتابعة والمراقبة والتفتيش لضمان أن ماتم وضعه فى الدراسة يتم تنفيذه بالشكل المضبوط ، وفى النهاية يؤدى الى عدم وجود تأثيرات ، الفجوة الموجودة موجودة مابين اجراء الدراسة واستكمال المنظومة للتأكد من عدم حدوث تأثير.

فجوة أخرى موجودة هى مابين التخطيط والتنفيذ ، الحقيقة أنا لست متفقه مع من يقول أن التحدى لدينا هو عدم وجود إستراتيجيات عندنا كم كبير من الاستراتيجيات ، عندنا خطة وطنية للعمل البيئى خطة إستراتيجية أيام د. احمد الخولى ، لدينا فى القطاعات الفرعية كثير جدا من الخطط وفى

موضوع المخلفات بشكل خاص أعدت استراتيجية قومية عام ٢٠٠٠ طبق فيها جميع المبادىء الصحيحة للتخطيط الاستراتيجى ، لكن التحدى الحقيقى ليس اعداد استراتيجية ولكن فى تنفيذها ، نحن نضع مخططات واستراتيجيات لكن نأتى فى التنفيذ يكون هناك تقصير فيقال ليس لدينا تخطيط.

الفجوة الثالثة هى الفجوة مابين البحث العلمى والبحث فى المجالات المختلفة وارتباطه بقضايا البيئة او التطبيق الفعلى ، اذا اخذنا مشكلة مثل مشكلة المتبقيات الزراعية مثل قش الارز نجد أنه تم عليه ابحاث كثيرة وطرق الاستفادة منه موجودة فى وثائق لكن التطبق فى جانب آخر ، فالفجوة مابين البحث العلمى والتطبيق ، والفجوة مابين التشريع والتنفيذ ، والفجوة مابين المخططات وتنفيذ المخططات كلها تحديات كبيرة.

إن معرفة المشكلة وادراك ان هناك مشكلة غير كافيا لحل المشكلة ، لابد أن يتكامل معها توافر القدرات والامكانات ومقومات التنفيذ .

لقد ذكر فى ورقة د. الشرقاوى بعض نقاط اشكره عليها جدا ولدى إجابات أو تعقيبات بالنسبة لها.

بالنسبة لآخر صفحة وهى صفحة ١١ الخاصة بزراعة الاشجار الخشبية وماتم من انجازات وهذا الموضوع مع وزارة الزراعة ووزارة الاسكان ووزارة البيئة ، نحن لدينا برنامج قومى لإعادة استخدام مياه الصرف الصحى التى يتم معالجتها فى زراعة اشجار خشبية ، والبرنامج يستهدف زراعية ٤٠٠ الف فدان أراضى صحراوية وتستخدم ٢,٤ مليار م٣ مياه صرف صحى معالجة ويشترط لإقامة هذه الغابات أن تكون فى منطقة صحراوية ولها محطة صرف صحى قريبة من المكان لإستخدام مياه الصرف المعالجة.

ماتم حتى الآن منذ بداية هذا البرنامج زراعة حوالى ٢٦ ألف فدان فقط وهناك مشاكل حيث تبلغ تكلفة زراعة الفدان كما هو وارد فى إحدى دراسات الجدوى حوالى عشرة آلاف جنيه ، هى تكلفة مرتفعه، مع ضرورة وجود محطة صرف قريبة وعلى ذلك فإن الوضع الحالى يشير الى تقدم لكنه بطيىء ويحتاج استكمال.

النقطة الاخرى الخاصة بالمسابك ، حسب المعلومات التى لدى يوجد عدد من هذه المسابك تم تطويرها مثل مسابك منطقة ابو زعبل وهناك مجهودات كثيرة بهذا الشأن.

بالنسبة لعقود الشركات الخاصة للمخلفات الصلبة ، العقود تمت فى اطار ادخال القطاع الخاص فى ادارة المنظومة وهو شىء ليس سىء وهى سياسة متفق عليها ، لكن المشكلة الاساسية أن ادخال القطاع الخاص سواء وطنى او غير وطنى ليس معناه أننا نترك ادارة هذه المنظومة للقطاع الخاص بالكامل ، نحن كحكومة وكادارات وطنية مسئولة عن عمليات المراقبة والمتابعة والتفتيش وتنفيذ العقود فعلا ، ان غياب المراقبة فى اى نشاط يؤدى الى فشل النظام هذا احد عناصر الفشل وهو عدم وجود الاشراف والمراقبة والمتابعة ، والدليل على ذلك أن شركة أونكس بالاسكندرية فى البداية كانت ناجحة جدا ، مع بداية تنفيذ النظام تم انشاء ادارة خاصة للمراقبة والمتابعة وعينوا فيها شباب جديد فحققت أكثر من هدف فى البداية ، لماذا؟ لأنه كان هناك رقابة جيدة والشركة سارت بصورة جيدة وكان هناك نجاح.

بالنسبة للمستشفيات ونفايات المستشفيات قانونا والمستشار الجندى معنا — المستشفيات لابد ان يكون لديها نظام آمن للتخلص من النفايات يشتمل على محرقة أو وحدة معالجة أخرى والمحرقة التى نتكلم عنها ليست محرقة عادية لكنها محرقة نسميها وحدة حرق وتزميد بالانجليزية Incinerator وهى وحدة لها مواصفات خاصة تسمح بعدم حدوث إنبعاث خطير أو بنسب غير مسموح بها ، بها غرفتين إحتراق، المشكلة أن أسعار هذه المحارق مرتفعه وهناك عدم التزام من كثير من المستشفيات ، هذه النوعية من المحارق موجودة بالقصر العينى بجامعة القاهرة يخدم جميع مستشفيات جامعة القاهرة وهو نوع جيد جدا من المحارق ، المشكلة الاساسية التى كانت تواجهة تنفيذ مثل هذا النوع من التكنولوجيات ارتفاع تكلفة التشغيل والصيانة لذلك فان جامعة القاهرة أنشأت نظاما خاصا لإدارة هذا النشاط.

إيمان طه امام

نيابة عن معالى الوزير السيد الاستاذ الدكتور محمد نصر الدين علام — أتقدم بخالص الشكر للسيد الدكتور عبد الفتاح ناصف رئيس هيئة التحرير لدعوة سيادته للمشاركة فى دائرة الحوار المنعقدة اليوم ومناقشة موضوع من أهم الموضوعات التى تحتل حيزا كبيرا وقضية مهمة وهى " التدهور البيئى وتحدياته" ومانعانى منه اليوم فى حياتنا من جراء ذلك...كما أشكر د. ممدوح الشرقاوى على الورقة الثرية بالموضوعات المطروحة للنقاش خلال دائرة الحوار.

بداية اذكر سيادتكم بالعبارة التى قالها هيرودوت منذ ٥ آلاف سنة ومازالت تثبت صدقها كل يوم وهى "مصر هبة النيل " فلولا النيل لكانت مصر جزءا من الصحراء الكبرى الممتدة فى شمال افريقيا.

فنهر النيل هو شريان الحياة فى مصر والمصدر الرئيسى للموارد المائية حيث يقوم بتوفير حوالى ٩٥٪ من إحتياجاتنا المائية للاغراض الزراعية والصناعية ومياه الشرب والعديد من الاستخدامات الأخرى... وتعد وزارة الموارد المائية والرى هى المنوطة دستوريا لحماية نهر لنيل وفروعه وكافة المجارى المائية المتصلة به من التلوث والتعديات بما يحقق قدرته على تلبية كافة الاحتياجات اللازمة كما ونوعا والعمل على تطويره والمحافظة عليه وفقا للمؤشرات والمعايير العالمية المتعارف عليها.

ولأن قضية التدهور البيئى مشكلة قومية تمس جميع المواطنين على كافة المستويات فان الامر يتطلب تضافر جهود جميع الوزارات واجهزة الدولة والمجتمع بكافة فئاته وطائفه للمحافظة على المصادر المائية من التلوث ؟.. وقد اولت الوزارة اهتماما بهذه القضية من خلال سلسلة من الهود المتواصلة فى هذا المجال من أهمها:

١- وضع الخطة القومية للموارد المائية حتى عام ٢٠١٧ والتى شاركت فيها جميع الوزارات والجهات ذات الصلة ... وتقوم هذه الخطة على ثلاثة محاور رئيسية وهى تنمية الموارد المائية المتاحة – رفع كفاءة استخدام المياه٠– حماية الصحة العامة والبيئة.

٢- قامت الوزارة بإنشاء شبكة رصد ومراقبة حالة نوعية المياه على امتداد المجارى المائية من نهر النيل والترع الرئيسية والرياحات والترع الفرعية وذلك من خلال مراقبة نحو ٣٠٠ موقعا استراتيجيا – بالاضافة الى مراقبة نوعية المياه بالخزانات الجوفية فى نحو ٢٥٠ موقعا مختارا بعناية ووفق تصميم يحقق أهداف عمليات المراقبة والمتابعة بالاضافة إلى إنشاء المعامل المركزية للرصد البيئى على احدث تقنيات التحليل والفحص الكيميائى والفيزيقى والبيولوجى لتقييم حالة نوعية المياه من خلال اجراء تحليل نحو ١٠٥ عنصرا ومؤشرا بالاضافة الى معايير ضبط الجودة ووفقا للطرق القياسية العالمية ... ذلك بتكلفة إنشائية نحو ٢٢ مليون دولار اضافة الى تكاليف التشغيل والصيانة السنوى لهذه الشبكة والمعامل التى تتعدى ٥ مليون جنيه.

٣- ومن منطلق إدراك الوزارة بالاهمية القصوى للتصدى للتدهور البيئى ... فقد قامت الوزارة بتعديل قانون الرى والصرف رقم ١٢ لسنة ١٩٨٤ وتم ناقشته من كافة الاجهزة التنفيذية والشعبية والوزارات المعنية وجارى مراجعته بمجلس الوزراء ويتضمن التعديل تغليظ العقوبة لمنع التعديات وتلويث النيل.

٤- انشاء قطاع حماية وتطوير نهر النيل ايضا للعمل على الحفاظ على نهر النيل وحمايته من التلوث ومجابهة التعديات على منافعة وذلك فى ضوء احكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ ولائحته التنفيذية والذى يعتبر أول تشريع شامل ومتكامل للحفاظ على البيئة المائية من التدنى او التدهور وتحقيق متطلبات خطة التنمية للمياه.

٥- قامت الوزارة بإعداد خرائط لجميع مصادر التلوث المقامة على إمتداد المجارى المائية واستعراضها ومناقشتها بمجلس الوزراء وقد تم على اساسها التنسيق والتعاون مع وزارة الدولة لشئون البيئة فى مكافحة تلك المصادر إما بتزويدها بمحطات معالجة المخلفات أو بتحويل صرف العديد من هذه المنشآت الى شبكة الصرف العام.

٦- تنفيذ مشروعات الصرف المغطى بالاراضى الزراية بدلا من المصارف الخصوصية المكشوفة مما يساهم فى خلق بيئة نظيفة لقطاع عريض من المزارعين حيث من المستهدف تزويد الاراضى الزراعية بشبكات الصرف المغطى فى زمام ٦,٤ مليون فدان تم منها ٥,٥ مليون فدان وبمعدل ١٥٠ الف فدان سنويا.

٧- ونظرا لما تمثله الترع والمصارف من بيئة مناسبة للتخلص من النفايات الصلبة والسائلة فى مناطق مرورها داخل الكتل السكانية فقد تم تنفيذ اعمال التغطيات للعديد منها طبقا للبرامج الزمنية الموضوعة وذلك لحمايتها من التلوث والحفاظ على البيئة واضفاء الطابع الحضارى عليها والمستهدف تغطية الترع والمصارف بطول ٩٢٠ كم حتى عام ٢٠١٧ وبتكلفة ١٣٨٨ مليون جنيه هذا الى جانب ان الوزارة تقف حجر عثرة من إصدار تصاريح بصرف المخلفات الى المجارى المائية الا اذا كانت مطابقة للمواصفات والمعايير المنصوص عليها بقوانين حماية الموارد لمائية مع الغاء وقف التصاريح والتراخيص لاى منشأة تثبت مخالفتها للمعايير.

٨- إنشاء مركز الوزارة الاعلامى لمواجهة قصور الوعى لدى المواطنين والذى يقع فى أول إهتماماته اعداد برامج لمخاطبة كافة فئات الشعب المصرى من خلال تنظيم الحملات الاعلامية بهدف الحفاظ على المياه ونوعيتها وتأصيل الوعى بأهمية نقطة المياه وحمايتها من التلوث.

٩- كما تم وضع العديد من القواعد والقيود لاستخدام الآبار الجوفية بطريقة آمنة متواصلة لضمان عدم تلوثها أو نضوبها ... حيث قامت بانشاء قطاع المياه الجوفية الذى يتولى مهمة الاشراف على المياه الجوفية فى مصر وتنميتها وحمايتها ن التلوث.

١٠- وفى ضوء ماتشهده مصر من تغيرات اقتصادية واجتماعية وتحديات مرحلة جديدة فى طريق التنمية المتواصلة .. فقد أولت الوزارة اهتماما كبيرا لبحيرة ناصر والتى تعتبر الخزان الاستراتيجى والاساسى للمياه فى مصر ووضع الاسلوب الأمثل لتشغيلها وإدارتها مع باقى العناصر الأخرى المتكاملة كوحدة واحدة مع السد العالى لضمان أمن وسلامة وكفاءة هذه المرفق الحيوى وللمواءمة بين هذه الامور الجوهرية وأنشطة التنمية بالبحيرة وشواطئها والتى من بينها الانشطة الملاحية والسياحية والزراعية والصناعية والحضرية وخلافها وذلك من خلال التنسيق مع أجهزة الدولة ذات العلاقة بأنشطة التنمية المشار اليها لإعداد اطار عام بالمعايير والاجراءات الخاصة للادارة المتكاملة والمثلى للبحيرة وشواطئها تحقيقا لاهداف التنمية مع تلافى اى عواقب للتدهور البيئى والاتزان المنشود لكامل البحيرة ومنافعها.

١١- وإستكمالا لمسيرة الوزارة من اجل الحفاظ على مواردها المائية وتعظيم الاستفادة من كل قطرة مياه فانه يتم التنسيق مع الجهات الاخرى منها :

- الأجهزة المعنية بوزارة الصحة والسكان ووزارة الدولة لشئون البيئة واستصدار تقريرا سنويا عن حالة نوعية المياه بالموارد المائية والذى يتم استعراضه بمجلس الوزراء اتخاذ قرارات هامة لتحديد اولويات الحفاظ على الموارد المائية خاصة نهر النيل وفرعية.

- وزارة السياحة، بدراسة وتنفيذ مشروع المراسى النيلية الحالية وانشاء مراسى جديدة مجمعة ومجهزة بوسائل حماية البيئة يتوفر بها الضوابط الفنية والبيئية لاستقبال مخلفات السفن للحفاظ على النيل من التلوث.

- بالتنسيق مع الاجهزة الامنية والاجهزة المحلية فى المحافظات المعنية بازالة جميع الاقفاص السمكية بمجرى النهر وفرعية مما كان له اثر ايجابى على تحسين حالة نوعية المياه بمجرى النيل وفرعية.

- وزارة الداخلية لعمل دوريات تفتيش مستمرة على مجارى المياه ومساعدة الاجهزة المختصة فى ضبط المخالفات وفى ازالة اساب التلوث والابلاغ عن اية مخالفات لاحكام القانون ٤٨ لسنة ١٩٨٢ بشأن، حماية نهر النيل والمجارى المائية من التلوث.

- من خلال الورقة التى اعدها د. ممدوح الشرقاوى — أود مناقشة اهم الموضوعات التى طرحها سيادته والتى تناولتها الورقة.

أولا ، التدهور البيئى المتمثل فى تلويث المياه والتربة الزراعية والناتج من الصرف الصحى والصناعى على المصارف الزراعية.

تسعى الدولة الى زيادة الرقعة الزراعية .. وفى ظل الندرة النسبية لمياه النيل يعاد إستخدام مياه الصرف الزراعى فى الزراعة مرة اخرى ولدينا مشروع قومى عظيم "مشروع البنية القومية لتنمية شمال سيناء" حيث يتم خلط مياه الصرف الزراعى من مصرفى السرو الاسفل وبحر حادوس بواسطة محطات خلط مع مياه النيل من فرع دمياط بنسبة ١:١ واختيار التركيب المحصولى الذى يتناسب مع المياه والمتغيرات المناخية والطبيعية .. ويتم نقل المياه من خلال ترعة السلام غرب قناة السويس وترعة الشيخ جابر الصباح امتداد لها بسيناء لإستصلاح وإستزراع ٦٢٠ الف فدان منها ٢٢٠ الف فدان غرب قناة السويس و ٤٠٠ الف فدان شرق القناة بشمال سيناء.

وفى ظل الضروف الحالية الناتجة عن زيادة الانشطة الصناعية والزراعية والعمرانية والسياحية والتى تعرض الموارد المائية لخطر التلوث .. الى جانب محدودية هذه الموارد وارتباطها بعضها ببعض سواء سطحية او جوفية فان خطر التلوث يؤدى الى تدهور نوعية المياه للإستخدامات المختلفة وبالتالى تفاقم مشكلة محدوديتها.

نتج عن التلوث الشديد فى بعض المصارف غلق عدة محطات كانت تستخدم وتساهم فى الرى بأكثر من مليار متر مكعب سنويا.. إلا أن تلوث هذه المياه بالصرف الصحى والصناعى يقف عائقا دون تنفيذ خطط التوسع كما حدث فى مصرف العموم الذى كان مقررا استخدام مياهه فى المساهمة فى الاحتياجات المائية بمناطق التوسع فى غرب الدلتا لكنه ستوقف حاليا بسبب التلوث.

تبذل الوزارة جهودا مضنية لمواجهة هذا الخطر.

- تطبيق القانون ٤٨ لسنة ١٩٨٢ الخاص بالتلوث وتحرير محاضر مخالفات تصل الى ١٠٠٠ مخالفة شهريا يزال ٨٠٪ منها.

- تعديل بعض مواد القانون ليكون أكثر فاعلية فى مواجهة خطر التلوث .

- كما سبق وذكرت (التنسيق مع الجهات الاخرى – رصد متابعة نوعية المياه – التنسيق الدورى على المنشآت السياحية).

- تتوسع الوزارة فى تكوين روابط مستخدمى المياه وذلك من أجل تعظيم دور المنتفعهين فى إدارة المياه ومشاركتهم فى الحفاظ على مرافق الرى والحد من التلوث الترع والمصارف حيث ساعد ذلك فى حل الكثير من المشاكل.

- زيادة حملات التوعية للمنتفعين للحد من التلوث والمخلفات .

- تطوير المساقى لضمان وصول المياه لكافة المنتفعين على إمتداد الترعة والمسقى والحد من ظاهرة الرى من المصارف الملوثة .. وهذا يحافظ على صحة المزارع والمستهلك للمنتجات الزراعية.

ثانيا، الاستمرار فى زراعة الارز على الرغم من انه شره لاستخدام المياه وشديد التلويث للبيئة

- فى ضوء محدودية المياه يجب مراجعة بعض السياسات الخاصة بزراعة المحاصيل فى مصر وعلى رأس هذه المحاصيل الارز حيث يستهلك حوالى ٢٠ ٪ من حصتنا من مياه النيل والتى يجب ان تغطى كل احتياجاتا المائية ... وتعظيم الاستفادة من مواردنا المائية يجعلنا نتعامل مع زراعة الارز بتحفظ لانه اقل المحاصيل عائدا من وحدة المياه واى زيادة فى مساحات الارز تأتى على حساب باقى المحاصيل .. علاوة على ان شبكة الرى الحالية لاتستطيع الوفاء بتوفير مياه لمساحات ارز تتجاوز ١,١ مليون فدان.

أسباب هذه المشكلة تكمن فى عدم وعى المزارعين حيث يعتقد المزارع ان الارز مربح ماليا وذو عائد مجزى له .. إلى جانب أنه يزرعه مضطرا تقليدا لجاره لانه لو زرع محصولا اخر لتضرر من حقل الارز المجاور له غافلا فى ذلك الخسارة الاقتصادية التى تتحملها الدولة باستيراد المحاصيل الاخرى من الخارج .. علاوة على مشاكل تطبيل الارض نتيجة المياه الزائدة.

وتتخذ الوزارة اجراءات رادعة بتطبيق الماتدة ٣٨ من القانون ١٢ لسنة ١٩٨٤ بحظر زراعة الارز فى غير المناطق التى تحددها وزارة الموارد المائية والرى سنويا..."والقرار الوزارى رقم ٢٥٨ لسنة ٢٠٠٨ وتنص المادة الأولى منه على الآتى : يحظر تبديد مياه الرى بصرفها فى مصرف خاص أو عام أو فى أرض غير

منزرع أو غير مرخص بريها وفى زراعة أرز ويحصل مبلغ ثلاثون قرشا عن كل متر مكعب من المياه قام زارع الارض بسحبها زيادة على ماهو مقرر لرى ارض أو تسبب فى تبديدها وفى حالة مياه الرى التى يتم رفعها بالطلمبات الحكومية يضاف تحصيل مبلغ خمسة عشر قرشا عن كل متر مكعب تم تبديده".

ولحل هذه المشكلة .. تشجيع الفلاح على زراعة الذرة (البديل للأرز) من خلال زيادة استثمارات الدولة لشراء الذرة التى يزرعها الفلاح لتدعيم الخبز بخلطها مع القمح فيجد الفلاح بديلا عن الأرز.

عـــلا الحكيم

الحقيقة أنا لن آخذ وقت طويل لأننا اخذنا فرصتنا فى مناقشة الورقة اكثر من مرة ، لكن أنا أنتهز فرصة وجود هذا العدد الكبير من أساتذة البيئة وأحاول الإستفادة بطرح مجموعة من التساؤلات أو أستوضح بعض الامور التى يمكن ان تكون غير مفهومه لنا كاقتصاديين.

فى البداية سأتوجه بالكلام للدكتور الراعى ولى الشرف ان استمع لحضرتك اكثر من مرة فيما يتعلق بالتغيرات المناخية وكان الناس دائما عند حديثهم عن التغيرات المناخية يشيرون الى انها تعتمد على مجموعة من السيناريوهات وكثير من هذه السيناريوهات مبالغ فيها والمفروض ان نخاف مما سيحدث وانها قائمة على مجموعة من الإفتراضات قد لا تحدث.

طبعا نحن نسمع عن التغيرات المناخية ونناقشها من اربع سنوات ورغم ذلك فان الدولة لم تتخذ الخطوات الجادة الكافية لمواجهتها الا مؤخرا باللجنة الوزارية برئاسة رئيس الوزراء الاخيرة.

الاخطر من هذا اننا سمعنا من احد الأساتذة الكبار فى البيئة ان هذه ليست المرة الاولى التى تحدث فيها التغيرات المناخية وأن هذه مجرد دورة مناخية وان هذا حدث عام ١٩١٠ ، ١٩٤٥ ، ١٩٧٠ مما يعنى اننا متعودون على مواجهة مثل هذه الازمات ، وهل تم بالفعل إتخاذ إجراءات ام أن هذه الدورات مابين تبريد وتسخين كما يقال لاتحتاج لمواجهتها الى إجراءات شديدة لكننا مازلنا متخوفين من التأثيرات التى يمكن ان تحدث على مصر من هذه التغيرات المناخية ولكن بعض اساتذة البيئة يقولوا ان هذا الشىء متعودين عليه وان هذه حاجة طبيعية تحدث باستمرار.

ونذكر تقرير البنك الدولى أن خسائر مصر من التدهور البيئى عام ١٩٩٩ كانت تبلغ ٥٪ من الناتج المصرى فهل هذه النسبة زاتدت حاليا ؟ هذا رقم كبير أين اساتذة البيئة من هذا الكلام ؟ اذا كان ٥٪ عام ١٩٩٩ اذا اخذنا بمعدلات التضخم فالأكيد انها الآن أصبحت ٢٠٪ .

هناك دراسة ايضا اعتقد دراسة انجليزية تم نشرها مؤخرا قالت إن خسارة العالم نتيجة للتدهور البيئى تصل الى ٢٠ ٪ من الناتج فى حين ان علاج المشكلة البيئية لا يتكلف اكثر من ١٪ من الناتج فهذا يدفعنا الى التفكير لماذا لا نأخذ الإجراءات السريعة للقضاء على هذا الهدر الكبير.

كنت اتمنى ان يكون د. محمد موجودا ، فقد قال قمة كوبنهاجن كانت ناجحة لكن على حد معلوماتى التى قرأتها وسمعتها عن نتائج قمة كوبنهاجن أنه لا يوجد أى التزام بشكل قانونى ، كما أن الدول النامية لن تستفيد كما قال د. احمد لوجود شرط الشفافية ، وأن أعضاء البرلمان الاوروبى بأنفسهم قالوا انه لم يتم الاتفاق على إتفاق ملزم قانونا وأيضا الصندوق العالمى لحماية البيئة قال ان القمة أدت الى هدر مليارات الدولارات وأن آلاف الفرص ضاعت فى حل مشكلة أو انقاذ الارض كما قيل.

النقطة قبل الاخيرة ان الدول النامية كان يجب ان يكون لها سوق لتبادل حقوق التلوث التى قدرت قيمتها ١,٥ مليار دولار ، فاين نحن من هذا الكلام؟ ولماذا لايوجد اتفاق بين الدول من اجل تحقيق هذه الاستفادة؟

واخيرا احد التوصيات التى لابد للخروج من مأزق التدهور البيئى ان تكون هناك طاقة جدية ومتجددة وأن مصر تحسن من كفاءة الطاقة لديها بالطاقة النظيفة والمتجددة والتى تمثل ٢٠٪ من الطاقة ولكن هذا يثير تساؤلا اخيرا ماهى تكلفة هذا من الناحية البيئية ، وشكرا.

فادية عبد السلام

اشارت الدكتورة علا الى أمور مهمة جدا تقريبا كنت اتهيء لذكرها من الواضح أننا قرأنا مراجع مشتركة لكن سأسير على نفس الخطى وابدأ بأن أعيد الكرة بالنسبة لما اثارته د. علا بخصوص الجدل وعدم الاتفاق ، البعض يقول الدلتا ستغرق والآخرين لن تغرق ، يقال أن حوض النيل سيجف ، والبعض يعتقد ان هذا ليس صحيحا لأن هناك دورة تبريد امطار متوقعه واحتمال ان تتعرض مصر لجفاف واحتمال غرق دلتا نهر النيل بنسبة ٣٠٪ ولا ادرى ماهو سبب التعارض او عدم الاتفاق بين هذه المصادر.

ايضا أود أن استوضح مقولة الدكتور محمد بأن الدول الفقيرة والأكثر تضررا من التغيرات المناخية تحتاج ٦٧ مليار دولار لتعويضهم لكنهم الدول المتقدمة إشترطت تقديم التأثيرات لكى يتم تعويضهم وهذه جزئية.

الجزئية الاخرى فى خلال رحلة العودة بالطائرة من الإمارات عند قراءة مجلة روزاليوسف وجدت موضوعا يحظى الإهتمام وهو يتعلق بانشاء محطة نووية فى موقع الضبعة ، والحقيقة هو أثار نقطة خطيرة حيث شدد المقال على ضرورة الإهتمام بالطاقة النووية لتوليد الكهرباء لأنه فى الآفاق العادية نحن نصدر الغاز الطبيعى للخارج وعندما زاد سعر السولار اصبحنا فى مشكلة لأن هذا يمكن أن ينعكس على التكاليف ناهيكم عن أنه فى المستقبل يمكن أن تقل إحتياطيات البترول وبالتالى لابد أن نعتمد على مصدر من مصادر الطاقة وأن ننوع من مصادرها وحتى بالنسبة لنا فى موقع الضبعة لابد ان نفكر بجدية باستخدام الطاقة النووية بدلا من الطاقة التى تعتمد على الغاز الطبيعى أو المصادر البترولية الأخرى وأرجو أن اسمع بعض التعليقات على هذا الموضوع.

على الجانب الاخر من حوالى اسبوع فى اطار إحدى انشطة المعهد كان إستعراض تقرير حالة البيئة فى مصر لعام ٢٠٠٨ ، والحقيقة قد تعجبت من طبيعة التقرير فهو شامل جامع لكافة القضايا التى تعن لوزارة البيئة وجهاز البيئة وكان من ضمنها شبكة رصد مستويات الضوضاء حيث ذكر التقرير ان هذه الشبكة موجودة وأنه تم الانتهاء من المرحلة الأولى لهذه الشبكة اعتبارا من مارس ٢٠٠٧ حيث تم اجراء رصد الضوضاء بالميادين ثم جاء أنه تم اصدار التقرير السنوى لتائج الرصد عام ٢٠٠٧ مشيرا لبعض التوصيات مثل تشديد تطبيق البنود الخاصة بالضوضاء فى قانون المرور ، وضع لافتات ارشادية أمام المستشفيات والمدارس ، ومايتعلق بالسيطرة على الباعة الجائلين ومسألة ترتبط بتنفيذ دراسات تقييم الاثر البيئى ومتابعة تنفيذها ، والحقيقة هى توصيات جميلة جدا ، لكن سؤالى ماهو حظها من التنفيذ؟

ايضا نفس التقرير تطرق للحديث حول الجهود المصرية المبذولة لتقليل الآثار البيئية فيما يتعلق باعتماد آلية التنمية النظيفة وقال أن هناك العديد من الموافقات حصلت عليها المشروعات وأن بعض المشروعات حصلت على موافقات فى آلية التنمية النظيفة ومن ضمن هذه المشروعات الإستبدال الجزئى

للوقود من المازوت والغاز الطبيعى ووقود بديل بمصنع شركة السويس للاسمنت وسمعت فى التقرير بأن يتم محاولة الاستفادة من الطاقة المهدرة ، فأنا لا ادرى كيف؟

اذا كانت المشكلة محلولة بالنسبة للأسمنت بأن تكون الصناعة غير ملوثة ، وتمت الموافقة ايضا على بعض المشروعات المتعلقة بتركيب وحدة توليد مشترك بطاقة ١٥ ميجاوات تعمل لإسترجاع الطاقة المهدرة من شركة الأسمدة والكيماويات ، العديد من المشروعات تمت الموافقة عليها فما أريد أن أعرفه هل فعلا تم تنفيذ بعض هذه المشروعات ؟ هذا التقرير تم إنجازه فى ٢٠٠٧ وقيل ان هذه المشروعات تمت الموافقة عليها خلال عام ٢٠٠٨ مشروعات جديدة فى مجال آلية التنمية النظيفة فاذا كانت هذه المشروعات موجودة وتم تنفيذ بعضها فهذا إتجاه حميد وجهود محمودة وهذا يعطينا امل فى تحسين الواقع المصرى، وشكرا.

بثينة عبد المنعم مصطفى

انا امثل وزارة الكهرباء واشكركم وقد إستفدت كثيرا من مناقشات الاساتذة الافاضل الذين أفاضوا واستفاضوا فى كل المشاكل البيئية وكيف نحلها ، والقوانين البيئية التى لانطبقها الا فى حاجات محدودة أو المتابعة والتنفيذ.

انا سآخذ النقطة التى تخصنا وهى الكهرباء والتنمية الاقتصادية حضراتكم تعلمون ان توليد الطاقة الكهربائية ، والطاقة هى القاطرة التى تدفع بالتنمية فى كل مجالاتها فلا بد من توليد الكهرباء لانه ضرورى ومهم لنا جميعا حتى الارياف حاليا عندما تنقطع الكهرباء يستغيثون فلابد من اتمام مشروعات الكهرباء.

تهدف استراتيجية قطاع الكهرباء الى توفير الكهرباء لمواجهة متطلبات التنمية مع الاخذ فى الاعتبار الحفاظ على البيئة والتوافق مع قانون البيئة لتقليل أدنى حد فى الإنبعاث ومعالجة الصرف الصحى والصناعى والحقيقة لدينا متابعة من جهاز شئون البيئة وايضا لأن مشروعاتنا تمول من جهات اجنبية علينا رقابة شديدة جدا بحيث اننا نهتم بالإتبارات البيئية كما قالت د. نفيسة نعمل دراسات تقييم الاثر البيئى التى تكلفنا الملايين والدكتور الراعى يعلم ذلك ، يتم الرصد والمراقبة لمحاطتنا بوحدات مراقبة ورصد لقياس الإنبعاث وجودة الهواء بالنسبة لتلوث الهواء ، لدينا وحدات معالجة صرف صحى

وصرف صناعى والحقيقة نحن متوافقين مع قانون البيئة وانا أقول ولست لاننى بالقطاع اننا ننتج منتج نظيف.

النقطة الخاصة بالاسئلة المثارة من د. ممدوح الخاصة بالتنمية الاقتصادية نحن الحقيقة نستخدم الغاز الطبيعى حوالى ٨٢٪ وهذا افضل وقود انبعاث تكنولوجيا عالية جدا لتقليل الانبعاث بحيث تكون اكاسيد النيتروجين اقل بدرجة كبيرة عما حدده القانون، فى هذه النقطة أود أن أشير الى أن البنك الدولى بنك الإستثمار الاوربى والبنوك العربية لايوافق على تمويل اى مشروع لمحطات توليد الكهرباء الا بعد إعتماد دراسة تقييم الأثر البيئى وتتابعنا لمدة سنتين ، سنة قبل الانشاء وسنتين بعد التشغيل نرسل له تقارير لكل القياسات ،هذه النقطة تظهر لحضراتكم أن القطاع يقوم بكل الإعتبارات البيئية والمحافظة عليها .

سيادتك اثرت فى الاسئلة بالورقة السلوك ، كيف نرشد فى الطاقة وترشيد الطاقة له مردود كبير علينا وعلى البيئة ، علينا بأن نقلل التوليد ، نوفر أموال ، بالتالى عدم استهلاك الموارد الطبيعية ، كل ذلك يعود الى كيف يكون الناس لديها وعى بترشيد الطاقة ، وطبعا الاسئلة التى ذكرت بحيث نجعل المحلات مفتوحة طول الليل ، طبعا هذا مرفوض عندما نذهب لاوروبا المحلات تغلق من الساعة السادسة وهذا مرتبط بالوعى ، كما قلت سيادتك الحكومة فى ناحية ونحن فى ناحية .فلا بد من تكاتف كل الجهات مع بعضها.

الجزئية الخاصة بالتنمية ، مشروعات ال CDM ومشروعات الطاقة النظيفة والتوليد النووى ، التوليد الحرارى نستخدم فيه المازوت او الغاز الطبيعى ، التوليد بالطاقات النظيفة بإستخدام الطاقة المتجددة وهى الشمس والرياح والبيوجاز واشياء اخرى كثيرة لكن المشكلة فى تكاليف إستخدام هذه التكنولوجيا وهى عالية جدا ومرتفعه الثمن جدا.

وتدعيما لجهود التحول للطاقة النظيفة والمستدامة فقد قام قطاع الكهرباء بوضع استراتيجية للوصول بنسبة مساهمته للطاقات المتجددة لحوالى ٢٠٪ من اجمالى الطاقة المنتجة عام ٢٠٢٠ كما تشارك فى دعم المبادرات العالمية الخاصة بالاستفادة من الطاقة الشمسية ومنها خطة الشمس من اجل المتوسط وقد تقدمت مصر بعدد من المشروعات من خلال هذه الخطة.

الذى يطبق علينا كدول نامية هى CDMالمشروع يكون عامل حماية للانبعاث Co2وبالتالى الكمية التى تعمل لها خفض أو لانولدها ناخذ عليها فلوس وهذه شهادات ببيع الكربون والدكتور الراعى سيتحدث عن هذا ، فهذا يستفيد منه فى مشروعاتنا ، فى الرياح نعمل ذلك ، الدكتورة تقول أنه غير مسجل ، التسجيل أكثر من مشروع منهم ٣ مشروعات من الرياح.

التوليد المشترك الذى ذكرتموه حضراتكم ، أو كيف تدخل المشروعات CDM التى تمكن من حساب كمية الخفض من Co2 هذه لها آلية معقدة جدا والمشروع يأخذ جهد كبير فى اعداد مستندات التسجيل الاجنبية التى تساعد فى تنفيذ هذه الخطوات لتأخذ تسجيل المشروعات فنحن نسير فى مشروعات توليد الكهرباء الخاصة بالطاقات المتجددة كأحد مشروعات CDM.

التوليد النووى لابد من الدخول فيه ، نحن محتاجون الى ١٢٠٠ ميجاوات سنويا لكى نقابل الطلب على الطاقة ، نحن قادرون على الدخول فى هذا المجال وان شاء الله الضبعة سوف ينفذ فيها المشروع وسيعلن ذلك السيد الوزير قريبا ولن اطيل اكثر من ذلك وشكرا.

محمد مجدى عبد الوهاب

بسم الله الرحمن الرحيم لقد تشرفت بالحضور وسماع هذه المناقشات الجميلة ، لكن لدى بعض الملاحظات .

أولا: ان المهندس أحمد اعطى بينات عن البيئة وأن هناك تحسين فى البيئة بمصر وأن القاهرة اصبحت من أكثر المدن فى العالم تلوثا وهذا كلام معروف واعتقد انه مع وجود مثل هذا اللقاء لابد أن نتحدث بصراحة لأن هذه ألآشياء لا تستطيع انكارها ، لأن جهاز شئون البيئة أو وزارة البيئة خصم وحكم فى هذا الموضوع ، هى التى تقيس ، وهى التى تقول لنا المعلومة فإذا نظرت للبيانات التى لديهم تجدها مختلفة عن الواقع الموجود وأنا جربت هذا فى كثير من الرسائل العلمية تجد فية تناقصات شديدة تجعلك لا تثق فى اى معلومات من وزارة البيئة

نحن نعيب على جهاز البيئة والعيب فينا ، كنا نتكلم بالأمس أن هناك عاصفة من ايسلندا والناس تلبس كمامات ، لماذا لم يتكلم أحد، أم أننا شاطرين فى نقد غيرنا ؟ كل واحد لابد أن يعرف دوره،أنا

أتصور تماما أن جهاز شئون البيئة منذ عام ١٩٩٤ حتى صدور القانون نحن نتكلم فى ١٦ سنة ، والكلام الذى قيل عام ١٩٩٥ هو الذى يقال عام ٢٠١٠ ولا اعتقد ان هناك تطور ملحوظ

ثانيا: هناك حالة يهمنى أن أتحدث فيها وهى التى تفضل بها الدكتور الراعى بالنسبة لقياسات ثانى اكسيد الكربون ،متوسط القياسات العالمية الموجودة على الكرة الارضية ٣٩٢ جزء من المليون عام ٢٠٠٩ ، القاهرة يقاس فيها ٤٦٨ جزء من المليون وهذا يعنى أن القاهرة فيها ثانى اكسيد الكربون أكثر من الموجود فى العالم كله ، وكانت هذه تجربة مع جامعه باذل وهى تجربة إستمرت لفترات مع جامعه باذل جزء كبير يصل الى حوالى ٤٥٪ من الهواء يأتى معه ثانى أكسيد الكربون لأن تغير المناخ قضية عالمية ، هناك أحد الزملاء الأفاضل قال كلما أنتج ثانى اكسيد الكربون كان هذا دليل على التنمية ، ولكن لدينا العكس ، ليس هذا دليلا على التنمية ، فنحن لدينا مشكلة كبيرة فى قياسات ثانى اكسيد الكربون ، عندنا مشكلة كبيرة حيث أصبح بخار المياه الذى يزيد يعتبر من أكثر غازات الأحتباس الحرارى ، حاليا زاد بخار الماء واصبحنا نرى ظواهر طبيعية غريبة مثل حالات الضباب التى زادت فى الفترة الأخيرة

ثالثا: هناك من تحدث عن السيناروهات الخاصة بتغير المناخ ، سيناريوهات تغير المناخ سيناريوهات عالمية ، واذا كان تغير المناخ جزئية عالمية فنحن نتبع هذه السيناريوهات ، لكن هناك أفراد تشكك أساسا فى حقيقة التغير المناخى ، العالم كله يحاول التحرك خطوة ويبحث عن حل للمشكلة ، يبحثوا عن كيفية التخفيف ، وكيفية التكيف ومازلنا نناقش أن هذه خدعة وأن هناك ناس لها مصالح فى عمل مثل هذه الاشياء ، وأن هناك بيزنس وراء هذا ، حاليا نحن فى التعامل لا نصدق بعض كثيرا ، حتى فى المجتمع العلمى من يقول حاجة الناس تتصور أن هذا الرجل يقول هذه الفكرة ليأخذ من خلفها شئ فنحن اصبحنا لا نصدق بعض حتى دخلت فى الأمور الكبيرة والامور التى تهدد حياتنا

رابعا :كان هناك سؤال عن دورات ، لكن عندما حدثت هذه الدورات فإن تركيز ثانى أكسيد الكربون لم يزيد أبدا عن ٢٨٧ جزء من المليون ، نحن تقريبا حاليا ضعف هذا الرقم ، أول مابدأوا الحديث عن تغير المناخ كانوا يقولون أنه سيحدث تضاعف بحيث يصل الى ٦٠٠ جزء من المليون ، أنا أقول أن النسبة ٤٦٨ كانت عام ٢٠٠٨ ، وأعتقد أننا بنفس القياسات حاليا يمكن أن نصل الى هذا الرقم ،

نحن لدينا ٤٠٩ فى الفرافرة وهى بعيدة ليس فيها أى صناعات ، فالمفروض أن نهتم تماما بقضية تغير المناخ، وربما د.عيد لم يقل أن تغير المناخ يؤدى إلى نقص انتاج الحبوب بنسبة ١٢٪ ، القمح والذرة والشعير وكل هذه المنتجات ، نحن حتى الأمن الغذائى أصبح لدينا مشكلة أمن غذائى ، ولدينا مشكلة أمن غذائى ، ولدينا مشكلة أمن مائى وتنفس وهواء غير جيد فالمفروض والضرورى ان ينظر للمسالة بعين أعمق من هذا وعلى هذا أرى ان يؤكد هذا الحوار على تقليل الآثار السلبية للتغير المناخى

حاجة بسيطة نقولها أننا نأخذ ١٣,٥ كجم هواء نتنفسهم كل يوم ، كل يوم كل واحد فينا يتنفس ١٣,٥ كجم هواء لا يستطيع أن يستمر دقيقة دون أن يتنفس ، أنما اذا نظرنا للطعام نجد أن الانسان يستطيع أن يستمر أسبوعين مضربا عن الطعام ويستطيع ان يستمر يومين بدون شرب ، فمن الضرورى أن نعنى بهذه الأمور و لكى تخرج هذه المناقشات لابد أن تكون التوجيهات قوية وتضع كل واحد فى مكانه ولابد أن تكون المعلومات التى تطرح معلومات صادقة لكى نعتمد عليها ، وشكرا

محمد عز الدين الراعى

الحقيقة سوف أعلق على عدد من النقاط الخاصة بالمبالغة والدورات المناخية وغرق الدلتا

بالنسبة للمبالغة هناك حقائق علمية لا نستطيع ان نقول فيها مبالغة او غير مبالغة ، حقائق علمية منشورة فى مجالات عالمية محترمة ، مع إحترامى الشديد ليس لدى فى مصر الامكانيات ، وليس لدى البيانات الصحيحة ، وليس لدى بيانات العالم ، وليس لدى سوبر كومبيوتر ، ثم أتكلم عن حقائق عالمية ثابتة أنا ليس لدى الامكانيات وأقول ليس لدى تغيرات مناخية فى مصر كيف؟ لأننى أنا رأيت بيانات مصر لمدة ٣٠ سنه ليس فيها هذا الكلام ، الظاهرة ليست بيانات مصر ، الظاهرة عالمية ثم اذا كنت لم أرى هذه البيانات فى مصر ، فلماذا لم أنشرها فى مجلة علمية محترمة ، لا يمكن أن أنشرها فى مجلة البعكوكة وأقول ليس فى مصر تغيرات مناخية فهذة حقائق لابد أن نكون حريصين جدا ، الدورات درست من السبعينيات ومعروفة ، دورات الشمس من ٨٠ الف سنة الى ٥ دقائق ، هناك دورات للشمس ٥ دقائق، الشمس تتنفس وهذه حقائق معروفة ومنشورة عالمية لا ينفع أن أقول أن هذا جزء من دورة ، هذه الدورة ستكون عام ٢٠٨٥ ثم ننزل ، ننتظر سويا حتى عام ٢٠٨٥ عندما تنزل ونقابل ببعضنا

هناك مبدأ أساسى فى البيئة وهو مبدأ الحيطة ، ثم النقطة الثانية وهى الأهم كل ما هو مطلوب لمواجهة التغيرات المناخية مطلوب غير مواجهتة ترشيد الطاقة وهل سنحتلف فية ، ترشيد المياه نحن فى اشد الحاجة اليه ، تحسين البنية الأساسية مطلوب ، التنويع مطلوبة ، كل هذه الأشياء مطلوبة ، الضغوط المطلوبة ،لمواجهةتغير المناخ هى ضغوط لتحسين البنية الاساسية المطلوبة فى حالة وجود تغير مناخى أو فى حالة عدم وجود تغير مناخى فبالتالى ليس هناك أى تبرير ولسنا نحن الوحيدين الذين قلنا هذا ، لكن الجهات العلمية هى التى تقول انها المسئولية ومستعدة لدفع التعويضات انما توجهنا يكون للعلم والتكنولوجيا لمواجهة هذه الظاهرة

بالنسبة لغرق الدلتا ، غرق الدلتا ظاهرتين وليس ظاهرة واحدة ، الظاهرة العالمية ارتفاع سطح البحر، والظاهرة المحلية انخفاض الدلتا ، انخفاض الدلتا معروف أن دلتا العالم تنخفض بمعدلات مختلفة المعدلات مختلفة ، المعدلات التى قيست لدينا معروفة ومشهورة ونشر فيها ١٠٠ بحث عالى على انخفاض الدلتا المصرية ومعمول لها خرائط للانخفاض ومنشورة فى مجلات علمية لايرقى لها الشك وتقول ان الدلتا فى حوالى ١٠ آلاف عام مضت هبطت بمعدل ٤,٥ مم فى السنة فى بور سعيد ، ٢,٥ مم فى السنة فى الاسكندرية بمعنى ٤٥ سم فى المائة سنة بالنسبة لبور سعيد ، يضاف اليها ارتفاع سطح البحر الذى كان يقال انه حوالى ٥٠ سم فى المائة سنة فى كوبنهادجن اصبحنا نتكلم فى ٩٥ سم فى المائة سنة القادمة.

هناك حاجتين حدثوا بعد كوبنهاجن نشرت ولكى تطلع منظمة التغيرات المناخية تقرر لها لابد من وجود كفاءة شديدة جدا لدرجة ان رئيس المنظمة نشر بحثا لم يأخذوه ورفضوا نشره وهو الحائز على جائزة نوبل ، رفضوا البحث الذى يقول ان ارتفاع سطح البحر حوالى ١٤٠ سم فى المائة سنة القادمة الا بعد كوبنهاجن حيث نشر عدد من البحوث قالت ان القياسات التى عملتها منظمة التغيرات المناخية هى ٣ اضعافها وهى ليست بحثا واحدا وليس بحثا منشورا فى مجلة عالية واحدة بل مجلات عالية مختلفة وقائلين مابين ٨٠-١٤٠ سم فهذا هو ارتفاع سطح البحر الظاهرة العاليمة.

الساحل الشمالى لمعظم افريقيا يهبط مليمترات ، لكن ضعيف حجا فيما عدا الدلتا المصرية ، بالنسبة للدلتا المصرية مانشر عاليا ٤ مم ، فى عام ٢٠٠٩ نشرت جامعة متشجان ان المعدلات لمنطقة

بورسعيد ودمياط ليست ٤ مم بل قد تصل المعدلات الى ٨ مم فى السنة ، هذه هى البحوث الحديثة ، وهذه البحوث الحديثة تتم بصور الأقمار الصناعية الرادارية بحيث يحدث تداخل بينها وتطلع هذه العملية فعندما رأينا هذا البحث عن دمياط وبورسعيد وجدنا أن معنى ٨ مم فى السنة اضافة الى ارتفاع سطح البحر ، فانى أرى نسيان مدينة مليونية فى بور سعيد وخاصة ان لدى مناطق فى سيناء جيدة جدا.

نحن أساسا عندما جاءت لنا ورقة ميتشجان كلفنا ال European space agencyوالمشروع مع البنك الدولى لتقييم المخاطر الخاصة بمدينة الاسكندرية ، كلفنا ال European Spce Agency الذى كلف ٣ فرق بحثية وهذا الكلام لم ينشر بعد ، الأولى على دمياط وبورسعيد تم نشرها وموجودة عالميا، تم تكليف ٣ فرق بثلاثة أقمار مختلفة لدراسة مدينة الاسكندرية التى كان يقال ان معدلات الهبوط بالنسبة لها ٢ مم وجد أن معدلات الهبوط بها من الثلاثة أقمار صناعية مابين ٦ مم حتى ٩ مم وبالتالى قلنا لا ، نحن لانستطيع ان نقول هذا الا اذا كان لدينا قياسات ارضية ، القياسات الارضية لدينا مهترئة، لا استطيع ان اقول لكم ماهو معنى انه لا توجد خريطة طيموغرافية لمدينة الاسكندرية التى يعملها ساكنى الادغال ، نحن ليس لدينا ، ومامدى الدقة ؟ نحن نتكلم عن مليمترات لأن هذه المليمترات ستترجم الى هبوط فى هذه المناطق بعد ١٠٠ سنة .

والحقيقة أن النتائج الخاصة بالأقمار الصناعية تظهر أنه داخل مدينة الاسكندرية هناك مناطق تنخفض ومناطق ترتفع لأن هذه صدوع جيولوجية ، مناطق تهبط بمعدلات كبيرة ومناطق ترتفع بمعدلات كبيرة واكثر ، من هذا ان المناطق التى عليها مبانى والمناطق الحضرية معظمها يهبط والمناطق الزراعية معظمها يرتفع ولن ندخل فى التفاصيل .

ما أريد ان اصل اليه من هذه النقاط انه بغض النظر عن صحتها او عدم صحتها فلابد أن نأخذ حذرنا بغض النظر هل هى سليمة ١٠٠ ٪ ، القيم مرتفعه ، القيم منخفضة انا اقول ان هناك حاجة لابد ان نخطط التخطيط السليم بمعنى انه لايمكن ان اعمل مدينة مليونية فى هذه المناطق وانا لدى الصحراء حتى لو كان مجرد شك.

نأتى لنقاط كثيرة النقطة الاولى تركنا العلم والتكنلووجيا لمدد طويلة وليس مدة واحدة ، أى تصرف او اتخاذ قرار حاليا لابد أن يعتمد على العلم والتكنولوجيا سواء موقع الضبعة أو غير متوقعه الضبعة ،

ليس هناك شيء اسمه موقع الضبعة او غير موقع الضبعة ، ليس هناك شيء اسمه اختار موقع الضبعة ، لابد من وجود دراسات وهناك العلم والتكنولوجيا وهى ليست توجهات من احد وهناك تكنولوجى بل وهناك برامج لكى تحدد موقع اى مدينة .

النقطة الثانية التوليد النووى أم التوليد بالطاقة الشمسية أنا رأيى أن يكون العلم والتكنولوجيا يسير مع بعض ، أنا لدى توليد نووى هذا الشيء جيد ، لكن لابد أن يكون هناك تننمية اقتصادية واجتماعية وان يكون هناك تنمية بيئية كلها تنمية مع بعضها لاينفع أن أطلع لأعلى بالعلم والتكنولوجيا وهناك نقاط كثيرة لها الانبعاثات ، هناك أقمار صناعية ليس لها عمل سوى رصد انبعاثات العالم ولم تعد الارصاد الجوية تعطى بيانات بل أصبحت بيانات الاقمار الصناعية متاحة لنا جميعا وبالمجان ، هذه البيانات المتاحة مجانا لانستخدمها ، العلم والتكنولوجيا إختيار أول للتنمية وأرجو ان اكون قد اجبت على الاسئلة، وشكرا.

خالد محمود لطفى

الحقيقة أن السادة الأساتذة تفضلوا بالحديث فى كل النقاط التى يمكن ان أتكلم فيها ، لكنى سأتكلم فى جزئية تخص وزارة التنمية المحلية من خلال عملها مع جهاز شئون البيئة بوزارة البيئة .

كان لدينا مكاتب تتعلق بالبيئة على مستوى المحافظات كل مكتب يتكون من ٢-٣ موظف غير متخصصين فى مجال البيئة وليس لهم دور فى هذا المجال ، وفى الفترة الماضية من ٣ سنوات بدأت هذه المكاتب تنشط وكان ذلك بفضل جهود جهاز شئون البيئة الذى عمل على رفع كفاءة تلك المكاتب وتأهيلهم بالمعدات اللازمة وتطورت تلك المكاتب وأصبح معظمها يمثلها إدارات عامة فى كل محافظة وأصبح لديها متخصصين على أعلى مستوى ثم بدأت المشاكل تظهر من خلال عدم التنسيق بين الادارات وجهاز شئون البيئة مما أدى الى تضارب الاختصاصات ، الموظفين بالإدارات يريدوا أن يعملوا وجهاز شئون البيئة يحجم ويقلص عملهم ويريد أن يكون هو المهيمن والمسيطر فى هذا المجال ، فلماذا بعد كل تلك الجهود المبذولة والمبالغ المنفقة يتم الحد من عمل تلك الإدارات بدلا من إستغلال امكانياتها فى أن يكون لها دور فعال ومعاون لجهاز شئون البيئة.

الحقيقة ان تلك المشكلة ليست مشكلة جهاز شئون البيئة فقط ولكن هى مشكلة الادارة على جميع مستوى أجهزة الدولة بالإضافة إلى اننا تعودنا أن نعمل تحت ضغوط ونحن كارهون للعمل وليس لدينا تفعيل للسياسات ومتابعة للخطط المستهدفة.

وقد طلبت وزارة التنمية المحلية ان يكون هناك تنسيق بينها وبين وزارة البيئة أثناء وجود المعونة الدنمركية من أجل حل تضارب تلك الاختصاصات والعمل على تذليل الصعوبات واستغلال كفاءة تلك الإدارات على الرغم من انه قد تم توقيع بروتوكول تعاون بينهما عام ٢٠٠٣ أعقبه مذكرة تفاهم بين الوزارتين فى عام ٢٠٠٥ ولكن لم تفعل حتى الآن.

احمد الخولى

الحقيقة لدى ٧ نقاط بسرعة سأتكلم فيهم من الكلام الذى دار بيننا ، أولا أن مسألة موضوع التغير المناخى وبروتوكولاته لا تنفذ وبخصوص بروتوكول مونتريال لابد أن نعرف كيف سار ، وأن الدول المتقدمة لا تريد أن يتكرر هذا الموضوع فربما د. محمد يمكن ان يقول لنا كيف عملت مونتريال ، ولماذا الدول المتقدمة عازفة لانها لا تجد لها مصلحة فى الموضوع وبالتالى تطلع بتجارة الكربون وتجارة الانبعاث بحيث لايعطيك الفرصة .

النقطة الثانية انه فى القانون ٤ لسنة ١٩٩٤ تقول أن من ضمن وظائف جهاز شئون البيئة أن يصدر تقرير سنوى عن حالة البيئة يعرض على رئيس الجمهورية ويذهب لمجلس الشعب ، هذا التقرير لم يظهر الا بعد جهد جهيد وصدر عام ٢٠٠٤ او تقرير.

والحقيقة أن المشكلة المتعلقة بالتقرير ليس فقط عدم صدوره ، لكن كيف يعمل التقرير ، التقرير يصدر كتقرير إنجازات والمهم فى تقرير حالة البيئة تحديد موقفك والمقارنة بالماضى والدكتورة ذكرت أنه دائما تكرر نفس التوصيات لأنه لم يعد على الاساس الذى اعدله .

بالنسبة لقضية زراعة الارز ، زراعة الارز لها مكسبين المكسب الأول هو عندما تقف المياه فيه ٧٠ يوم على الاقل هذا يعيد شحن الخزان الجوفى تحت الدلتا وهذا جيد لان منسوب المياه الجوفية ينخفض ونسبة الملح ترتفع المياه عندما تنزل تكون بميل فيمكن ان تغطى الاراضى التى على الطريق الصحراوى على طريق مصر اسكندرية وهذا شىء مطلوب.

الحاجة الثانية الملوحة عندنا من ملوحة البحر ، لدينا فى كفر الشيخ واتجهت الى طنطا وداخله على المنوفية هذا يجعل ألتربة مصمغة بمعنى لا تجعل الجذور تتنفس ، تعمل صرف صحى او صرف مغطى اعمل ما تشاء ، فكيف يعيش النبات فى تربة مملحة ، فوجود المياه يغسل التربة ، فأنت حاليا ستمنع فى الغربية والمناطق التى تزرع أرز هذا معناه القضاء على الزراعة ، هذا غير ال ١٧ طريق الذين شرحوا الدلتا وعملوا مطار ثم نأتى بجوار طنطا ونعمل ١٢٠ فدان منطقة صناعية ، لماذا؟ هل هى ناقصة؟

نأتى للنقطة الرابعة البيانات والإحصاءات ، عندما كنت اشتغل فى الخطة الوطنية للعمل البيئى وجدت مساحة مصر اكثر من رقم ، مرة ٩٩٠ ألف كم٢ ومرة ١٠٠٢ مليون كم٢ هذا ماكنت اعرفه ونحن طلبه أن الارض لا تضيع وبالتالى على سبيل المثال الذى ذكرته ان ٧٠٪ من مصر لديها صرف صحى وهذا تقرير صادر عن وزارة التنمية الاقتصادية تقرير الأهداف الألفية التنموية) ، حيث قيل ان من لديه ماسورة لدية صرف صحى وبالتالى مصر حققت فى مياه الشرب ١٠٠٪ وبالنسبة للصرف الصحى عام ٢٠١٥ سننتهى، هذا مايقوله التقرير وانا اشك فى هذا الكلام .

اذا أخذت بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، احصاء عام ٢٠٠٦ ، الناس التى بالمنازل وعدد المنازل الموصول لها صرف صحى ، اذا اخذت الشبكة لا تتعدى ٣٠٪ ناتى للشبكة ما هى كميات تصريفها ؟ الذى جمعته من البيوت وذهب للمحطة ؟ والسؤال الثانى ماهى نوعية المعالجة فى هذه المحطة ؟ الاسكندرية بجلالة قدرها بها محطة واحدة ثانوى والباقى ابتدائى بمعنى ترويق المياه ، ادخال المياه واخراج الحمأة ثم تصريفها ، ثم ماذا فعلوا بالحمأة ؟ قالو ننشرها فى الشمس لكى تجف وبعد أن جفت ألقوها فى المياه لأن الشخص لايدرى ماذا يفعل بها .

نأتى لما قاله د. محمد عيد حيث ذكر أنهم سيغطوا الترع وتطوير الرى على المزرعة هذا كلام جيد، أنا لدى سؤال هذه المياه بها نسبة من الاوكسجين المذاب وفيها الاوكسجين الحيوى ، عندما اغطيها وتصبح مغلقة ، البكتريا ستشتعل خاصة ان الفلاح لدينا بالبركة يضع الفلاح المبيد بيده دون لبس جوانتى ، هل هناك فتحات تهوية أو تيارات تهوية فى هذه المواسير ؟ هى اصلا جاءت بها مشكلة انا اضع علم احمر وعليكم الرد.

النقطة السادسة تكلم د. الزرقا على أن الاعلام يوعى الناس ، الإعلام لا يوعى الناس على أساس أن الموضوعات التى شرحها د. محمد والتى شرحها د. مجدى موضوعات علمية معقدة لدرجة ان هناك

ناس معها دكتوراه لا تفهم هذا الكلام وتشتغل فيه . وهذا ما دعى الى اضافة المادة الجديدة فى القانون ٩ لسنة ٢٠٠٩ من ان هؤلاء الناس لابد ان يكونوا على درجة علمية وخبرة فلابد من وجود علماء يبسطوا هذه العلوم للاعلاميين لنقل الرسالة لأن هذه الاعلام تغييرسلوك المواطن من خلال التثقيف ، فاذا كان نفسه لايعرف هذا الكلام ، واذا اخذه كيف سيخرجة كمادة علمية .

النقطة الأخيرة فى الورقة كتبت أنشىء جهاز شئون البيئة برئاسة مجلس الوزراء بموجب القانون ٤ لسنة ٢٠٠٤ ليحل محل الجهاز الذى قبله ، ويعتبر جهاز شئون البيئة هو الجهاز التنفيذى لوزارة الدولة لشئون البيئة ، وزارة شئون البيئة غير موجودة ، نادية مكرم عبيد عندما جاءت طلع لها قرار جمهورى فى عهد الدكتور الجنزورى وفصلوا لها هذا القرار ثم استمر ، وايضا د. خالد عندما يقول لدينا فى وزارة التنمية المحلية ، ليس هناك فرق بين وزير ووزير بدون حقيبة ، لان شغله مع المحافظين هو وزير وانت وزير كيف تعمل ؟ لذلك هم ليس لهم ديوان وزارة ، جهاز تنمية القرية ، هذا من ضمن الاسباب التى جعلت هذا الجهاز لايعمل جيدا فالبيئة تمشى فى كل الوزارة .

واعود الى ماقلته فى بداية حديثى ، قضية حكم رشيد الحاجة التى ليس لها صاحب ضاعت بين الناس، تتفرق بينهم منها البيئة ، الشباب ، البحث العلمى ، الكوارث وبالتالى نتيجة أنه لا راعى لها . متى ترعاها ؟ إذا جاء لها مشروع من البنك الدولى الجميع يقول هى تخصنى ، إذا مسكت بحيرة من بحيرات مصر ، السمك الذى بها يخص وزارة الزراعة ، المياه تخص وزارة الرى ، الشواطىء يمكن ان يكون فيها سياحة ومحليات نبحث عن البحيرة كنظام ايكولوجى آخذ منه خدمات ، كل يرمى على مزاجه واذا كانت البحيرة مقسمه بين أكثر من محافظة — كما يحدث فى بحيرة المنزلة — كل عام وانتم بخير . وبالتالى المفروض نحن تعلمنا فى عمليات التخطيط ان التسويق لابد له من تنظيم المنافسة .

اخيرا وليس آخرا العدل الاجتماعى لاينفع من أجل التنمية الاقتصادية فقط أترك الدنيا ، دعه يعمل ، دعه يمر ، هذا غير موجود فى اى مكان فى الدنيا حتى فى الولايات المتحدة الأمريكية بمعنى فى عز حكم الرئيس الامريكى ريجان تم تأميم شركة التليفونات وقسمت الى ٣ شركات لكى يكون هناك منافسة.

ايضا عاد الرئيس الامريكى الأسبق فى الفترة الثانية لحكمه وعمل إعادة تنظيم لشركات T.W.A وغيرها طلعت خارج السوق لأن الحكومة لن تظل تساندهم تأخذ منى الضرائب لاتجعلنى ادفع دروس خصوصية ولا أذهب للمستشفى معى القطن والشاش شكرا.

محمد عز الدين الراعى

النقطة التى اثارها د. أحمد وهى اتفاقية مونتريال ، هذا الكلام من فم د. طلبه وهو المسئول الأول عن إتفاقية مونتريال قال اننا لعبنا على الموضوع ، إهتموا بهذا الموضوع لانه كانت الفكرة الموجودة ان تأثيرات زيادة معدلات الأشعة فوق البنفسجية سوف تؤثر على الجنس الأبيض أكبر مما يؤثر على الجنس الأسود ولذلك كان هناك ضغط على أن يتم الاتفاق على اتفاقية مونتريال لانهم خافوا من تأثيرا الأشعة فوق البنفسجية أن تؤثر على هذا الجنس الآخر.

لكن أود الحديث فى نقطة ، وأنا شخصيا كنت مهتم بهذه العملية ، كنت فى مؤتمر بالولايات المتحدة الامريكية واختاروه ٣-٤ لمقابلة عدد من السيناتورز قبل كوبنهاجن لاقناع الولايات المتحدة الامريكية للمساهمة فى كوبنهاجن فجلسنا مع السيناتورز كيلى وسيناتور لوكاس ، المهم واحد منهم قال أن الولايات المتحدة الامريكية لن توقع على أى التزامات الا اذا الهند والصين وقعوا على الالتزامات ، فرد رئيس المعهد القومى للطاقة بالهند — وكان من المختارين للمقابلة — كيف اوقع على التزام ولدى ٦٠٠ مليون شخص بدون كهرباء ، ثم انهى المناقشة.

لكن رغم هذا ، نقطة الوعى التى اثارها د. احمد مهمة جدا ، رغم أن الولايات المتحدة الامريكية كحكومة رفضت بروتوكول كيوتو والإلتزام بأى شىء فإن معظم إن لم تكن كل المدن الامريكية خفضت انبعاثاتها ، فنحن نريد خلق وعى مجتمعى لأننا المواجهين لهذه المشكلة كل فى اتجاهه فلابد أن نعمل حاجة فى هذا الإتجاه نضغط فيها على مشاركة المجتمع المدنى والقطاع الخاص وقطاع الاعمال فى هذه العملية ، وشاكر جدا.

خالد فهمى

نقاط سريعة ، بالنسبة للاقتصاد كنا نقول تكلفة التدهور البيئى ٥٪ من الناتج القومى هل هو اقل ؟ نعم هذا الرقم صحيح نحن كنا موجودين فى هذه الدراسة وكانت الدراسة عند البداية ٨٪ ثم د. ممدوح

رياض عمل غربلة للارقام وتدقيق للارقام فجعلوها ٥٪ ومع ذلك التقرير نفسه يقول ان هذا جزء من الاضرار القابلة للقياس الكمى ، ونحن لم نتكلم على الاضرار غير القابلة للقياس الكمى ، فهو اشتغل على الصحة وعلى السياحة ، ماهى الخسائر وهو جزء بسيط ولا اريد أن أقول أرقام لكنها بلاشك اكثر من ذلك.

تكلفة الاصلاح او الاصحاح دائما كنا نتكلم عن ١٪ من اجمالى الناتج القومى ، طبعا هذا الرقم يجب ان يدقق ، هناك زيادة سعرية فى المعدات ، فى المستلزمات وهناك اسعار جديدة لمعدات التحكم فى التلوث أو فى إستخدام المياه فأنا أرى أن رجال البيئة يحاولوا التقليل من تكلفة الإنفاق ويرفعوا تكلفة التدهور ، والجماعة الاقتصادية يحاولوا العكس ، ومن ثم فإن هناك حاجة الى دراسة جادة وإن كانت لن تؤدى الى تغيير كبير فى اتخاذ القرارات ، فمن المعروف عالميا أن تكلفة التدهور البيئى أكثر من مرتين إلى ثلاث امثال تكلفة الاصلاح فليس هناك داع للتوقف أمام هذا ، لأن هذا لن يوقفنا عن العمل فمن الممكن ان نشتغل ونحن نشتغل نقيس.

شىء آخر فى الجانب الاقتصادى أن نأخذ بالنا منه هو أن الذى ينفق على البيئة ليس هو الذى تعود عليه العوائد بمعنى أن من يدفع التكلفة شىء وأن الفائدة على واحد آخر فالمشكلة كيف تدخل الدولة للموازنة بين الجانبين ، الذى سيدفع لن تعود عليه ، سيعود على المزرعة التى بجواره أو يعود على الصحة التى بجوارة ومن ثم هنا تحدى للاقتصاديين والمحاسبين كيف ندير هذه المعادلة ؟ الحاجة الثالثة الحوافز الاقتصادية كسياسات ، الحوافز الاقتصادية من ادوات السياسة لحماية البيئة ، نحن غالبا فى مصر مانلجأ للتشريع لأن أسهل شىء تعمل تشريع ، أسهل حاجة أن تمرره فى البرلمان ليس هناك رصيد، سياسيا نقول تم عمل تشريع وعملت اللجنة أو عملنا وزارة أو عملنا حاجة ولا نلجأ الى الوسائل الاخرى الفعالة لأننا لن نستطيع أن نفرض ضرائب أكثر لان لنا حدود ، ولن نستطيع ان نعمل دعم لان لنا حدود ، ومن الذى سيدفع التكلفة فى النهاية ، فدائما تكون أدواتنا الاقتصادية غير معلنة وليس هناك رغبة سياسية فى تفعليها.

الوعى وهو من أدوات السياسة البيئية وهم ثلاثة التشريع والحوافز والإعلام ، نحن عندما نريد إعلام الناس هناك أكثر من حاجة لكى نعلم ، هناك مايسمى نقل معلومة أو تغيير سلوك الناس او مايسمى

رسالة وجدانية ، نحن غالبا مانقول التلوث سيء ، المخلفات سيئة تصيب بالسرطان ، تصيب كذا ، لكن ماذا نفعل ؟ انا كمواطن ماذا اعمل ؟

نحن نعرف لماذا لا يقولوا ، لأن الحركة بالخارج كلها حركة سياسية ، منظمات المجتمع المدنى تشكل نفسها وتشكل جماعة ضغط واسمهم الخضر ، النظام السياسى لدينا لايسمح بتكوين هذه الجماعات الضاغطة ، لكن اين الجماعات الضاغطة فى مجلس الشعب ومجلس الشورى ؟ غير موجودة وبالتالى فالاعلام لدينا مبتور يأتى لنقطة ويقف عندها الا اذا كانت ستحقق موارد للدولة ، حكاية الضرايب تحقق موارد فيقول ماذا نفعل ؟ الرسالة الاعلامية واضحة ، والهدف واضح والحملة متكاملة لكن عندما نقارن حملات البيئية نجد يقال أن السيارات تطلق غازات وإن المخلفات كذا ، وماذا بعد ذلك ؟

هل أوقف السيارة ؟ هل لا أركب سيارة ؟ هل أركب عجلة ؟ كما يقول جهاز البيئة الذى من ضمن مشروعاته التى تناقش نركب عجل ، سنعمل ٣ حاجات ، المترو ومعها سيارات غاز طبيعى ثم نركب عجل ونوسع الحارات لنركب عجل ، وعندما نقرأ هذا الكلام جيد ، كوبنهاجن فيها عجل ، الصين فيها عجل ، لكن هذا نسق ، هذا نمط ، تكنولوجيا اتت مع نسق حضارى معين غير متوفر لدينا ، لايتوافق معنا فالنقطة الاقتصادية فيها كلام كثير.

الاستراتيجيات ، د. نفيسة قالت وبحق ان لدينا استراتيجيات كثيرة ، ولدينا خطط كثيرة ، نعم لدينا استراتيجيات ولكن ليس مشكلة ان يكون لدينا حاجات علمية على أعلى مستوى وغير مفعلة ، د. احمد الخولى اول معرفتنا به كانت عندما كان يعد الخطة القومية للبيئة رقم ٢ ، أنا رقم ١ ، مثل نورماندى وقعت ثم رقم ٢ غطت لانها لم يتم اعتمادها رسميا فنعمل خطط نعم ، استراتيجية المخلفات الصلبة معمولة والدكتورة نفيسة اعدتها فى الجهاز وكانت جزء من برنامج كبير للسياسات البيئية وبه تمويل وشيء جيد، اين ذهبت؟

حتى الآن لازال رئيس الوزراء يقول نحن فى حاجة الى استراتيجية لمواجهة المخلفات الصلبة ، كلام غير منطقى ، لأننا نفتقد أن R&D يكون مرتبط بالتنفيذ.

عندما يعمل الجهاز استراتيجية تجد فى التقرير برامج جيدة لكن عشوائية ، بمعنى ان اقصى حاجة فى هذه التقارير التى تصدر من جهاز البيئة ليس لها هدف محدد لتلوث الهواء ماهو شكله بعد ١٠ سنوات . هل يوجد بالنسبة لأكاسيد الكبريت أن اخفضها ١٠ سنوات الى النصف ، لكن ليس لدى ،

فعلى اى اساس أرصد؟ هل أرصد لأقلل من المعدلات الدولية ؟ أنت يمكن ان تقول أننا فوق المعدلات او تحت المعدلات لكن هى غالبا فوق ، وعندما يحاول الهروب يقول لك المعدلات المصرية أقل من معدلات W.H.O وعندما تكون مثل ال W.H.O يقول لك مثل ال W.H.O

المشكلة الخطيرة فى هذه التقارير ايضا انها لا تتكلم على الحصيلة الكلية ، تقول غازات النيتروجين كذا، وغازات الكبريت كذا لانه مع معدلات منخفضة لاكاسيد الكبريت والجسيمات مع معدلات عالية لغازات اخرى نجد أن الاثر على رئة الانسان اكثر لان الهدف الاساسى عندما يكون هناك جسيمات دقيقة متزايدة كبيرة فى الجو ستتأثر على الحويصلات والشعيرات اكثر فالمفروض فى النهاية ماهى محصلة هذا التلوث ؟ ماهو أثره ؟ وبالتالى اكمل بياناتى عن damage لكى اعمل relationلايوجد relation ولا ارتباط ولا أى شىء ويقول انا انجزت .

الحاجة الثانية حتى عندما نتكلم نرى ان شبكات الرصد فى مصر ارضية ، العالم كله شغال حاليا من خلال الستالايت الشبكات أرضية أدق بها ، لكن الشغال فى العالم كله حاليا شبكات الرصد من بعد ، ليس فيها كذب ، أبيض أو أسود التحليل يكون صحيح.

المؤسسة نعم سيدى الفاضل ، انا كنت فى المعونة الدنمركية فى أول مشروع خاص ، بالدعم المؤسسى ، وكان من ضمن مكاتب البيئة وفروع البيئة واقمنا الفروع وكانت هناك مكاتنب بيئة فى المحافظات رفعوها الى ادارة عامة ، على مستوى الدراسة عملنا مصفوفات ، الفرعى ماذا يعمل ؟ كان هناك دائما نزاع بين الوزارتين ماذا نعمل ؟ هذا مثال واضح لعدم التنسيق ، جهاز شئون البيئة الفرع يمتلك الضبطية القضائية عدد محدود بعدد الاصابع وبالتالى كانت التوصية التى اعددناها وقتها أن يتم الاعتماد على مكاتب البيئة ومكاتب الصحة لانها مخولة ولديها ضبطية قضائية بقوانين أخرى من الممكن أن تتكاتف جميعها ويشتغل عليها وعملنا خطط عمل وعندما بدأ البرنامج انتهت العملية ، وهذا مثل واضح لعدم امكانيتنا ان نعمل مع بعض حتى اذا كنا اجهزة بيئية .

النقطة الاخرى خاصة بالوزارة ، الجهاز الخاص بالبيئة أنشىء أساسا لكى يكون جهاز مستقلا يتبع السيد رئيس الوزراء الجهاز المفروض جهاز تنسيقى وليس تنفيذى ولكن من أول ما أصبح وزارة أصبح جهاز تنفيذى لكى نعرض فى البرلمان ، ماذا فعلت ؟ العملية واضحة ولذلك أنا فى رأيى الخاص ان من ضمن الضربات التى وجهت للحركة البيئية ان نعمل وزير ، ليس هناك وزارة ، مكتب وزير دولة ،

المفروض ذراعه التنفيذى الجهاز وهذا لم يحدث لان الذى حدث هو إدماج الجهاز داخل الوزراة ، كل تعيينات رئيس الجهاز غلط ، رئيس الجهاز حسب القانون يجب أن يعين بعد العرض على الوزير المختص بقرار من رئيس مجلس الوزراء ، نحن حتى الآن ننتذب او نعين داخلى ، الوحيد الذى كان معين صح هو صلاح حافظ لانه لم يكن هناك وزارة وقتها ، فالتغيير المؤسسى والعلاقات المؤسسية جزء اساسى جدا.

الاعلام سيدى الفاضل أمامنا حاجتين إما موجه من جانب الحكومة وإما موجه لمصالح ، لكن أين الحقيقة لانعلمها ، ماذا يفعل الناس بالخارج ، الناس بالخارج يعتمدوا على المجتمع المدنى وهيئاته فى هذه المسائل ، لايعتمدوا على القنوات الفضائية التى تستهدف الربح ، هذا الجزء ليس لدينا ومغيب ، وعمل البيئة من غير مجتمع مدنى نشط يستطيع عمل تقرير حالة البيئة للجهات غير الحكومية ، مايحدث فى كل مكان فى العالم أن الدولة تطلع تقرير والجهة غير الحكومية تطلع تقرير آخر وشاكر لحضراتكم

محمود عبد الحى

الدكتور خالد فى كلامه قال إن الذى ينفق على البيئة ليس هو المستفيد ، لا ، الحقيقة هذا المنطق من د. خالد يعكس فكر وسطوة رجال الأعمال ، إذا كنت أنا كصاحب مصنع الوث البيئة ، فالمبدأ المعتمد فى البيئة أن التكلفة على الملوث ، تكلفة صيانة البيئة على الملوث ، وذلك مبدأ معتمد دائما من عشرات السنين فى تقييم المشروعات والمشروع لابد أن يتحمل بالتكاليف بمعنى عندما نعمل تقييم مالى اقتصادى اجتماعى يدخل فيه موضوع البيئة وتكاليف الحفاظ عليها كمسئولية للمشروع وأصحابه لكن القول ان الذى ينفق ليس المستفيد غير صحيح . فهو مستفيد من كثير من الأوجه ، ربما أهمها زيادة القدرة التنافسية لمنتجاته ومن ثم الاقبال على شرائها والمكاسب التى يمكننا ان نجنيها من اعادة تدوير مخلفات مشروعه ، فضلا عن المزايا المتعددة اقتصاديا واجتماعيا وصحيا التى يجنيها المجتمع – بما فيه اصحاب المكشروعات – من الاصحاح البيئى.

الجانب الثانى فى موضوع البيئة اننا نسينا الجانب الخاص بالثقافة نفسها للمواطنين ، فالاهتمام بهذا البعد مسألة مهمة جدا ويجب أن نوظف فيه كل المصادر الثقافية لدينا . وأنا أتذكر أول تقرير

للتنمية البشرية ، أحد زملائنا الأفاضل عمل دراسة جيده جدا عن البيئة ودخل فى الجوانب الفنية ومعدل التلوث بالرصاص واشياء كثيرة جدا ثم طرح سؤال مضمونه رغم اننا عرفنا وحددنا وقسنا ، إلا أننا نفتقد المنظومة التى تكفل الحفاظ على البيئة ، وأعتقد أن هذا الكلام لازال قائما حتى اليوم حيث لايحدث لدينا توظيف لأى عناصر ثقافية جاءت من الاخلاق ، جاءت من الدين ، جاءت من المجتمع لكى نحافظ على البيئة ، لماذا ؟

لاننا أدرنا ظهرنا لجزء كبير جدا من قيمنا تحت بند الحساسية لان هذا كلامك فلان ، وهذا تخلف ، وهذا كلام السلفيين .. وقد طرحت على الزميل الذى اعد الدراسة عام ١٩٩٤ ، سؤالا : كيف تفتقد المنظومة التى تتحدث عنها وهناك حديثين للرسول صلى الله عليه وسلم ، أولهما "لايؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه مايحب لنفسه " وهذا الحديث الشريف بمعنى أن أركب عربية والشكمان يخرج عادما يؤذى غيرى ، بمعنى أن أرمى الزبالة فى الشارع ، بمعنى .. بمعنى ... فالركن الأول للمنظومة هنا هو سلوك الإمتناع عن كل مايضر البيئة. والركن الثانى هو السلوك الايجابى بمعنى أن أساهم فى الحفاظ على البيئة وفقا للحديث إماطة الاذى عن الطريق شعبه من شعب الايمان".

وتكتمل منظومة الحفاظ على البيئة بركن ثالث نجده فيما روى عن " عثمان بن عفان " رضى الله عنه قوله " مالايوزع بالقرآن يوزع بالسلطان " بما يعنى إستخدام سلطة الدولة لإلزام كل من لايمتنع طوعا عن الاضرار بالبيئة ، وكل من لا يساهم طوعا فى تحقيق الإصحاح البيئى ، بان يلتزم بهذا وذاك .. فلماذا نستمرىء الادعاء باننا لانستطيع ان نجد المنظومة البيئية المطلوبة ؟ بينما عناصرها كامنة فى قيمنا الدينية وليست خافية على أحد . وعندما اقول قيمنا الدينية لا أقصد الاسلامية فقط وإنما أقصد أيضا المسيحية واليهودية لثقتى ان بهاتين الديانتين ماينافر ما ذكرته آنفا ويتطابق معه حيث تلتقى كل الديانات السماوية على تعايش أتباعها فى ظل افضل بيئة حياتيه بكل أبعادها مصداقا لأن الله سبحانه وتعالى هو "الرحمن الرحيم".

ممدوح الشرقاوى

إن صدور قانون الاسكان الذى حدد إرتفاع العقار، دون تحديد إرتفاع الشقق يعتبر منقوصا ، حيث أنه فى ظل أزمة الاسكان سعى أصحاب العقارات للاستفادة القصوى من إرتفاع العقارات وذلك بخفض

إرتفاعات الشقق، مما ترتب عليه سوء التهوية والإحساس بالاحترار والسعى لإمتلاك أجهزة التبريد ، وما أدى ذلك الى تزايد استهلاك الكهرباء والمشاركة فى إطلاق غازات الاحتباس الحرارى . وهذا يستلزم إعادة النظر فى قانون الإسكان بحيث يحدد الإرتفاع المناسب للشقق.

عبد القادر دياب

بسم الله الرحمن الرحيم...تضمن الحوار من قبل الإشارة الى تلوث المجارى المائية بمياه الصرف الصناعى، والصرف الصحى ، بما يمثله ذلك من آثار ضارة على صحة الانسان سواء من خلال مياه الشرب الملوثة بالمجارى المائية التى تعد مصدرا لإمداد محطات تنقية مياه الشرب بالمياه اللازمة ، أو من خلال إستخدام المياه الملوثة فى رى الأراضى الزراعية ومن ثم تلوث المحاصيل الزراعية ، والإضرار بالانسان ... وما أود لفت النظر إليه الآن هو تزايد تركز التلوث بالمجارى المائية للصرف الزراعى أمام التساهل مع المنشآت الصناعية التى تلقى بمياهها من الصرف الصناعى فى هذه المجارى ، وكذلك ايضا بسبب تزايد كميات الصرف الصحى التى تلقى بمجارى الصرف الزراعى بدون تنقية أو معالجة سواء من قبل محطات الصرف الصحى المتواجدة او من قبل الافراد ذاتهم على طول المجارى المائية للرى ، والصرف الزراعى ... ، إن مكمن الخطورة والاضرار بالإنسان من تزايد التلوث بمجارى الصرف الزراعى يأتى من إعادة إستخدام مياه الصرف الزراعى فى رى الأراضى الزراعية سواء على صورتها الفردية فى بعض المناطق كما تشير إلى ذلك وسائل الاعلام ، أو بعد خلطها بمياه الرى كما تقضى بذلك السياسة المائية لوزارة الموارد المائية والرى بغرض الاستفادة من مياه الصرف الزراعى باعادة استخدامها فى الزراعة كمصدر من مصادر زيادة مواردنا المائية ، بغرض التوسع الزراعى ... ، وإذا كان إستخدام مثل هذه المياه فى الزراعة يأتى بتلوث المحاصيل المنتجة ، وكذلك منتجات الثروة الحيوانية والسمكية ، وكما تعلمون ذلك بالتأكيد ، فإن إستمرارية استخدامها ولفترات طويلة قد يزيد من تلوث التربة الزراعية ذاتها ويجعلها غير صالحة لانتاج غذائى آمن من الناحية الصحية ... ومن ناحية أخرى ، إن زيادة درجة التلوث بمجارى الصرف الزراعى قد يصل الى مرحلة يصعب معها إستخدام هذه المياه أو خلطها بمياه الرى بغرض الزراعة ، وبما يمثله ذلك من إهدار لجانب من مواردنا المائية التى نأمل فى إستخدامها بغرض التوسع الزراعى.

وإذا كان ما تم ذكره يدعوا إلى وجود السياسات والإجراءات التى تشدد على وقف أو الحد من تلوث المجارى المائية على عمومها (مياه رى ، وصرف زراعى) سواء بالصرف الصناعى او الصحى ،

فإن الأمر يدعونا أيضا الى تذكر مصادر التلوث التى تنشأ عن القطاع الزراعى ذاته نظرا للتوسع فى إستخدام الاسمدة الكيماوية والمبيدات الزراعية بمعدلات تفوق الحدود الآمنة ... ، حيث يوجد الاعتقاد لدى غالبية المزارعين بأن زيادة معدلات تسميد المحصول بالأسمدة الكيماوية يترتب عليها زيادة الإنتاجية، وهو إعتقاد قد يخالف الصواب فى كثير من الحالات حيث يتوقف ذلك على نوعية المحصول، ونوعية التربة الزراعية المنزرع بها ... وتشير المراجع العلمية ذات الصلة إلى أن النباتات المنزرعة تمتص من التربة الزراعية المسمدة بهذه الأسمدة القدر الكافى لإحتياجاتها على حين يتبقى الباقى منها فى التربة الزراعية ، مع وجود التفاعلات الكيماوية فيما بين عناصر الكيماويات المضافة إليها منتجة عناصر أخرى سامة بالتربة الزراعية والتى تمتصها المحاصيل الزراعية مرة أخرى ، والتى تصيب بدورها الإنسان بأضرار صحية متنوعة .

إن خلاصة ما أود قوله فى هذا الشأن هو إن الافراط فى إستخدام الأسمدة الكيماوية فى الزراعة بمعدلات تفوق المعدل الآمن منها يعد سببا آخر لتلوث التربة الزراعية ، ومن ثم تلوث المحاصيل المنزرعة بها ، وإصابة الانسان بالكثير من الأمراض الصحية ... إن تتبع أرقام الكميات المستخدمة من الأسمدة الكيماوية فى الزراعة المصرية عبر عقود طويلة مضت مع المقارنة بمساحة الاراضى المنزرعة يمكن أن تكشف عن تزايد المعدلات المستخدمة منها ، ومن ثم تزايد التراكمات المتبقية منها فى وحدة المساحة من التربة الزراعية ... ومن هنا فإن مواجهة الآثار الضارة التى تنشأ عن هذا المصدر يعد من مسئوليات جهاز الإرشاد الزراعى، والذى يفترض فيه توعية وإرشاد المزارع بالمعدلات المثلى لتسميد المحصول بهذه الأسمدة وفقا لما توصى به تحليلات التربة الزراعية بالمناطق المختلفة ... وإذا لم يكن دور جهاز الأرشاد الزراعى فى هذا الشأن كافيا ، فيمكن إستكماله بتوزيع أو كتابة منشور إرشادى على عبوات الأسمدة الكيماوية الموزعة بالأسواق لتعريف المزارع المستخدم لها بالمعدلات المثلى لاستخدامها فى النوعيات المختلفة من التربة الزراعية ... ولإستكمال التوعية والإرشاد فى هذا الشأن أيضا فإن الأمر يستلزم التوسع فى إنشاء المعامل المختصة بتحليل التربة الزراعية بالمناطق الزراعية المختلفة وتعريف أو توعية المزارعين بدور هذه المعامل ... إن كل ذلك ليس بدواعى مواجهة الآثار الضارة للإفراط فى إستخدام الأسمدة الكيماوية على المحاصيل والإنسان فقط بل أيضا بدواعى زيادة الإنتاجية الزراعية ، وإقتصاديات العائد من إستخدام الأسمدة الكيماوية فى الزراعة .

أما فيما يختص بإستخدام المبيدات الزراعية ، فإن الأفراط فى إستخدامها له أيضا آثاره الضارة على التربة الزراعية ، وعلى المحاصيل الزراعية المستخدمة بها ، ومن ثم على الإنسان المستهلك لها ...

لقد أصبح المستهلك بالسوق المصرية يلمس اليوم آثار المبيدات الزراعية على مايستهلكه من خضروات ، وفاكهة طازجة ، وذلك بخلاف ماقد لايلمسه من آثار هذه المبيدات على المحاصيل الزراعية الأخرى (مثل الحبوب أو الأعلاف وغيرها).

إن أساليب وأدوات أو سياسات مواجهة الآثار الضارة للإفراط فى إستخدام المبيدات الزراعية فى الزراعة معروفة ، ولكنها فى حاجة إلى التفعيل أو الاخذ بها ... فالمبيدات الزراعية منها مايستخدم لمقاومة الأمراض ، والآفات الحشرية ، ومنها مايستخدم لمقاومة الحشائش .. وبالنسبة لمقاومة الأمراض والآفات الحشرية ، فهناك من البدائل الأخرى التى يمكن إستخدامها لهذا الغرض من بينها استنباط سلالات وأصناف المحاصيل الزراعية المقاومة للأمراض والآفات الحشرية ، وكذلك المقاومة الحيوية لهذه الأمراض والحشرات ... وقد يقال أن أستنباط سلالات وأصناف مقاومة للأمراض والآفات الحشرية يتوقف على جهود البحث العلمى فى هذا الشأن ، إلا أن البديل الآخر والممثل فى المقاومة الحيوية لهذه الأمراض والآفات الحشرية متواجد إلا أنه فى حاجة إلى الدعم والمساندة من ناحية إلى جانب تعريف مجتمع المنتجين الزراعيين به وإرشادهم .. حيث هناك من مراكز البحث العلمى التابعة لوزارة الزراعة أو الجامعات والتى تقوم على تربية الحشرات النافعة والتى تتغذى على غيرها من الآفات والحشرات الزراعية الضارة .ومع نشر الحشرات النافعة بالمزارع المصابة (أو التى يمكن أن تصاب) بالحشرات الضارة يتم مقاومة الآفات والحشرات الأخيرة بهذه المزارع .. إن وجود البديل الآخير مازال فى حاجة إلى توعية المزارعين به وإرشادهم على إستخداماته من قبل جهاز الإرشاد الزراعى ، فضلا عن الدعم والمساندة على النحو الذى يجعل من إقتصاديات إستخدامه تتفوق عن بديل إستخدام المبيدات الزراعية الحشرية .

وبالنسبة لمقاومة الحشائش والتى أعتاد المزارع المصرى فى الماضى على مقاومتها عن طريق إزالتها بالقوى العاملة البشرية ، إلا أن أرتفاع أجور الأيدى العاملة الزراعية ، ووجود المبيدات الكيماوية المقاومة لهذه الحشائش بالأسواق المحلية ، جعل من إستخدامها كبديل للعمل البشرى هو البديل المفضل أمام المنتج الزراعى لمقاومة هذه الحشائش .. وهنا أيضا قد تكون سياسة وضع القيود على توزيع أو تجارة هذه المبيدات بالسوق المحلية ، أو سياسة تسعيرها عند مستويات سعرية مرتفعه من خلال الضرائب او الرسوم قد تجعل من إقتصاديات إستخدامها فى المقاومة أكثر تكلفة عن بديل العمل البشرى ، ومن ثم التحول

مرة أخرى إلى مقاومة الحشائش عن طريق الايدى العاملة الزراعية ، ومن ثم الاقلال من إستخدام المبيدات لهذا الغرض.

وأخيرا أود أن أوجز ماسبق ذكره بالتحذير من التراخى فى الآخذ بالسياسات والأدوات التى تحول دون تلوث القطاع الزراعى الانتاجى من مصادر التلوث الخارجة عن هذا القطاع ، وتلك الناشئة من داخل القطاع ذاته ، وإلاسيواجه المجتمع المصرى فى يوم من الأيام بوجود تربة زراعية ملوثة منتجة لغذاء غير آمن صحيا ، فضلا عن الآثار الضارة المباشرة لهذا التلوث فى الوقت الجارى ... ، وشكرا.

عبد الفتاح ناصف

أشكر جميع الزملاء الذين شرفونا اليوم فى دائرة الحوار ومساهمتهم القيمة فيها ونتمنى ان نراهم فى دوائر حوار اخرى مستقبلا.